

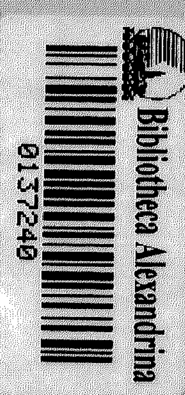
٤١ صفحات من تاريخ مصر

سيد مرعى

شريك وشاهد على عصور الليبرالية والثورة والانفتاح في مصر المعاصرة

(١٩٤٤ - ١٩٨١)





الدكتور محمد الجوادى

الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة

الكتاب : سيد مرعى
شريك وشاهد على عصور الليبرالية والثورة والانفتاح فى مصر المعاصرة (١٩٤٤ ـ ١٩٨١)
الكاتب : الدكتور محمد الجوادى
الطبعة : الأولى ـ ١٩٩٩
رقم الإيداع : ١٧١٠٥ / ٩٨
الترقيم الدولى: ٣/ ٢٥٤ / ٢٠٨ / ٩٧٧/
الناشر : مكتبة مدبولى ـ ٦ ميدان طلعت حرب القاهرة
ت: ٥٧٥٦٤٢١ ـ تليفاكس: ٥٧٥٢٨٥٤
لوحة الغلاف: بورتريه سيد مرعى للفنان فرج حسن

(٤١) صفحات من تاريخ مصر

سيد مرعى

شريك وشاهد علي عصور الليبرالية والثورة والانفتاح في مصر المعاصرة
(١٩٤٤-١٩٨١)

الدكتور محمد الجوادى

الناشر
مكتبة مدبولي
١٩٩٩

الطبعة الأولى
١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

MADBOULI BOOKSHOP مكتبة مدبولى

6 Talat Harb SQ. Tel: 5756421 ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٥٧٥٦٤٢١

إهداء

إلى الأخ الكبير

الدكتور رفعت حواس

تحية تقدير واعتزاز

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المحتويات

■ هذا الكتاب ١١
■ الباب الأول : حياة سيد مرعى ١٩
■ الباب الثانى : تاريخ حياته ونشاطه السياسى من وجهة نظره ٢٧

زواجه – تجربة الانتخابات – بدايات ممارساته البرلمانية – تكوينه السياسى – تكوينه الاقتصادي – توليه وزارة الزراعة – خروجه من وزارة الزراعة – محنته مع الشائعات – اختياره عضوا منتدبا لبنك مصر – فشله فى التنظيم الطليعى .

■ الباب الثالث : الفكر السياسى والتنموي لسيد مرعى ٥١

فى قضية الديمقراطية والليبرالية – قضية إدارة التنمية – الإدارة التنفيذية – إدارة الأزمات – قضية التنمية الزراعية – قضية العدالة الاجتماعية – قضية السلام .

اولا : قضية الديمقراطية والليبرالية

كيف يتم الانتقال من التنظيم الواحد إلى نظام ديمقراطى ؟ - استحالة الليبرالية المطلقة - مقياس فعالية المشاركة السياسية - اعلان الأحزاب بين الجماهير والقيادة السياسية - من يقود عملية التحول الديمقراطى ؟ - مجلس الشعب بمثابة جمعية تأسيسية - شكل التنظيم السياسى فى مرحلة الانتقال - هل يمكن صنع تسلط الاغلبية ؟ - مدى حقوق الحزب الحاكم - هل تتجه الى الديمقراطية الغربية ؟ - لايمكن اصطناع (أو تفصيل) ديمقراطية جديدة - ضرورة التدرج فى القرار السياسى بالتحول .

ثانيا : قضية إدارة التنمية

مناقشاته مع عبد الناصر حول طريقة إدارة الاصلاح الزراعى - البيروقراطية والروتين الحكومى - وجهة نظر عبد الناصر فى ضرورة التزام الوزير باللوائح العامة - فكرته فى رفض تحول الاصلاح الزراعى من مشروع استثمارى إلى وزارة - محاولته رفض فكرة ربط ميزانية الاصلاح الزراعى حسب الميزانية العامة للدولة - التوصل إلى حل وسط - انتقاده لما أصاب هيكل الاصلاح الزراعى بعده من ترهل وتضخم - تلميحه بادارك عبد الناصر للحقائق .

ثالثا : الإدارة التنفيذية

الجهد الرائد لموظفى الإصلاح الزراعى الاوائل فى اول يوم لتطبيق القانون - خريطة الأرض الزراعية فى مصر قبل صدور قانون الاصلاح - الاستيلاء الأول - الاستيلاء الثانى - نموذج للعقبات التى صادفت أولى خطوات التطبيق .

رابعا : إدارة الأزمات

نموذج للإدارة فى قطاع الزراعة عقب حرب ١٩٦٧ - تجنب الأزمات العاصفة فى الموازنة العامة للدولة وفى أقوات الشعب - قصة فرقة الطوارئ ومقاومة دودة القطن - أرقام قياسية لمساهمة الزراعة فى الانتاج القومى ولانتاج المحاصيل المختلفة - شعور الرئيس عبد الناصر بضرورة تحفيز العاملين - شعور العاملين فى الوزراة تجاه تقدير الرئيس .

خامساً: قضية التنمية الزراعية

أهمية التعاون والائتمان التعاوني ـ التأصيل القانوني والمؤسسي لتطوير فكرة التعاون ـ أهداف التسويق الزراعي ـ أفاق التعاون الزراعي ـ التعاون الزراعي في خدمة الدولة ـ التعاون الزراعي والسياسات الزراعية ـ السيطرة المركزية على التعاون الزراعي ـ اعتراف غير كامل بسلبيات النظام الحكومي في التعاون.

سادساً: قضية العدالة الاجتماعية

مدى اقتناعه بفكرة الاصلاح الزراعي ـ رفضه الفكرة البديلة القائلة بفرض الضرائب التصاعدية ـ تنبيهه إلى خطورة تجميع مساحات كبيرة من الأراضي في يد قليلة ـ رؤيتنا للعلاقة بين القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية وبين تطبيق قانون كقانون الاصلاح الزراعي ـ بعض الصور المختلفة للمشكلات التي واجهها جهاز الاصلاح الزراعي: إعادة تنظيم الري ـ أراضي البدراوي ـ تناثر أرض الاصلاح الزراعي ـ توحيد المساحات المتقاربة عن طريق البدل مع أصحاب الأراضي المجاورة ـ إعداد أراضي الحياض للزراعة الصيفية، مشروعات نجع حمادي، دلجا... الخ ـ الأراضي البور ـ الحرب الباردة مع كبار الملاك ـ الخطوة الثانية: تأجير الأرض ـ محاولات الخداع من جانب كبار الملاك.

سابعاً: قضية السلام

معارضته للمبادرة في وقتها ـ اعترافه بخطأ معارضته للمبادرة ـ عضويته في الوفد المصري في مباحثات السلام ـ رأى محمد ابراهيم كامل في أن سيد مرعي يعبر عن رأي قطاع كبير من الشعب المصري ـ تخوف محمد ابراهيم كامل من آراء سيد مرعي ـ روايته لبعض الوقائع في بليرهاوس ـ قصة الاتفاق المبدئي بين سيد مرعي وبرجنسكي ـ ملاحظات محمد ابراهيم كامل على الاتفاق المعنون «استراتيجة للأسابيع القادمة» ـ تحامل محمد ابراهيم كامل على سيد مرعي وعلى تفكيره في قضية السلام ـ عودة إلى الوراء: تجربة سيد مرعي موفداً من قبل النقراشي لاستطلاع الأوضاع في فلسطين قبيل حرب ١٩٤٨ ـ رواية سيد مرعي وانطباعاته عن التفوق اليهودي حينذاك وعن مستقبل القضية

■ **الباب الرابع: نماذج لأدواره السياسية والتنفيذية** ١٠١
دوره في الحياة السياسية قبل الثورة – دوره في انشاء نقابة المهن الزراعية – دوره المبكر في العمل السياسي مع الثورة – دوره في قطاع الزراعة – إنشاء مصيف المعمورة –دوره في أحداث ١٤ و ١٥ مايو – في المسئولية عن الاتحاد الاشتراكي العربي – في رئاسة مجلس الشعب – تكوينه هيئة المستشارين .
■ **الباب الخامس: علاقاته وخصوماته وأزماته** ١٣٣
علاقته بالرئيس السادات – العلاقات مع الاتحاد السوفيتي – تظاهرات الطلبه ١٩٧٢ – أزماته مع رؤساء الوزراء: – صراع القوة مع عزيز صدقي – ازمته مع كمال الدين حسين في مشكله دودة القطن في الستينات – ازمته مع عبد العزيز حجازي – قصة فشله في انتخابات اللجنة التنفيذية العليا – نبذه عن علاقاته بكبار الصحفيين .
■ **الباب السادس: سيد مرعي من وجهة نظر أجنبية** ١٥٥
مهاجر من نجد – الشخصية السياسية في العهد البائد – العائلة في عالم السياسة – مصاهرة مع عائلة محيي الدين– مع عائلة على صبرى ، مع عائلة أباظة ، مع عائلة مشهور ، مع عائلة علوان ، مع عائلة علوبة ، مع عائلة كمال الدين حسين ، مع عائلة عثمان ، مع عائلة أبو نصير – التحالفات السياسية خارج نطاق العائلة – العائلة في دنيا المال والتجارة – خبير زراعي في بداية عهد عبد الناصر – الفترة الأخيرة في عصر عبد الناصر: الصراع من أجل البقاء – مدير سياسي ودبلوماسي في عصر السادات – سيد مرعي في مجلس الشعب
■ **الباب السابع: ببليوجرافيا** ١٨٩
كتب تحمل اسم سيد مرعي كمؤلف – فصول من كتب شارك فيها – مقالات بقلم سيد مرعي – كتب تناولت سيد مرعي – فصول من كتب تناولت سيد مرعي – حوارات صحفية – حلقات من مذكراته التي نشرت في الصحافة اليومية – مقالات عنه في حياته وفي تأبينه .

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب حياة سيد مرعى من حيث هو إنسان ، لا هو شيطان ولا هو ملاك ، وعلى هذا فسوف يجد القارئ فى هذا الكتاب تناولا ربما افتقده فى أدبيات السياسة المصرية التى تميل غالبا إلى وضع السياسى فى إحدى الخانتين ، ويتناول هذا الكتاب سيد مرعى من حيث إنه كان إنسانا سياسيا لا راهبا فى محراب السياسة، ولا من حيث كان بهلوانا هبط عليها من عليين ، ولهذا فسوف يجد القارئ روحا من التحقيق ولكنه سيفتقد بالقدر نفسه روحا من التحبيب أو التبغيض . ثم إن هذا الكتاب يتناول شخصية سيد مرعى وفكره وهو يؤمن أنه ليس بالعالم الدقيق الملتزم بحرفيات العلوم ، وليس كذلك بالفنان الهائم فى الخيال وإنما هو بين هذا وذاك سياسى عملى يهدف إلى مصلحة نفسه كما يهدف إلى مصلحة أمته وإلى الارتقاء بمن ينتمى إليهم فى ظل صراعات الجماعات وهى تلك الصراعات التى تصوغ بعض ملامح التاريخ الاجتماعى للأمة .

ويأتى هذا الكتاب فى إطار سلسلة من كتب التراجم ينوى المؤلف إصدارها عن

السياسيين فى عهد الثورة ، ولهذا يود المؤلف فى البداية أن يجيب على السؤال المتوقع عن سر البداية بسيد مرعى ، وفى الواقع أن هناك أسباباً ثلاثة لظهور هذا الكتاب قبل غيره من الكتب الأخرى عن الشخصيات المعاصرة لسيد مرعى والتى ربما قد تفوقه أهمية فى نظر البعض ، هناك سبب يتعلق بالمؤلف وآخر يتعلق بالقارئ ، وثالث بسيد مرعى نفسه .

السبب الأول : توفر المادة «إزاء» سيد مرعى ، ولا نقول «مع» ولا «ضد» ولا «حول» . . ويندر أن تجد مثل هذا التوفر فى شخصيات كثيرة أخرى ولك أن تقارن سيد مرعى بشخصيتين أخريين : الدكتور محمود فوزى ، وعبد الحكيم عامر ، فلايزال محمود فوزى مثلا فى حاجة إلى كتابات كثيرة ، وإلى كتابات تنتقده بعاطفة أو تثنى عليه بعاطفة . أما عبد الحكيم عامر فإنه لايزال ضحية كتابات الوهج الإعلامى إن لم تكن الإثارة الإعلامية .

السبب الثانى : أن سيد مرعى نفسه هيأ نفسه للكتابة عنه وقد يظن القارئ أنى أعنى بهذا أنه نشر مذكراته ، ولكن نشره لمذكراته لم يكن إلا عنصرا من عناصر كثيرة امتدت بفضل ذكاء سيد مرعى ورغبته فى الخلود (وهى رغبة حقيقية لا تتوفر للكثيرين) إلى وضع الكتب والتقارير عن وجهات نظره فى كل مرحلة من مراحل حياته ، ويندر أن تجد واحدا من السياسيين جميعا قد انتبه إلى نفسه بهذا القدر الذى انتبه به سيد مرعى الذى كان مهتما بنفسه بالفعل دون أن يعبد ذاته ، ومن الطريف أن تقارن موقف سيد مرعى فى هذه الناحية بموقف صديق له أتيح له قلم وصحائف ، ومع هذا فقد ظل طيلة حياته يزغم لنفسه الصواب والكمال والحكمة والأمانة فى كل جزئية من الجزئيات ، وكانت النتيجة أن أصبحت شخصيته ومواقفه نموذجا حيا للتناقض الصارخ لمن أراد أن يدرس ، وذلك لأنه لم يهتم بنفسه كنفس واحدة ، وإنما اهتم بها فى كل جزئية وبكل ما أمكنه من وسائل الإقناع حتى ولو كان سبيله إلى ذلك الخداع ، وكانت النتيجة شخصيات عدة لا شخصية واحدة ، أما سيد مرعى فقد رسم لنفسه إطاراً جيداً والتزم به وحرص عليه . . وقد كان له ما أراد .

السبب الثالث : أن سيد مرعى يمثل نموذجا مهما بين كل السياسيين المصريين فى القرن العشرين فهو مزيج من نوع نادر بين الملكى والجمهورى ، وبين الثورى والرجعى ، وبين الكلاسيكى والرومانسى ، وبين الرأسمالى والاشتراكى ، وبين التكنوقراطى والبرلمانى ، وبين المحافظ والمجدد ، وحتى بين الولاء للذات وإنكار

الذات . . وقد يدهش القارئ إذا اعترفت له أن هذه المزاوجة فى نوعى المزيج التى انتهى القارئ منها لتوه ليست من قبيل البلاغة اللفظية ، وإنما هى فى الحقيقة أعجز من أن تفى بالإحاطة بجوانب شخصية سيد مرعى التى قد تبدو متنافرة ولكنها كانت متناغمة فى شخصه إلى أبعد الحدود . . لهذا السبب فإن سيد مرعى يمثل النموذج الذى يمكن أن تقاس عليه كثير من الشخصيات . . أو بعبارة أخرى يمثل نقطة فى محور يمكن أن نقيس الآخرين على يمينه أو إلى يساره ، ونقطة أخرى فى محور آخر يمكن أن نصنف الآخرين إلى ما هو أقل منه أو أكثر ، أو إلى ما هو قبل ، وما هو بعد ، أو إلى ما هو أكثر ليبرالية أو أقل . . . وهكذا .

وربما كان هذا السبب الثالث هو أحق الأسباب بالاعتبار عند القارئ ، وإن كان السبب الأول هو الأحق بالاعتبار عند المؤلف ، والسبب الثانى هو الأولى بالاعتبار فيما يتعلق بدور الشخصية نفسها .

أحب أن أعترف للقارئ - شأنى فى كل مقدمة - أنى بدأت إعداد مادة هذا الكتاب عام تسعة وسبعين (١٩٧٩) وأنى بدأت كتابة فصوله عام ثلاثة وثمانين (١٩٨٣) ولم أكن أنتوى كتابة كتاب كامل عن سيد مرعى إنما كان ما كتبته فى ذلك الوقت «فصلا» من فصول كتاب كبير انتويت إصداره عن تراجم أبرز رجال الحكم . . وتمضى الأيام فأجدنى أضيف يوما بعد يوم إلى فصول هذا الكتاب الذى لم يصدر بحكم متابعتى الدءوبة وقراءاتى المستمرة لكل ما يصدر من مصادر تاريخية ومذكرات وكتب سياسية تتناول التاريخ المصرى المعاصر ، وإذا المادة المكتوبة عندى تتضخم يوما بعد يوم وكان من الطبيعى أن تتغير فكرتى فى الكتابة عن هؤلاء أكثر من مرة لتخرج بصور مختلفة لم يقدر لها أن تصدر لسبب واحد وهو أنى كنت أطور الفكرة يوما بعد يوم إلى أن انتهيت إلى الصيغة التى بدأت فى تنفيذها وإخراجها للقارئ منذ ١٩٩٥ .

ولكننى طيلة ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ وجدت نفسى مشغولا بسيد مرعى فى أربع أو خمس مناسبات سأوردها بدون ترتيب زمنى :

(١) **المناسبة الأولى** : أنى وجدت نفسى بعد قراءة كتاب روبرت اسبرنج (الذى أصدرت دار التعاون ترجمة له فى ١٩٩٣) مدفوعًا بشدة إلى كتابة نقد تحليلى لهذا الكتاب لتصحيح كثير من المعلومات ، والرؤى المجتهدة التى ضمنها المؤلف كتابه وذلك خوفا من أن تستقر وجهات نظره المتحيزة فى الأدبيات السياسية المصرية كحقائق نتجت عن بحث علمى يبدو جاداً بينما يعتوره القصور والتعجل وسوء الفهم

، وهو ما حدث كثيرا مع كتب أجنبية كثيرة للأسف الشديد ، وقد وجدت هذا الفصل الذى كتبته أكبر من أن تستوعبه أية مجلة من مجلاتنا الثقافية ، وقد نشرت مجلة عالم الكتاب حوالى أربعين فى المائة من المقال الذى كتبته عن هذا الكتاب والذى يجد القارئ نصه هنا كاملاً ومكونا للفصل الأخير من هذا الكتاب ، ومع هذا فإنى قد تناولت كثيرا من أفكار هذا الكتاب ، فى الفصول المختلفة لهذا الكتاب حينما استدعى السياق مناقشتها.

(٢) **المناسبة الثانية** : أنى كنت معنيا بتأليف مجموعة كتب أدبية سياسية تاريخية تتناول فترة مترابطة ، أقصد الحديث عن مرحلة محددة من الحياة لا الحياة كلها . . وقد انتهجت فى تأليف هذه الكتب التى نشرت منها حتى الآن أربعة كتب ولم أنته من نشرها كلها منهج نقد وتحليل النماذج المتاحة أمام القارئ العربى فى الأدبيات المعاصرة ، وقد دفعنى هذا بالطبع إلى إعادة قراءة مذكرات «أوراق سياسية» لسيد مرعى ، وبالتالى إلى كتابة الفصل الخاص بنقد هذه المذكرات ، وهو الفصل الثانى من كتابى «مذكرات وزراء الثورة» الجزء الأول الذى صدر فى ١٩٩٥ عن دار الشروق أما الباب الثانى من كتابى هذا والذى عنوانه «تاريخ حياته من وجهة نظره» فهو مختلف (وليس مختلفا تماما) ، وأصدق ما يعبر عن هذا الاختلاف هو الاختلاف فى العنوان .

(٣) **المناسبة الثالثة** : أننى كنت فى هذه الفترة مشوقا بشدة إلى البحث عن رأى سيد مرعى فى قضية توزيع الأراضى فى مصر بعد المناقشات السطحية التى دارت حول قانون « العلاقة بين المالك والمستأجر» ، وقد اقتضانى البحث عن آراء هذا الرجل فى فترات سابقة امتدت لأربعين عاما حين كان - وهو واحد من طبقة الملاك - ضد نظرية فرض الضريبة التصاعدية ومطالبا أو مشجعًا للمطالبة بالإصلاح الزراعى على نحو ما تم ، وقد بحثت عن أسانيد سيد مرعى فى انتهاجه لهذا الرأى ، إلى أن وجدتها ، كما سجلتها فى هذا الكتاب فى الفصل الثالث وهى أسانيد قوية المنطق حتى وإن بدت لبعضنا اليوم بعيدة عن المنطق بحكم تغير الزمن .

(٤) **المناسبة الرابعة** : أننى اطلعت بالصدفة الجميلة على كتاب أصدره مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عن التحول السياسى فى مصر فى منتصف السبعينيات . . ولم يكن عثورى على هذا الكتاب بالنسبة لى بمثابة الصدفة فقد كنت أبحث فى ظل ظروفنا السياسية الحالية عن إجابة على السؤال الهام الذى يراود كل المخلصين فى هذا الوطن : هل تكون حماية الديمقراطية بمزيد من الديمقراطية ؟ أم

بشىء من القيود على الديمقراطية !! وكنت أظن أن رجالا من طرازى سيد مرعى ومصطفى خليل قد تناولوا مثل هذا الموضوع عند اتجاه أنور السادات للانفتاح السياسى بعد الانفتاح الاقتصادى . . وقد صدق حدسى حين وجدت هذا الكتاب الذى يلخص وقائع ندوة نظمتها الأهرام فى ١٩٧٧ . وسوف يجد القارئ فى هذا الكتاب تلخيصا لآراء سيد مرعى فى هذا الصدد وسيجدها واضحة وقاطعة بقدر ما هى ذكية وصادرة عن خبرة واعية . . .

أمـا المناسبة **الخامسة** فكانت للأسف هى وفاة هذا الرجل فى أكتوبر ١٩٩٣ وحين هممت أن أكتب شيئا فى رثائه ، آثرت بعد تفكير وتردد أن تكون كتابتى كتابا أو فصولا فى كتاب لا مجرد مقال .

وأنا أعتقد أن القارئ العربى فى حاجة إلى هذا الكتاب فى ظل هذه الظروف التى تعترك فيها الحياة حولنا فى كثير من المجالات التى خاضها سيد مرعى . . دعك من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وخذ مثلا على ذلك نموذج أزماته السياسية فى ظل البيروقراطية المصرية التى لم تكن قد ترهلت على هذا النحو الذى نعيشه اليوم .

إن أزمة دودة القطن مثلا نموذج صارخ ومبكر للجرم الذى نرتكبه حين نتحول بالمسئولية من مسئول إلى لجنة . . أو من متخصص إلى متحمس ، أو من طموح إلى موظف !! ومع هذا لا نستطيع أن نبرئ أيًا من المتهمين لا المسئول ولا المتخصص ولا الطموح . . وإلا سرنا فى طريق ٥ يونيو ١٩٦٧ .

وحين نبدأ سياسات تنمية ترتبط بالقطاعات نتذكر مدى ذكاء سيد مرعى فى تبكيره بالاستحواذ على بنك الائتمان الزراعى تابعا له فى قطاع الزراعة (سواء فى ذلك وزارة الإصلاح الزراعى أو وزارة الزراعة) بدلا من أن يبقى مع البنوك فى قطاع الاقتصاد ، والاستحواذ أيضا على الجمعيات الزراعية تابعة له فى وزارة الزراعة بدلا من أن تبقى مع الجمعيات فى وزارة الشئون الاجتماعية . . وهكذا نجد أنفسنا لا نكاد نصدق أى وزير يفشل فى إقناع الرئيس بمدى مسئوليته عن تكامل قطاعه !! .

ولكن الذى لاشك فيه أن سيد مرعى قد أفاد تماما من علاقته بعبد الناصر الذى كان على استعداد تام لاستيعاب التفاصيل واتخاذ القرارات التفصيلية .

وربما يقودنى هذا إلى قول سيبدو غريبًا جدًا على أبناء جيلى وسيبدو غريبًا جدًا على

أصحاب التقسيمات والقوالب الجاهزة، إننى كثيرا ما ووجهت بالاندهاش الشديد من مستمعىّ حين كنت ألقى عليهم القول بأن سيد مرعى قد خسر عبد الناصر فى عهد أنور السادات . . ولو افترضنا (على نحو ما نفعل فى العلوم التجريبية) استمرار عبد الناصر فى الحكم فترة السبعينات لكان سيد مرعى قد قدم لوطنه أكثر بكثير مما قدمه فى عهد السادات فى جميع المجالات، وسوف يجد القارئ فى كتابى هذا الدليل القاطع على صواب مثل هذا الرأى الذى أدعيه على الرغم من أنه قد استقر فى أذهان الناس أن سيد مرعى كان رجل السادات ورجل عصر السادات، وإنه ربما كان أقرب الناس إلى السادات.

وإذا كان الأمر بالأمر يذكر فإنه لو لم تقم الثورة واستمرت أحزاب ما قبل الثورة لكان لسيد مرعى شأن فى الحزب السعدى الذى كان من أبرز شبابه ، وعضوا فى مجلس النواب تحت مظلته ، ولكان قد تولى الوزارة مرة بعد أخرى ، ولكنه مع ذلك لم يكن ليؤدى مثل هذا الأداء الذى أداه فى عهد عبد الناصر ، وإنما كانت الخصومات السياسية والانتخابات المتعاقبة ستستنفد معظم طاقته ، ولم يكن القدر ليتيح له أن يخوض بعض معاركه بجسارة معارك التغيير التى قادها فى قطاع الزراعة فى عهد الثورة .

على هذا النحو يمكن أن يقال بعد مائة عام إن سيد مرعى رجل من رجال عبد الناصر حتى ولو كان أقرب المقربين إلى أنور السادات عليهم ثلاثتهم رحمة الله ، وحتى لو كانت له بدايات موفقة من قبل الثورة .

أما مكتشف سيد مرعى فهو الرجل العظيم محمود فهمى النقراشى وهو بالمناسبة مكتشف عبد الجليل العمرى وآخرين كثيرين ممن أفاد منهم عبد الناصر أقصى إفادة، كما أنه هو نفسه من اكتشاف الزعيم العظيم سعد باشا زغلول ولهذا الحديث مجال آخر ، ولكننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن التواصل القوى فى شخصيتى النقراشى وعبد الناصر على الرغم من أنهما لم يلتقيا على أى طريق ، ولكن التواصل بينهما كان انعكاسا صادقا للحس الوطنى الصادق الذى تميزا به .

وليس هناك شك فى أن سيد مرعى قد انتقد عهد جمال عبد الناصر وشخص جمال عبد الناصر فى عهد أنور السادات ، ذلك أن سيد مرعى كان نموذجا ممتازا للكفاءات الفنية والإدارية القادرة على الأداء التنفيذى الممتاز ممتزجا بحس سياسى عميق ، وكان عهد عبد الناصر بكل مقوماته مرحبا بمثل هذا النوع من الكفاءات إلى أبعد حد ، حتى

إن ما قد يطلق عليه صراع مراكز القوى لم يكن موجها إلا ضد هؤلاء بحكم ما كانوا يتمتعون به من مكانة لدى الزعيم ، ولدى الشعب كذلك . وقد تمكن سيد مرعى من تنمية قدراته وكفاءاته فى هذا المجال إلى الحد الذى ارتفع به إلى أن يصبح واحدا من عدد محدود على أصابع اليدين مؤهلا للقيام بدور أكبر مكانة ونفوذا فى الأيام القادمة من عهد عبد الناصر ، ولربما وصل سيد مرعى إلى موقع رئاسة الوزارة لو استمر عهد عبد الناصر أعواما قليلة ، فقد كان سيد مرعى يعد نفسه لمثل هذا الموقع وكان عبد الناصر يرحب به فى هذا الاتجاه . . ولكن أنور السادات من ناحية أخرى كان يرى توظيف حنكة سيد مرعى السياسية بأكثر مما يرى توظيف حنكته الفنية التكنوقراطية ، ولم يكن أنور السادات بالطبع غافلا عن قدرات سيد مرعى المتعددة ولكنه كان ينتقى منها ما يناسب التحولات التى يقودها هو (أى السادات) لا التى كان يريدها سيد مرعى لنفسه ، وهكذا يصبح سيد مرعى فى تلك الحقبة من عهد السادات نموذجا للشخصية (المسرحية) الخصبة التى يتنازعها مجدان ، مجد تريده ومجد يراد لها ، وربما يفوق المجد المراد لها المجد الذى تريده ولكنها مع هذا تحس بخيبة الأمل حين تفوتها صرة الفضة مع أنها فازت بصرة الذهب أو الألماس أو بالصرتين معا على نحو ما حدث لسيد مرعى حين فاز بالموقع الأول فى كل من مجلس الشعب، والاتحاد الاشتراكى ولم يفز برئاسة الوزارة .

■ ■ ■

ولا أستطيع أن أنكر أننى فى كثير من الأحيان كنت عرضة للتردد فى كثير من الوقائع التى رويتها فى هذا الكتاب ، وأذكر على سبيل المثال واقعة أن «هيكل» تولى السعى فى مصاهرة عائلة سيد مرعى بأنور السادات ، وقد كانت هذه إحدى الفقرات فى الحديث عن طبيعة علاقة الرجلين ، وكانت هذه الفكرة قد استقرت فى ذاكرتى منذ زمن طويل ، وحين كنت أقرأ البروفات الأولى سألت نفسى على نحو ما نفعل فى الطب من أين جئت بهذه المعلومة ؟ ولم تسعفنى ذاكرتى بالمرجع ، فراجعت نفسى وقلت لعلها معلومة من معلومات الصالونات سبقت إلى قلمى ، و لأنى كما يلاحظ القارئ والناقد لا أود أبدا أن يكون فى أى كتاب من كتبى معلومة صالونات ، فقد ارتأيت أن أضيف قبل الواقعة عبارة «ومما يتردد أن» ، وفى البروفة الثالثة تنامى لدىّ الشعور بالذنب تجاه روح العلم ومنطق التاريخ وكان قرارى أنى آثرت أن أحذف القصة كلها ، حتى إذا ما كنت أستعيد قراءة بعض الفصول فى كتاب هيكل «أحاديث فى

العاصفة» وجدت « هيكل » نفسه هو الذى يروى القصة فى حديثه له للمصور بعد أربعة أيام من خروجه من المعتقل فى أول عهد الرئيس حسنى مبارك ، فآثرت أن أعيد كتابتها فى البروفة الرابعة على نحو ما كانت منذ ثلاث بروفات ثم وجدتنى فى البروفة الخامسة أضيف إليها بعض التنقيح بل وأضيف إليها الإشارة إلى رواية متأخرة لسيد مرعى رواها فى أواخر الثمانينات حول هذه الواقعة بما قد يتناقض مع رواية هيكل نفسه على نحو ما سيجد القارئ فى الفصل السادس من هذا الكتاب .

وقل مثل هذا فى كثير من المواضع فى هذا الكتاب وفى غيره من كتبى التى هى بعض نفسى .

■ ■ ■

وعلى أية حال فسوف يجد القارئ فى هذا الكتاب كثيرا من الآراء التى قد يعارضها ثم يقبلها على مضض ، لكننى لا أستطيع أن أعتذر له عن هذه الآراء ، وإن كنت أستطيع أن أعتذر له عن المضض الذى سوف يتسبب عنها .

وقد كنت أود أن أستعين فى كتابة هذا الكتاب بلقاء عدد من أقارب سيد مرعى ومن المقربين منه ولكننى عدت و آثرت أن أكتبه من بعيد ، ومن بعيد جدا ، وأن أتناول سيد مرعى كشخص تاريخى ليس إلا ، ومع هذا فإنى لابد أن أذكر أنى التقيت به مرة واحدة فى أخريات عام ١٩٨٠ ولا أعتقد أن لهذا اللقاء أى أثر فى هذا الكتاب .

ومع كل ما قد يصادفه القارئ لهذا الكتاب من نقد للرجل أو لبعض سياساته أو تصرفاته أو آرائه ، فإنى أحب سيد مرعى كثيرا ، ولكننى أحبه بأقل من حبى للحقيقة ، وبأقل بالطبع من حبى لوطنى ، وبأقل من حبى لأن أكون أمينا دقيقا ومنصفا .

لا أريد أن أختتم هذه المقدمة من دون أن أتقدم بالشكر الجزيل الوافر لوالدى الجليل المهندس عبد الوهاب المنسى وكيل وزارة الزراعة السابق الذى تفضل بقراءة مخطوطة هذا الكتاب وأفادنى من علمه وخبرته وفضله .

د. محمد الجوادى

القاهرة ت ٣٣٨٣٣٨٨-٣٣٨٣٣٨٤

الباب الأول
حياة سيد مرعى

يرجع أصل سيد مرعى إلى القبائل العربية التى نزحت إلى شرق مصر، وكان سيد مرعى يعتز بهذا النسب ، وقد رواه له والده فى اعتزاز، ورواه سيد مرعى لأنجاله من بعده كما رواه للناس فى كتابه "أوراق سياسية" ، وفيه يذكر سيد مرعى حين تحدث عن مهماته العربية، مدى إحساسه بشعور الرضا النفسى العميق حين يمتد بنشاطه إلى هذا البعد العربى .

ولد سيد مرعى عام (١٩١٣) فى السادس والعشرين من أغسطس، فى العزيزية، حيث مزارع أسرته، والعزيزية من بلاد الشرقية التى ارتفعت فيها نسبة المتعلمين، وأصحاب الشهادات العليا، شأنها فى الشرقية كشأن كفر المصيلحة فى المنوفية تقريبا.

تلقى سيد مرعى تعليمه العام فى مدرسة السيدة نفيسة الأولية بحى العباسية، ثم فى مدرسة الحسينية الابتدائية، ثم فى مدرسة فؤاد الأول الثانوية فالحسينية الثانوية.

سلك سيد مرعى طريقه إلى كلية الزراعة، وإذا كان هناك مَنْ يصدقون فى قولهم إنهم دخلوا كلية الزراعة عن رغبة حقيقية فيها فسيد مرعى على رأس هؤلاء، وفى كلية الزراعة لم يكن سيد مرعى بالطالب العادى، ولا بالطالب شديد الذكاء، ولكنه كان مع ذلك صاحب نفوذ، وصاحب كلمة حتى بين الأساتذة، وصاحب مكانة بين الطلبة، وتخرج فى الكلية (١٩٣٧) ويقال إنه كان أول دفعته، وعاد سيد مرعى إلى مزارع والده، يطبق بعض العلم فى بعض الأرض، وفى الإنتاج الحيوانى كذلك، وطارت سمعته فى ذلك بين الأهلين الذين كانوا يروون على سبيل المثال أنه كان يتابع أوزان الثروة الحيوانية يوما بيوم.

فى سنة ١٩٤٢ انتخب سيد مرعى عضوا فى البرلمان وأصبح أصغر أعضائه، ومن الطريف بالذكر أن والده كان قد فاز فى انتخابات ١٩٢٤ على منافسه وكان هذا المنافس هو رئيس الوزراء يحيى باشا إبراهيم الذى أجرى الانتخابات ولم يفز فيها [لأول وآخر مرة فى تاريخ الانتخابات المصرية !!] وكان والده يومئذ من أنصار سعد باشا زغلول أى من الوفد. . وهذا هو سيد مرعى يفوز بعد ذلك وقبل الثورة بعضوية البرلمان، ويلمع فى الهيئة السعدية تحت قيادتى أحمد ماهر والنقراشى. . وتمضى به الأمور قبل الثورة على النحو الذى يبشر له بالوزارة واللمعان، فقد كان سيد مرعى قد بدأ يلعب بعض الأدوار السياسية المتميزة فيما قبل الثورة، فها هو كمال حسن على يروى فى مذكراته «مشاوير العمر» أن النقراشى باشا كلف سيد مرعى بالسفر إلى فلسطين وكتابة تقرير عن المستوطنات الإسرائيلية فيها قبل حرب ١٩٤٨.

وعلى الصعيد الداخلى يروى سيد مرعى نفسه فى أحاديثه الصحفية فى التسعينات أن على الشمسى باشا أعطاه كتاباً كتبته مؤلفة إنجليزية هى «دورين وارينال» عن «الفقر فى منطقة الشرق الأوسط» وأنه أى الشمسى باشا حين دعا المؤلفة إلى إلقاء محاضرة فى مصر دعاه أيضاً لحضور المحاضرة وقد كتب لطفى الخولى فى رثائه لسيد مرعى عبارة جميلة استخدم فيها فعلا جميلا فى استعارة جميلة قال فيها إنه وهو نائب قبل

الثورة نسج خطابه البرلماني بمفردات عن تحديد القيمة الإيجارية وتحديد الملكية والإصلاح الزراعي . ولكن الثورة تتوم (وكانت لسيد مرعي لحسن حظها علاقة قربى ببعض قادتها) وتطالب الثورة الأحزاب بإعادة تنظيم صفوفها ، وتطهيرها من الذين أفسدوا الحياة السياسية ، ويترك إبراهيم عبد الهادي رئاسة الهيئة السعدية ، ويترك بعض رجال الصف الأول مواقعهم المتقدمة كذلك ، ويدفعون بالجيل الجديد ومنه سيد مرعي إلى المقدمة ، ويذهب سيد مرعي مع مَنْ ذهبوا إلى اللواء محمد نجيب ينهون إليه ما تم في الهيئة السعدية ، فيشكرهم ، ويعلن لهم عن ترحيب الثورة بهم .

وما هي إلا أسابيع قليلة ، وتبدأ الثورة في الإصلاح الزراعي ، ويختار سيد مرعي عضوا منتدبا في اللجنة العليا للإصلاح الزراعي في سبتمبر ١٩٥٢ . كيف سارت الأمور بينه وبين رجال الثورة ؟ وبخاصة الجمالان جمال سالم وجمال عبد الناصر . . كل ذلك سطور بل فصول مشوقة ترجع إليها في كتابه " أوراق سياسية " فتجد كثيرا من الفائدة والمتعة ! !

قاد سيد مرعي أو شارك غيره قيادة عملية الإصلاح والاستيلاء على الأرض المملوكة للإقطاعيين ، ونجح في ذلك إلى الحد الذي هو ظاهر للعيان اليوم ، في نوفمبر ١٩٥٥ أضيفت إليه أعباء رئاسة بنك التسليف الزراعي .

في يونيو ١٩٥٦ ، حين قد أصبح عبد الناصر رئيسا للجمهورية ، أصبح سيد مرعي وكذلك الدكتور مصطفى خليل وعزيز صدقي وزراء شبابا مع الوزراء المدنيين الذين سبقوهم إلى التعاون مع الثورة من أمثال الباقوري ونور الدين طراف وفتحي رضوان وعبد الرزاق صدقي ومحمود فوزي ومع العسكريين من أمثال كمال الدين حسين .

وفيما بين يونيو ١٩٥٦ و مارس ١٩٥٨ ظل سيد مرعي يشغل منصب وزير الدولة للإصلاح الزراعي ، وفي نوفمبر ١٩٥٧ تولى منصب وزير الزراعة بالإضافة إلى الإصلاح الزراعي وذلك خلفا للدكتور عبد الرزاق صدقي الذي اختير مديراً إقليمياً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، حتى إذا تمت الوحدة وشُكلت حكومتها اختير سيد مرعي وزيرا للزراعة بالإقليم المصري في أولى وزارات الوحدة (مارس ١٩٥٨ - أكتوبر ١٩٥٨) ثم أصبح وزيرا مركزيا للزراعة والإصلاح الزراعي فيما بعد ذلك وحتى أكتوبر ١٩٦١ حيث وقع الانفصال .

في هذه الأثناء عين احمد المحروقي كوزير تنفيذي للزراعة في الإقليم المصري (بينما

بقى سيد مرعى وزيرا مركزيا ولكن العلاقات بينهما لم تسر فى الاتجاه الودى الذى كان سيد مرعى يؤمله !! وعباراته التى تفيض بالتعبير عن الإحساس بالمرارة من المحروقى واضحة كل الوضوح فى مذكراته السياسية .

مثل سيد مرعى مصر فى مؤتمر الأغذية والزراعة الإقليمى (ديسمبر ١٩٥٨) فانتخب رئيسا للمؤتمر ، وفى السنة التالية نائبا لرئيس المؤتمر (نوفمبر ١٩٥٩) فأعطاه هذا بعداً دوليا أضيف إلى أبعاده . ولكن سيد مرعى فى أوائل الستينات يجد نفسه قد أصبح خارج الجهاز التنفيذى ، وخصوصا فى الفترة التى كان على صبرى فيها رئيساً للوزراء . . ومع هذا يأبى النظام إلا أن يضعه قريبا من السلطة ، ويختار له عبد الناصر أو أعوان عبد الناصر منصب العضو المنتدب لمجلس إدارة بنك مصر فى مارس ١٩٦٣ ، ويجدد له هذا التعيين فى ١٩٦٦ أيضا .

فى هذه الأثناء كان سيد مرعى لايزال يحتفظ بتمثيله لدائرته فى البرلمان ، وفى إبريل ١٩٦٤ يصبح سيد مرعى وكيلاً لمجلس الأمة الذى يرأسه أنور السادات . ومن خلال مجلس الأمة يخرج سيد مرعى مرة أخرى إلى العالم ، فينجح فى أن يكون نائبا من نواب رئيس المؤتمر البرلمانى الدولى فى ١٩٦٤ وفى ١٩٦٥ . وبالإضافة إلى البرلمان شارك سيد مرعى فى الاتحاد الاشتراكى ، وتولى أمانة شئون الرأسمالية فى نهاية ١٩٦٤ ثم بعد نكسة ١٩٦٧ يعود سيد مرعى وزيرا للزراعة والإصلاح الزراعى فى وزارتى الرئيس عبد الناصر الأخيرتين (يونيو ١٩٦٧ - سبتمبر ١٩٧٠) وتضاف إليه شئون وزارة استصلاح الأراضى فى الفترة من أغسطس ١٩٦٧ (خلفا لعبد المحسن أبو النور) وحتى مارس ١٩٦٨ حين تولاها الدكتور محمد بكر أحمد ، ليكون مستقلا بها فى موازاة استقلال سيد مرعى بالزراعة والإصلاح الزراعى وذلك فى وزارة الرئيس عبد الناصر الأخيرة .

وفى وزارة الدكتور فوزى الأولى (أكتوبر ١٩٧٠) بقى سيد مرعى فى ذات المنصب ، حتى إذا عدلت الوزارة فى أول عهد السادات (وزارة الدكتور فوزى الثانية : نوفمبر ١٩٧٠) أصبح سيد مرعى واحدا من أربعة نواب لرئيس الوزراء هم وزراء الداخلية والخارجية والزراعة والصناعة أى شعراوى ، ومحمود رياض ، و سيدمرعى و عزيز صدقى وأصبح مسمى منصبه : نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزيرا للزراعة والإصلاح الزراعى ، وظل هكذا فى وزارات الدكتور فوزى الثلاث : الثانية والثالثة والرابعة (نوفمبر ١٩٧٠- يناير ١٩٧٢) ، ومنذ مايو ١٩٧١ وحتى يناير ١٩٧٢

أى فى الوزارتين الثالثة والرابعة تولى وزارة استصلاح الأراضى ! ! بالإضافة إلى وزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى ! !

وفى يناير ١٩٧٢ شكل الدكتور عزيز صدقى الوزارة بينما تولى سيد مرعى منصب الأمين الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، فكان هذا الاختيار من دواعى ما صور على أنه احتجاج الطلبة فى تظاهراتهم أن يتولى موقع الرجل الأول فى الاتحاد [الاشتراكى] واحد من [الإقطاعيين] القدامى ! !

وفى مارس ١٩٧٣ حين عهد الرئيس السادات إلى نفسه بتشكيل الوزارة ، وأقيلت وزارة عزيز صدقى ، ترك سيد مرعى كذلك الاتحاد الاشتراكى وأصبحا (هو وعزيز صدقى) مساعدين لرئيس الجمهورية ، فأما الدكتور عزيز صدقى فشعر بالمرارة وكانت هذه بداية نهاية علاقته بنظام الرئيس السادات . وأما المهندس سيد مرعى فكانت هذه بداية لنشاط آخر برز فيه الرجل : أنشط وأقوى وأكثر نفوذا من المجال الوزارى .

وفى حرب أكتوبر ، كُلف سيد مرعى بمهمة الاتصال بالعرب من أجل حرب البترول ، وسافر معه فى هذه المهمة الدكتور مصطفى خليل بناء على رغبة سيد مرعى نفسه حسب روايته فى مذكراته « أوراق سياسية » .

وبعد أن أعلن الرئيس السادات عن إنشاء المنابر ، وبلغ عدد الذين تقدموا بإنشاء المنابر أكثر من ثلاثين ، اختير سيد مرعى ليرأس لجنة لرسم مستقبل العمل السياسى ، وهى اللجنة التى أوصت بنشأة منابر أو تنظيمات : اليمين وعلى رأسه مصطفى كامل مراد ، واليسار على قمته خالد محيى الدين والوسط كان فى قلبه محمود أبو وافية وجاء على رأسه بعد فترة السيد ممدوح سالم . وقد كان سيد مرعى رئيسا لمجلس الشعب الذى ضم هذه المنابر أو التنظيمات جميعا ، وحين افتتح الرئيس هذا المجلس أعلن عن تحويل هذه المنابر والتنظيمات إلى أحزاب . وقد بقى سيد مرعى رئيساً لمجلس الشعب فى دورته الجديدة منذ ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٨ حيث خلفه الدكتور صوفى أبو طالب وفى أكتوبر ١٩٧٨ عين سيد مرعى للمرة الثانية مساعداً لرئيس الجمهورية وعين معه فى هذه المرة (أيضًا) رئيس الوزراء المستقيل لتوه (ممدوح سالم) .

وفى سبتمبر ١٩٨٠ عهد إليه بتكوين هيئة مستشارى رئيس الجمهورية وذلك بعد اقتراح أعلن أبداه الدكتور عاطف غيث عميد آداب الاسكندرية فى لقاء للرئيس السادات بأساتذة الجامعات .

وفى أكتوبر ١٩٨١ أصيب سيد مرعى فى حادث المنصة الذى اغتيل فيه الرئيس السادات ، وقضى وقتاً طويلاً فى العلاج حتى إذا ما تحسنت صحته وأصبح قادراً على الحركة استقبله الرئيس حسنى مبارك وطلب سيد مرعى إعفاءه من منصب مساعد رئيس الجمهورية ، وبعدها (نوفمبر ١٩٨٢) عهد إليه الرئيس حسنى مبارك بالقيام بزيارات تفقدية لمشروع الصالحية .

وانصرف سيد مرعى إلى إبداء الرأى الهادئ فيما يواجه وطنه من أحداث .

وعلى الصعيد الدولى حقق سيد مرعى عدداً من النجاحات البارزة فقد اختير عام ١٩٦٣ ضمن ستة مستشارين عالميين لبحث ودراسة اختصاصات كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية فى مشروعات الإصلاح الزراعى ، كما اختير (١٩٥٩) نائباً لرئيس مؤتمر هيئة الأغذية والزراعة (الفاو) .

وعلى الصعيد البرلمانى الدولى اختير سيد مرعى نائباً لرئيس مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى الثالث والخمسين (سنة ١٩٦٤)

وعلى صعيد العمل السياسى الدولى كان لسيد مرعى دور فى منظمة التضامن الأفرو-آسيوية فقد كان أحد أعضائها عند إنشائها برئاسة أنور السادات فى الخمسينات ، وتولى رئاسة اللجنة المصرية للتضامن بعد اغتيال يوسف السباعى ، ويذكر أحمد حمروش فى رثائه لسيد مرعى أنه استقال من التضامن فى ١٨ مايو ١٩٨١ بعد ما نجح الاتحاد السوفيتى فى تعديل ميثاق التضامن بما يمكنه من فرض سيطرته عليه . وهذا هو نص عبارة الأستاذ حمروش «التعديل الذى تم فى ميثاق المنظمة نتيجة للهيمنة السوفيتية التى كانت تفرض إرادتها وتحاول حجب وجود دور مصرى خاص فى إطار المنظمة» .

نأتى إلى المعلومات الأساسية عن عائلته أما أولاده كما وردت أسماؤهم فى نعى الأسرة فهم : د. نصر ، وحسن ، والسيدة أمينة حرم محمد الديب ، والدكتور شريف ، وحسين ، والدكتورة فايزه حرم الدكتور أحمد مرعى .

وأما أشقاؤه فهم (كما ورد فى نعيه أيضا) المغفور لهما الدكتور حسن (وزير التجارة والصناعة الأسبق) والمهندس مرعى والأستاذ عمر مرعى والمرحومة أمينة والسيدتان عزيزة وعائشة .

هذا وقد نال سيد مرعى كثيراً جداً من التكريم ، فمنح درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة واشنطن عام ستين (١٩٦٠) كما منح وساماً سورياً رفيعاً (١٩٥٨) ومنح وسام قلادة الصليب الأكبر من اليونان ، كما كرمته نقابة الزراعيين فى أول احتفالاتها .

وقد أصابته جلطة فى المخ فى يوليو ١٩٩٢ عولج منها فى مستشفى الفيروز ، ولم يعش بعدها إلا قليلا .

هذا مجمل لتاريخ حياة سيد مرعى ، وسنفصل فى الأبواب التالية جوانب كثيرة ومتعددة من حياته ونشاطه ، ولكننا مع هذا لا نستطيع أن نزعم أن الحديث عن هذه الجوانب كلها مهما كان مفصلاً يستطيع أن يقدم لنا الشخصية تقديما كاملا ، إذ تتبقى بعد ذلك جوانب مهمة من حياة الإنسان كعلاقته بالأقربين منه ، وقدرته على النظام والتنظيم فى محيط حياته الخاصة جدا ، وعلى الرغم من أن هذا قد لا يكون مهما فى الحديث عن السياسى كسياسى إلا أنه مهم للحديث عنه كإنسان ، وفى الحقيقة فقد اجتهدت أن أضمن الأبواب التالية ما يتناول مثل هذه الجزئيات ولكنى مع هذا أجد نفسى مدفوعا بشدة إلى أن أورد للقارئ بعض الحديث عن شخصية سيد مرعى ومن حسن الحظ أنه وهو يكتب مذكراته «أوراق سياسية» وجد فى نفسه الشجاعة الأدبية لأن يترك زوجته تتحدث عن بعض صفاته ، ومن الطريف أن هذه الصفات تتعارض تماماً مع صورته المرسومة فى أذهان الناس فهو فى هذه الصورة فلاح تماما وليس أرستقراطيا أبداً . . وقد يحلو للخبثاء أن يقولوا إن هذه الصفات كانت قد أصبحت الصورة المثلى التى لابد أن يظهرها السياسيون عن أنفسهم فى ذروة حديث الرئيس السادات عن أخلاق القرية « نشرت هذه المذكرات ١٩٧٨/ ١٩٧٩ كما نعلم » ولكن الحق أن أى أرستقراطى أو محب للأرستقراطية لا يرضى لنفسه أبداً هذه الصورة التى رضيها سيد مرعى لنفسه ، وخصوصاً إذا ماوردت منسوبة إلى زوجته نفسها وهذه هى الفقرات التى سجلتها مذكراته لزوجته وهى تقول عنه :

«إنه اجتماعى ، وأنا لى دائرة محدودة من الصديقات . إنه دبلوسى فى ملبسه وإن كان محباً للفوضى فى دولاب ملابسه . إنه دبلوماسى غالباً فى أحاديثه ، وإن كان يرفض إن يتعامل مع باب أى حجرة فى المنزل بيده ، ولكن يركله بقدمه ! إنه مرتب فى تفكيره ، ومع ذلك ففى الصباح يخرج نصف ملابسه من الدولاب إلى السرير ، لكى يختار منها قميصاً وبدلة ، ويترك لى أن أعيد ترتيب الملابس بالدولاب مرة أخرى ! إنه يحب الفلاحة فى الأرض ، ومع ذلك يحب المياه أكثر من الأرض . ولو استطاع سيد

أنه يأخذ « دشاً » عشر مرات فى الساعة لفعل ، مصطحباً معه فى كل مرة « البشاكير » المبتلة إلى غرفة النوم وملقياً بها على السرير . إنه دائماً مشغول بقضايا عامة ، ومع ذلك فعندما يجلس مع أصدقائه أو أسرته داخل المنزل ، لايحب الحديث فى السياسة . إنه طويل البال ، ومع ذلك فأحياناً لايحب إضاعة الوقت فى المناقشة والجدل .

الباب الثانى
تاريخ حياته ونشاطه السياسى من وجهة نظره

سوف ننقل للقارىء عن كتاب " أوراق سياسية " الذى يعتبر بمثابة مذكرات سيد مرعى بعضاً من الفقرات التى روى بها بعض المواقف التى مرَّ بها فى حياته السياسية مع الاحتفاظ للقارىء بحق التحفظ القائل بأن هذه وجهة نظر الرجل وأن هناك وجهات نظر مختلفة بالنسبة للذين كانوا بمثابة الأطراف الأخرى فى هذه المواقف ، ولكن رواية الرجل تعطينا فكرة كاملة عن تقديره لنفسه وعن الصورة التى كان يريد أن يظهر بها أمام الناس ، وهذه نقطة مهمة جداً ، وبخاصة فى حق واحد من السياسيين الذين استغرقهم العمل فى فترة الحكم الشمولى حين كان من حظ السياسيين أن يصوغوا ـ إلى حد بعيد ـ أفكار الجمهور عنهم من خلال علاقتهم القوية بوسائل الإعلام .

وسوف نجد أن سيد مرعى يحرص على أن يلصق بنفسه كثيراً من الصفات التى تترفع به عن المعترك السياسى ، وليس صعباً على القارئ أن يستنبط ويستنتج من روايات سيد مرعى نفسها جوانب أخرى من الحقيقة أراد صاحب المذكرات أن يتجاهلها أو يورد نقيضها ولو إلى حين .

وقد تعمدت فى الفقرات التى اخترتها لحديثه عن نفسه أن اتناول أقصى قدر ممكن من مناحى الحياة سواء فى ذلك الجوانب الإنسانية أو الجوانب العملية السياسية ، وسوف اجتهد فى مغالبة نفسى فى عدم التدخل (إلا بالتعليق الكاشف) على ما سوف أورده من نصوص الرجل حتى تتضح الصورة الكفيلة بفهم الشخصية ونحن ما زلنا فى الأبواب الأولى من الكتاب ، ولنذكر أن هذا الكتاب كتب للذين لا يعرفون الرجل بقدر ما كتب للذين يعرفونه ، ولهذا فإنى استميح الذين يعرفونه العذر فى أن أورد تفصيلات كثيرة قد يكونون على علم تام بها . . كذلك فإنى مضطر إلى التنبيه إلى أنى لا أسلم لسيد مرعى بالصدق والحقيقة فيما يرويه ، ومع هذا فليس لى ولا للقراء حظ فى التكذيب ، إنما ينبغى لنا أن نتعامل مع الصورة التى أرادها صاحبها ، وينبغى لنا أيضًا أن نستغل ذكاءنا وثقافتنا وخبراتنا بالحياة وبالأدب فى أن نصل إلى ما أراده عقله غير الواعى وهو يسجل هذه المذكرات أو يمليها ، وهكذا فإن عقلنا المتنبه كفيل بأن يصل إلى ما كان «اللاوعى» يفرضه فى هذه المذكرات .

١ - قصة زواجه :

ترجع أهمية هذه القصة إلى أنها مثلت القدرة المبكرة جدًا لسيد مرعى على الفصل بين ما هو إنسانى وما هو سياسى هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هذه القصة تدلنا على أن سيد مرعى كان حسن الحظ حين وجد والده نفسه يشجع الأخذ بهذا التفكير . . بل وكان سيد مرعى حسن الحظ مرة أخرى حين وجد حميه هو الآخر لايمانع فى اتباع نفس الفكرة ، وهذا هو ما يرويه سيد مرعى حيث يقول :

« . . . . . . ولكن الأمور جاءت أسرع من أفكارى . ففى أحد الأيام ، كنا نتناول الإفطار أبى وأمى وأنا وإخوتى . حينما فاجأنى أبى بسؤال : إنت مش ناوى تتجوز ؟ قلت له وقد أصابتنى المفاجأة بالارتباك : آه ، طبعاً عاد أبى يسألنى : عظيم ، خلاص ، أنا حابتدى أكلم أصحابى ، ونعمل ترتيب علشان نشوف بنات العائلات وبعدين نختار منهم . إننى توقفت عن تناول الطعام لدقيقة أو دقيقتين ، ثم أخيراً تمالكت نفسى ، واستجمعت شجاعتى وأنا أستعد لإلقاء القنبلة . قلت لأبى : أنا خلاص ، اخترت .

تطلع أبى إلى متفحصاً وجهى وهو يقول: اخترت مين ؟ هنا جاءت القنبلة ، قلت له: اخترت سعاد ، بنت حسن بك مرعى . وعند هذه اللحظة وضع أبى الملعقة على المائدة، وتوقف تماماً عن الطعام وساد المائدة صمت رهيب. ألم أقل وأتوقع أنها قنبلة؟».

« كانت المشكلة هى أن أبى على خلاف شديد مع الأستاذ حسن مرعى والد سعاد، إن جذور الخلاف قديمة بالإضافة إلى أسباب انتخابية . إن هذا الخلاف ، لأنه كان سياسياً يتعلق بانتماء كل منهما إلى حزب سياسى مختلف ، كان يلقى ظلاله على العلاقة بين الأسرتين ، ومع ذلك فإنه لم يكن يمنع أبداً من التزاور الطبيعى والحد الأدنى من المودة بين أعضاء الأسرتين اللتين تربط بينهما صلة القرابة . بل إن العلاقات بين الأبوين نفسيهما ـ أبى ووالد سعاد ـ كانت تسير على ما يرام إلى أن تأتى الانتخابات. عندها تتكهرب العلاقات وتظل متوترة إلى أن تنتهى الانتخابات ، ثم تعود المودة ـ وتظل قائمة إلى أن تأتى انتخابات جديدة ».

٢ ـ تجربة الانتخابات :

كان من حسن حظ سيد مرعى أن فهم فى مرحلة مبكرة كيف يمكن لكبار رجال الدولة أن يضحوا بالحق الظاهر من أجل ما هو أحق منه، وكان من حسن حظ سيد مرعى مرة أخرى أن تتم هذه التضحية دون أن تصل فى إيذائها له إلى الدرجة التى تصبح التضحية فيها بمثابة انتحار سياسى أو قتل سياسى. . وهكذا اجتاز سيد مرعى المعركة بنجاح وتحقق فى ذات الوقت هدف أسمى من هدفه بالفوز. . وهكذا فهم سيد مرعى أن من الممكن له ولغيره أن يحققوا أكثر من نجاح ذات الوقت .

ومن ألطف مافى مذكرات سيد مرعى تلك الفقرات التى تصور أصعب موقف واجهه فى أثناء معركته الانتخابية الأولى « ١٩٤٤ » حين فوجئ بالوزارة التى ينتمى إلى حزبها تقتطع من دائرته قرية لتلحقها بالدائرة المجاورة، ولن نقطع على القارئ لذته فى قراءة الحدث برغم تلخيص القصة ، ولكننا سنترك القارئ يقرأ ما كتبه سيد مرعى حيث يقول :

« وكانت هناك بلدة مجاورة للعزيزية لها أهمية ، وأصواتها لها تأثيرها فى الدائرة ـ واسمها كفر فرج جرجس ـ وذهبت إليها فى جولتى وخلال مرورى بها لاحظت فتور الاستقبال من الأهالى ، وأحسست أن هناك شيئا غير عادى وتكشف الموقف عندما

سألونى : أنت جاى ليه ؟ ودهشت فى بادئ الأمر ولكننى عذرتهم بعد ما عرفت أن الحكومة قد ضمت بلدتهم إلى دائرة « منيا القمح » - وكان المرشح فيها فكرى أباظة عن الحزب الوطنى - وكان الموقف كله بمثابة الصدمة الأولى ولم تحتمل كبريائى أكثر من ذلك ، وغادرت البلدة على الفور وأنا أغلى من الغضب والغيظ من الحكومة السعدية ، كيف يحدث هذا التصرف بالنسبة لمرشح من السعديين وكيف يضعنى النقراشى فى هذا المأزق ؟وتوجهت مباشرة إلى القاهرة لمقابلة النقراشى « باشا » فى وزارة الخارجية وكنت ثائراً وقلت له : لماذا إذن طلبتم منى ترشيح نفسى فى الانتخابات ؟ ، ولماذا كان الإصرار على نزولى المعركة فى دائرة العزيزية عن السعديين ثم تفتتون أصوات الدائرة من وراء ظهرى ؟ . . . و . . . و . . . ومضيت أدافع عن قضيتى بحماس شديد» .

« وكان النقراشى مقتنعا بوجهة نظرى - تماما - وقال لى : أنا معك فى كل ما تقوله وكان المفروض ألا يحدث ذلك حتى لا يؤثر على الأصوات فى دائرتك ولكن ماذا أفعل أمام رئيس الحكومة - أحمد ماهر باشا - الذى قرر ذلك ؟ قلت له : ولكن ضم كفر فرج جرجس إلى منيا القمح يخدم فكرى أباظة فقط ، وأنا أعتبر ما حدث عدم تقدير من الهيئة السعدية لى ، وكان النقراشى هو المنظم للهيئة السعدية ولذلك كان ينظر إلى الموضوع من هذه الزاوية ومن هنا كان اهتمامه بمرشحى السعديين ووجدته يقول لى : اسمع ، اذهب إلى أحمد ماهر « باشا» واشرح له موقفك ، وحاول إقناعه بوجهة نظرك ، وتحمست بالفعل وذهبت إلى وزارة الداخلية لمقابلة الدكتور أحمد ماهر رئيس الحكومة فى مكتبه ، وقابلت هناك بدوى خليفة - وكان وكيلا للداخلية وقتها - وأوضحت له ما حدث فى العزيزية وأخذ الرجل يهدئ من انفعالى وقال لى طيب - اهدأ أولا ، لأن دولة ماهر باشا هو المسئول عن ذلك ، وأخذنى ودخل إلى مكتب الدكتور أحمد ماهر ، ولم يرحب بى ، على عكس النقراشى - وأخذ ينصت لكلامى فى هدوء ، وأنا أقول له : كيف تفعلون ذلك فى مرشح السعديين ؟ ولماذا تخدمون فكرى أباظة مرشح الحزب الوطنى على حسابى ؟ وظهرت علامات الضيق على وجه أحمد ماهر وقال لى : من أنت ؟ أنا لاأعرفك ؟ قلت له بثقة واعتداد بنفسى : أنا سيد مرعى ، فقال لى : كيف تقارن نفسك إذن برجل مثل فكرى أباظة ، صاحب القلم الصحفى والتجارب البرلمانية والخبرة العريضة فى السياسة ؟ إنك مازلت صغيراً وإذا كنت تفكر بهذا الأسلوب من أول الطريق فالأفضل لك أن تبتعد عن العمل السياسى ،

قلت له : ولكن ما حدث يؤثر على موقفى فى الدائرة ، فقال أحمد ماهر : انسحب من الانتخابات ، إذا كنت غير قادر على خوضها . إما أن تكون واثقا من نفسك ، وإما إنك لن تكون سياسيا على الإطلاق . وانتهت المقابلة العاصفة ، وخرجت من مكتب رئيس الحكومة والغضب يملأ رأسى ، وصممت على قبول التحدى وتذكرت ساعتها مدرس الابتدائى والامتحان الشهرى ، وخرج ورائى بدوى خليفة وحاول أن يثنينى عن الانسحاب من الانتخابات ، وقال لى : لا . لا تفعل ذلك وفكر فى الأمر بهدوء .

وكان هذا هو التحدى الأول - بل الدرس الأول فى حياتى السياسية . وعدت إلى العزيزية ودخلت المعركة الانتخابية بكل عزيمة الشباب وحماسه ، وقلت لنفسى : سوف أثبت للدكتور ماهر أنه كان مخطئا فى تقديره لى ، واستطعت أن أعوض الأصوات الضائعة من الدائرة ، ونجحت برغم الطعون التى وجهها المنافسون وادعوا أننى دون السن القانونية وأن عمرى ٢٩ سنة ونصفا فقط ، فى حين أننى قد تجاوزت الثلاثين فعلا ونجح فكرى أباظة - أيضا - فى منيا القمح ، وقد عرفت فيما بعد أن الدكتور ماهر قصد معاونة فكرى أباظة لأنه كان يواجه معركة ضارية من خصومه فى الانتخابات وكان مهددا بالسقوط . وبرغم أنه لم يكن من السعديين ، وبرغم أنه كان يمثل المعارضة فى مجلس النواب إلا أن أحمد ماهر عز عليه أن يحرم المجلس من شخصية برلمانية ممتازة لذلك ضم جزءاً من دائرتى إلى دائرته حتى يساعده على الفوز» .

٣- بدايات ممارساته البرلمانية :

يجدر بنا أن نذكر بكل صراحة ووضوح أن سيد مرعى لم يكن الداعية الأول للإصلاح الزراعى قبل الثورة على نحو ما يمكن لبعض المصادر أن تثبته له ، فقد كان محمد خطاب عضو الشيوخ وإبراهيم شكرى أكثر ايجابيةوديناميكية من سيد مرعى بمراحل . . ويبدو أن سيد مرعى فى مذكراته لم يكن يمانع فى إثبات الفضل لذويه ولكنه شأن كل من يكتب أو يملى مذكرات كان مهموما بذاته وبجهدها قبل كل شىء . . ولهذا فإننا نقرأ فى هذه المذكرات فقرات غير قوية عن اقتراحاته فى هذا الصدد ، ويبدو أن التكنيك التحريرى قد ألجأ مذكرات سيد مرعى إلى أن تصور «جهده

المحدود» فى صورة « فشل فى دعوة كبيرة » بدلا من أن تصوره فى حجمه الطبيعى كجهد محدود فى قضية محدودة ، وسأترك للقارئ فرصة مراجعة نصوص سيد مرعى نفسها وسأقتطف له الفقرات الأخيرة منها حيث يقول :

« ويومها وقفت على المنبر وأمامى المراجع وفى يدى التقرير الكامل عن المشروع حتى أعود إلى بعض النقاط والأرقام التى أتوقع الاستفادة بها خلال حديثى ـ وبالمناسبة ممنوع التلاوة فى المجلس - والواقع أننى لم أكن فى حاجة إلى أى تقرير وكنت متشبعا بالفكرة وكان الموضوع يجذب كل اهتمامى لفترة طويلة ، وتلفت من حولى ورأيت العيون مركزة على وجهى . وعندما بدأت أتكلم فوجئت بأحد الأعضاء -وكان من كبار الملاك ـ يصيح بصوت عال : أنت شيوعى ، وارتبكت تماما ـ فقد كانت تهمة الشيوعية فى عهد الملك فاروق شيئا خطيرا ـ وانضم أعضاء آخرون إلى الضجة وأخذوا يقاطعوننى ، وسيطرت على أعصابى ومضيت فى حديثى وحاول رئيس المجلس حمايتى ـ حسب وعده ـ أثناء المناقشة وتدخل أكثر من مرة ، وكنت أنظر إلى السطور والكلمات فأجدها متداخلة فى بعضها ، وتحولت الأرقام إلى طلاسم وتداخلت الأفكار فى رأسى وضاع الترتيب المنظم لسياق الموضوع . وأنهيت كلامى فى هذه المسألة الهامة بعد عدة دقائق فقط والعرق يتصبب من وجهى» .

« كان الموقف يمثل سقوطا مدويا لنائب شاب وسقوطا أكثر دويا لفكرة جريئة ، واستدعانى حامد جودة إلى مكتبه ودخلت الحجرة الجانبية الموجودة حتى اليوم فى المجلس والتفت إلىّ وقال : إن الطريقة التى تكلمت بها اليوم لا تساوى شيئا ، وأنت بهذا الأسلوب لن تكون أبدا سياسيا لأنك لم تدرس موضوعك جيدا ولم تدافع عنه بما فيه الكفاية . وكان الموقف مؤثرا وضاغطا على أعصابى ، ولم أتمالك نفسى من البكاء لأول مرة وتأثر الرجل بدوره وأخذ يطيب خاطرى ودعانى لتناول العشاء فى بيته لتهدئتى ، وخلال العشاء مضى يروى لى أساليب المناورة البرلمانية وقال : من الطبيعى أن يشعر الواحد برهبة عندما يتكلم لأول مرة تحت قبة البرلمان ، ولكن المهم أن يتمالك أعصابه ولا يضعف فى مواجهة خصومه ويرتب أفكاره ويكون ذهنه حاضرا ، وكان حديث حامد جودة عاملا مشجعا وخرجت من عنده بعد أن استوعبت درس الفشل ، لكى يبدأ بعد ذلك نوع من التحدى ، وكان هذا هو رد الفعل الطبيعى لما حدث» .

٤ – تكوينه السياسى :

لا يعطى سيد مرعى الأهمية المناسبة لتجربة السياسية قبيل الثورة كما أنه يبخل على ىذه التجربة بما تستحقه من تقدير حتى ولو بعبارات صريحة وواضحة ، ولكنه لحسن لحظ يوحى لنا بهذه الأهمية بما يرويه عن هذه الفترة من حياته ، وقد غلبه لا وعيه فى ىذا الاتجاه حتى إنه خصص جزءا من الأجزاء الثلاثة من كتابه لهذه الفترة . . وهكذا ظهر لنا نحن القراء سيد مرعى كنتاج بارز لأواخر حقبة الليبرالية المصرية حتى ولو لم صرح هو بهذا المعنى . ومن حسن الحظ التاريخى أن سيد مرعى باعتباره إنسانا ذا اكرة تجيد تذكر القديم بكل تفاصيله باكثر مما تجيد تذكر الحديث قد قدم لنا تفصيلات مهمة ورائعة حول كثير من الممارسات السياسية والبرلمانية والاقتصادية التى حفلت بها ىذه الفترة . . وقد حاولت أن أتلمس فى كتاباته أو تعقيباته الاعتراف المباشر بفضل ىذه الفترة على تكوينه السياسى فوجدت الفكرة نفسها تكاد تكون غائبة عن وعيه ، إن لم تكن غائبة عما وراء هذا الوعى ، ومع هذا فقد وجدت فى نصوص كتابه هذه عبارة الصريحة الواضحة وإن كانت قصيرة وعابرة حيث يقول :

« وكان لذلك تأثيره المباشر على تفكيرى السياسى - فيما بعد - فقد تبلورت أمامى على الطبيعة صورة المجتمع المصرى من القاع وارتباط الأوضاع الاجتماعية بالوضع سياسى العام . وكان اختلاطى مع الفلاحين عن قرب كافياً لكى أحس بمعاناتهم مشاكلهم وآلامهم ، وشعرت لأول مرة أنه لابد أن يحدث شىء من أجل هذا الفلاح صامت . ؟ » .

– تكوينه الاقتصادى :

يحرص سيد مرعى شأنه شأن كثير من المهنيين فى مصر المعاصرة أن يظهر نفسه غير لم بالاقتصاد ، وكأن هذا الالمام مما يشين الإنسان ، ولكن يبدو أن الفترة الاشتراكية تصفية الاقطاع وإعلاء شأن الطبقات الفقيرة كان تدفع بأمثال هؤلاء جميعا إلى مثل ذا الموقف .

ويبدو سيد مرعى حريصاً على أن يظهر مدى جهله التام بقواعد المحاسبة الحكومية الإدارية وسنجد كثيراً من التفصيلات التى تتناول هذه النقطة عندما نتناول حوارته مع

الرئيس عبد الناصر حول تنظيم موازنة الإصلاح الزراعى وتنظيم كيان الإصلاح الزراعى نفسه .

ومن العجيب أن سيد مرعى عاش حياته فى ظل الثورة موظفا حتى وإن كان موظفاً كبيراً أو موظفاً كبيراً بدرجة وزير أو وزيراً أو نائبا لمجلس الوزراء أو عضو منتدبا لبنك مصر ، ولهذا فمن الطبيعى أن نطالع فى مذكراته روح الموظفين الكبار لا روح رجال الأعمال . . ولكننا مع هذا سنجد فى روح الموظفين التى يتكلم بها سيد مرعى خليفة أخرى ونغمة أخرى ظاهرة تعنى بالربح والخسارة ، ولا تبدو أصول سيد مرعى كواحد من الملاك الزراعيين كافة لأن تمكنه من تكوين هذه المفاهيم ولهذا فمن المهم أن نقفز إلى أن نذكر أنه كان لسيد مرعى ماض فى الحياة الاقتصادية لفترة قصيرة قبل الثورة وهو نفسه يتحدث عن هذه الفترة فى كتابه «أوراق سياسية» فيقول :

« وقد جاءت لى الفرصة لدخول الميدان الاقتصادى أولا عندما فكرت إحدى الشركات فى أن تقيم فى مصر صناعة سماد السوبر فوسفات . واتصل بى القائمون على أمر تلك الشركة لمعرفتهم السابقة باهتماماتى الزراعية ، وعرضوا على شراء أسهم فى رأسمال هذه الصناعة الجديدة . ولم أفكر لحظة . لقد اشتريت فوراً عدداً من الأسهم ، وأقنعت عدداً من أفراد أسرتى وأقربائى بشراء عدد آخر من الأسهم . وهكذا أصبحت عضواً فى مجلس إدارة شركة « أبو زعبل وكفر الزيات » ممثلا لتلك الحصة من الأسهم . ومن عملى فى مجلس الإدارة بدأت اكتشف أننى مقبل بكل طاقتى على هذا العمل ، وأننى أحبه فعلا وأزداد كل يوم حماساً له » .

« وبدأ عملى الجديد يلفت نظر عدد من الاقتصاديين وكان السبب فى ذلك بسيطاً فلقد كان المعتاد وقتها أن عضوية المصريين فى مجالس الإدارات هى اسمية تماماً وشكلية للغاية . ذلك أن الشركات الأجنبية ملتزمة قانوناً بأن يضم مجلس إدارتها نسبة معينة من المصريين . وكانت الشركات الأجنبية تختار عددا من الباشوات والوجهاء أصحاب النفوذ ، وتعطيهم هى نسبة من الأسهم على حسابها ، لكى تنفذ القانون من ناحية ويعرف أنهم موجودون لنفوذهم واسمهم من ناحية أخرى » .

« ولكن كانت حالتى هى واحدة من الحالات التى لاتسير على هذه القاعدة ، إن حصتى من الأسهم هى حصة مشتراة وليست ممنوحة لى من أحد ، ثم إن دراستى نفسها تسمح لى بأن أكون متخصصاً فى هذا العمل الذى تمارسه الشركات « وهو

صناعة السماد » وبالتالى فلن يكون نصيبى من المناقشات مجرد ثرثرة عامة ، وإنما دراسة متخصصة ، وأخيراً فإنى لم أدخل مجلس الإدارة هنا من باب الوجاهة الاجتماعية ، وإنما من باب التعلق بعمل أريد أن أمارسه فعلا بجدية ، وليس بطريقة صورية تماماً استيفاء لشكل قانونى » .

« وهكذا بدأت تتردد عنى سمعة لا بأس بها فى الدوائر الاقتصادية . وهكذا أيضاً عرض على أن أدخل عضواً فى مجلس إدارة شركة المحلة للغزل والنسيج ، ثم عضواً فى مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى ، ثم اشتركت فى تكوين شركة للاستثمارات ، وأخيراً عضواً بمجلس إدارة البنك الأهلى « الذى كانت له فى تلك الفترة اختصاصات البنك المركزى » ، وكان رئيس مجلس إدارته هو على الشمسى « باشا » .

ولقد ساعدنى فى تلك المرحلة أناس كثيرون ، كان على رأسهم الشمسى « باشا » الذى كان حريصاً على أن يشجع فى روح الشباب ، وينمى قدراتى ويوالينى بملاحظاته التى استفدت منها إلى أكبر درجة ، مما ساعدنى كثيراً فى اكتساب خبرة اقتصادية كان لها أثر ضخم فى حياتى . ولقد كان الشمسى من الشخصيات السياسية والاقتصادية التى أثرت بعمق فى حياتى لأنه كان متفتح التفكير وواسع الأفق وعميق العقلية فى شئون المال والاقتصاد ، وعندما اختارنى على الشمسى لكى أكون عضواً فى مجلس إدارة البنك ، فإننى أصبحت أصغر الأعضاء سناً ، بمثل ما كنت فى مجلس النواب أصغر الأعضاء سناً كذلك » .

«ولقد فتح النشاط الاقتصادى عينى على تجربة جديدة وخبرة جديدة ومجال جديد، ولسنوات طويلة بعدها ، ظلت تصلنى بانتظام الخطابات الدورية للبنك المركزى ، وأصبحت ملماً بمعانى مصطلحات كانت تبدو لى طلاسم من قبل ، مثل ميزان المدفوعات والميزان التجارى والسيولة فى البنوك وسحب القروض وتنظيمها والفوائد ، والسحب على المكشوف . وهكذا كان نشاطى هذا فرصة كبرى بالنسبة لى للتدريب على العمل فى البنوك والشركات وعلى الإلمام عملياً بالأسس الاقتصادية الحديثة فى إدارة الأعمال » .

«ومن ناحية أخرى ، فقد كان دخولى فى الميدان الاقتصادى فرصة ضخمة لى لكى أرى الصورة الاقتصادية لمصر على حقيقتها . فحتى ذلك الوقت كان أكبر صرح اقتصادى مصرى هو بنك مصر الذى أنشأه طلعت حرب ، وكان نجاح البنك وشركاته حصيلة عشرات من المعارك والحروب التى دخلها طلعت حرب شخصياً دفاعاً عن

فكرته ، وإيماناً بأن اقتصاد مصر يجب أن يكون للمصريين . وفى تلك الفترة «من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢ » كانت فرصتى كبيرة لكى أرى الصورة الحقيقية من الداخل . ولقد كان أهم مالفت نظرى هو التناقض الكبير بين الفرص الاقتصادية الضخمة التى تملكها مصر من ناحية ، وبين عزوف المصريين عن استثمار هذه الفرص من ناحية أخرى . كان الوعى الاقتصادى محدوداً جداً ، وإقبال رأس المال المصرى قاصر فى معظمه -فيما عدا حالات قليلة رائدة - على ميادين الاستثمار التقليدية كبناء العقارات وشراء الأراضى . أما الاستثمار الاقتصادى بمعناه الحديث فكان بالنسبة لعدد كبير مخاطرة غير مأمونة العواقب ، وهكذا تمخض الأمر عن ترك هذا الميدان فى معظم الأحوال للأجانب ، الذين كان عددهم كبيراً فى مصر . وبالطبع كان معنى سيطرة الأجانب على النشاط الاقتصادى هو أن أرباح هذا النشاط لاتبقى داخل مصر ، وإنما تحول أولا بأول إلى الخارج . وكان معناه أيضاً أن المفاتيح الحقيقية للقوة الاقتصادية المصرية ليست موجودة فى أيدى أبنائنا ، بحيث إن طلعت حرب بدأ معركة كبرى وحقيقية فى الميدان الاقتصادى لاتقل فى عنفها وضراوتها وحيويتها عن المعركة السياسية لتحرير إرادة مصر سياسياً » .

« ولقد أدى نشاطى الاقتصادى فى تلك الفترة إلى تفرغى له بالكامل ، بحيث إننى أقمت مكتباً دائماً بالقاهرة ، وبدأت أجرى دراساتى الخاصة على الشركات التى أمارس فيها نشاطى ، وبدأ دخلى من هذا النشاط يقفز مرة بعد مرة بحيث إن حصيلة أتعابى عن عضوية الشركات التى أعمل بها وصل إلى اثنى عشر ألف جنيه ، بغير أن تدخل فى ذلك أرباح الأسهم التى أمتلكها فى تلك الشركات» .

«وبدأت أحلم فعلا ، بل وأفكر جدياً ، فى الدعوة لإنشاء شركة مصرية لصناعة المعلبات الغذائية وشركة أخرى لصناعة الألبان ، ومصنع للمبيدات الحشرية ، نعم ، بدأت هذه الأحلام تراودنى ، لأنى بدأت أرى فعلا أن مصر تستطيع أن تحقق - بأموالها هى وخبراتها هى - نهضة كبرى ، كانت أسسها موجودة بالفعل ، ولم يكن ينقصها سوى إثارة الوعى العام بأهميتها وحيويتها وإعطاء قدر من التشجيع للمؤسسات المصرفية المصرية التى كان يمثلها فى الواقع بنك مصر بمفرده . فالبنوك الأخرى كانت أجنبية أساساً وتعتمد فى سياستها على إقراض الأجانب ، بحيث إن بنك مصر كان هو المؤسسة الوحيدة تقريباً التى تقرض المصريين ! وهكذا أدى نشاطى الاقتصادى كما ذكرت من قبل إلى انقطاعى التام عن العمل السياسى ، وبدأت اهتماماتى السياسية تنخفض إلى الصفر ، وأصبح قرارى باعتزال الحياة السياسية أو

البرلمانية نهائياً ».

ومن هنا يمكن لنا فهم رأى سيد مرعى الذى أبداه بعد أكثر من مائة صفحة وهو يتحدث عن فلسفته فى الإصلاح الزراعى فيقول :

« لقد أردت أن أثبت من خلال الإصلاح الزراعى نظرية هامة : أنه يمكن أن يتحقق فى مصر مشروع حيوى كبير بدون أن يقع أسير البيروقراطية وكانت الطريقة التى وضعنا بها ميزانية الإصلاح الزراعى نموذجاً سابقاً لأوانه على مشروعات الدولة. لم يكن فيها باب أول وباب ثان وباب ثالث إلى آخره كما هو المتبع فى ربط الميزانية العامة، وكانت هذه النقطة مثار خلاف بينى وبين الرئيس جمال عبد الناصر - ولكن الميزانية قامت على أساس المصروفات والإيرادات من تحصيل الأقساط المستحقة ولم نأخذ أية أموال أو دعم من الدولة كذلك لم يكن هناك درجات أو ترقيات دورية بحكم الأقدمية كما هو الحال فى وظائف الحكومة - وإنما كانت الكفاءة والقدرة والجهد هى المعيار الأساسى للتعيين والترقية وكانت العادات والمكافآت بمثابة الحوافز المنطلقة بلا حدود. ولذلك عندما أعطينا سلطات للمندوبين فى مناطق الإصلاح تحسنت الزراعة وارتفع الإنتاج وبدأ نوع من الاستقرار خصوصا بعد اتباع نظام مندوب المنطقة ويمكن ترقيته حتى يصل إلى وكيل وزارة - وكان ذلك أسلوبا جديداً وقفزة متطورة فى العمل وهكذا تكون جهاز على درجة عالية من الكفاءة والقدرة.

« كانت القضية بالنسبة لى - كما قلت - فكرا والتزاما ومسئولية ومصيراً، أن تكون ثورة بكل المعانى والقيم، أو لا تكون، أن تكون تغييرا بالقول والعمل، أو تقف جامدة فى مكانها ».

٦- قصة توليه وزارة الزراعة :

تغلب على كثير من الكتابات الصحفية التى تناولت تاريخنا المعاصر فكرة أن سيد مرعى كان بمثابة وزير الزراعة التقليدى فى عهد الثورة، ولكن الحقيقة أن هذه الفكرة مجانبة للصواب تماما ذلك أن الدكتور عبد الرازق صدقى وهو واحد من مجموعة الرواد كان بمثابة هذا الوزير التقليدى الذى تولى وزارة الزراعة مع الثورة، وقد ظل يشغل منصب وزير الزراعة منذ ديسمبر ١٩٥٢ وحتى نوفمبر ١٩٥٧ أى خمس سنوات باتصال وهو ما لم يتح لسيد مرعى فى أى من الفترتين اللتين تولى فيهما هذه الوزارة.

ولهذا فإن سيد مرعى نفسه يقدم نفسه فى مذكراته على أنه الوزير التقليدى للإصلاح الزراعى لا للزراعة ، وحتى حينما يصل إلى الفترة التى اسندت إليه فيها وزارة الزراعة فإنه يروى الوقائع بطريقة الذى فوجئ بشىء لم يكن طموحا إليه ، مع أن أى مهندس زراعى لا يجد غرابة فى التفكير فى مثل هذا المنصب أو الحلم به على أقل تقدير . . ولهذا فإنه ينبغى لنا أن نقرأ فقرات سيد مرعى عن توليه هذه الوزارة فى ضوء ما ذكرناه من حقيقتين متباعدتين وإن لم تكونا مختلفتين .

يقول سيد مرعى :

« فى أحد الأيام ، فى أكتوبر ١٩٥٧ ، كنت موجوداً فى مجلس الأمة . وفى أثناء الاجتماع وجدت على صبرى - وكان وزير دولة لشئون رياسة الجمهورية فى ذلك الوقت - يناولنى ورقة صغيرة مكتوبا فيها رسالة موجهة لى وتقول . " اتصل بى الرئيس جمال عبد الناصر وأبلغنى أن منظمة الأغذية والزراعة تتمسك بتعيين الدكتور عبد الرزاق صدقى مندوباً لها فى مصر ، وإن الرئيس يرى أن تتولى وزارة الزراعة إلى جانب عملك كوزير دولة للإصلاح الزراعى . وكان مضمون الرسالة مفاجأة غير متوقعة وقلت لعلى صبرى : إن هذا العرض فى حاجة إلى التفكير ويمكن أن نبحثه بعد الاجتماع . وفعلاً جلست معه على انفراد فى المجلس وأخذت أدرس المسألة من كافة جوانبها وأبديت عدة تحفظات على قبول هذه المهمة الجديدة وكان رأيى :

- أن الإصلاح الزراعى يأخذ كل وقتى وجهدى ولا يترك لى مجالاً لكى أقوم بأى نشاط آخر . .

- أن وزارة الزراعة تعتبر أيضاً مسئولية صعبة ولا يستهان بمشاكلها المتراكمة . . أيضاً كانت هناك عقبة أساسية جعلتنى أتردد فى قبول وزارة الزراعة وهى : مديرية التحرير . . وكان وزير الزراعة بحكم منصبه يعتبر مسئولاً - شكلاً فقط - عن هذه المديرية باعتباره رئيس مجلس إدارتها . . ولكن " مجدى حسنين " كان فى الواقع هو المسئول الحقيقى عنها والمتحكم فيها . . » .

«وأوضحت لعلى صبرى دوافع اعتذارى عن عدم قبول وزارة الزراعة وقلت له : أرجو أن تبلغ الرئيس ظروف وأسباب اعتذارى عن هذا المنصب . . وفى نفس الوقت اعتزازى بهذه الثقة من جانبه . أتوقف هنا قليلاً لكى أوضح ما كان يدور فى ذهنى خلال تلك الفترة : كنت قد قررت ألا أستمر طويلاً فى الوزارة وأكمل هذه المرحلة

وأخرج نهائياً، لأن شكل العمل فى الإصلاح الزراعى بدأت تتغير ملامحه وأخذ الروتين يزحف بالتدريج إليه نتيجة ربطه بالحكومة . . وكان الدخول إلى هذه المسئولية – فى حد ذاته– مغامرة غير مأمونة العواقب خصوصاً أننى كنت معترضاً على إنشاء مديرية التحرير – فى هذه البقعة من الصحراء– وكانت وجهة نظرى : أنها بالوعة من الرمال المتحركة . . و قلت لنفسى : سوف تشرب هذا المقلب إذا قبلت وزارة الزراعة . . كيف أتصرف مع المسئولين عن هذه المديرية وكيف أتعامل معهم . . وضميرى لا يرضى عما يجرى فيها؟ فى اليوم التالى دعانى الرئيس عبد الناصر للغداء معه ، وكان على صبرى قد أبلغه برفضى لوزارة الزراعة . . وذهبت إلى بيته فى منشية البكرى ووجدت هناك المشير عبد الحكيم عامر ، ودارت أحاديث عادية ولم يفتح الرئيس الموضوع ولم يشر إليه . . وبعد أن انتهينا من تناول الغداء فى الصالون نحن الثلاثة وحدنا . . التفت إلىَّ المشير عامر وقال لى فجأة: هل يجرؤ إنسان فى مصر أن يعترض على قرار يصدره جمال عبد الناصر . . ؟ وفهمت على الفور مقصده . . وقلت له : لا طبعاً . . هى المسألة مش رفض أو اعتراض على قرار . . إنما هى مسألة هل الإنسان يستطيع القيام بالعمل المطلوب منه أو لا يستطيع؟ قال لى عبد الحكيم عامر : ما توضح كلامك . . إيه المسألة بالضبط؟ فقلت له : فى الحقيقة . . هناك اعتباران جعلانى اعتذر عن عدم قبول وزارة الزراعة . . الأول انشغالى بالإصلاح الزراعى والثانى – وهو الأهم– وجود مديرية التحرير . . » . وتدخل الرئيس عبد الناصر فى الحديث وقال لى : طيب . . نشيل مديرية التحرير من وزارة الزراعة . . إذا كانت دى هى المشكلة ولم يعد لى حجة أخرى ، فقلت له : وأنا أقبل وزارة الزراعة على هذا الأساس . ورغم أن الإصلاح الزراعى كان يأخذ كل اهتمامى إلا أن الرئيس جمال عبد الناصر أصدر قراراً فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بأن أصبح وزيراً للزراعة أيضاً بالإضافة إلى مسئوليتى عن الإصلاح الزراعى . . . و نفذ الرئيس عبد الناصر وعده فورا وانفصلت مديرية التحرير وتحولت إلى هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية وليس لى دخل بها . . وهكذا أصبحت وزيراً مسئولاً عن وزارتين – الزراعة والإصلاح الزراعى – على مدى أربع سنوات كاملة . . » .

انتهت رواية سيد مرعى لقصة توليه وزارة الزراعة ، وها أنت تدرك من قراءة الفقرات السابقة أن الرجل كان مرحباً بهذا المجد بلا شك ، ولكنه مع ترحيبه كان

حريصاً على ألا يخوض صراعاً مع مجدى حسنين نظرا لاتساع نفوذه ، وربما كانت الحقيقة أنه قال لعبد الناصر إنه لا يستطيع أن يرأس مجدى حسنين أو إنه لايجوز له أن يرأس مجدى حسنين ، وهو مَنْ هو ، فكان هذا الحل .

٧- خروجه من وزارة الزراعة :

يروى سيد مرعى فى كتابه "أوراق سياسية" قصة استبعاده من منصب وزير الزراعة فى أوائل الستينات على نحو مليئ بالمغالطات التاريخية التى قد لا تقدم ولا تؤخر إلا أن تزيل حرج سيد مرعى أمام القارئ من أنه خرج من الوزارة ، كأنى بسيد مرعى فى هذا الموقف يؤدى دور الطالب الذى لم يحالفه الحظ فى النجاح فهو يبحث عن المبررات ويرتبها بطريقة غير حقيقية حتى يظل محتفظا بثقة والديه ، وحتى لا نظلم الرجل فسوف نورد النص الذى سجله ثم نعقب عليه بما فيه من أخطاء أو مغالطات تاريخية . . وقد رد نص سيد مرعى على النحو التالى :

« ولكن ، فى مصر نفسها بدأ عبد الناصر يتخذ إجراءات تأمينية جديدة لحماية النظام من رد فعل الانفصال ، فعاد زكريا محيى الدين للإشراف على شئون الداخلية وتم اعتقال عدد من السياسيين القدامى ، وشكل مجلس للرئاسة ، وتقرر إعادة تشكيل الحكومة لكى تصبح برئاسة على صبرى . كنت مدعواً على العشاء فى منزل صديقى مصطفى الفار ، واتصل بى منزلى عند مصطفى لكى يخبرنى بأن الرئاسة قد سألت عنى تليفونياً ، وأنهم قد أعطوهم رقم تليفون مصطفى الفار . بعد دقائق قليلة دق جرس التليفون ، وكان المتحدث هو على صبرى . قال لى على صبرى : إن الوزارة الجديدة سيعلن تشكيلها غداً ، ويؤسفنى أن أبلغك أنك لست عضواً فيها ، ولكن الرئيس « جمال عبد الناصر » يدخرك لعمل آخر . ولقد علمت فيما بعد بالقصة الخلفية لخروجى من الوزارة ، حيث كان قد عقد فى نفس اليوم اجتماع فى منزل الرئيس جمال عبد الناصر ، حضره المشير عبد الحكيم عامر وعلى صبرى ومحمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام ، والمقرب جداً من الرئيس عبد الناصر حينئذ . كان موضوع الاجتماع هو التشكيل الوزارى الجديد . . وعندما جاء الدور للحديث عن القطاع الزراعى اقترح على صبرى اسم عبد المحسن أبو النور - مدير المخابرات السابق - ليكون نائباً له ووزيراً للزراعة . وأيد عبد الحكيم عامر الاقتراح . . قائلاً إنه يبدو أن عبد المحسن أبو

النور قد بذل مجهوداً فى إعداد طائرات الرش أثناء المرحلة الأخيرة من كارثة دودة القطن . وتساءل الرئيس جمال عبد الناصر : ولماذا لا ترشحون سيد مرعى ؟ قال عبد الحكيم عامر : إن سيد مرعى لم يعد يصلح لهذا العمل بعد كارثة الدودة . . وتساءل الرئيس من جديد : ولكن أحمد المحروقى هو الذى كان وزيراً تنفيذيا للزراعة . . فهل سيستمر فى العمل هو الآخر؟ قال على صبرى : إن المحروقى لا ذنب له . . والمسئولية كلها هى مسئولية سيد مرعى . . . رد الرئيس جمال عبد الناصر : ولكن المعلومات التى تأكدت منها بنفسى تبين أن المحروقى هو المسئول ، وبالتالى فهو الذى يجب أن يخرج من الوزارة . . وسيد مرعى يستمر . . رد عبد الحكيم عامر : إذن . . ممكن نقبل ترشيح على صبرى لعبد المحسن أبو النور كنائب لرئيس الوزراء لقطاعى الزراعة والرى . . ونخلى سيد مرعى وزيراً للزراعة . تساءل جمال عبد الناصر : وتفتكروا أن سيد مرعى يقبل ؟ رد عبد الحكيم عامر : لو أنت جئت به وتحدثت أنت معه . . فإنه سوف يخجل منك ويقبل الترشيح . . قال جمال عبد الناصر : وهل يستمر إنسان فى عمل . . بناء على خجل ثم أنا لا أتوقع - بغض النظر عن حكاية الخجل - أن يقبل سيد مرعى هذا الوضع ، وعلى أى حال ، فطالما أنكم متمسكون بعبد المحسن أبو النور إذن فليأت . . واختاروا وزيراً آخر للزراعة غير سيد مرعى وغير المحروقى . وفعلاً . . جاء على صبرى بالدكتور شفيق الخشن ، عميد كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية وقتها ، ليكون وزيراً للزراعة ، وأصبح عبد المحسن أبو النور نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والرى والإصلاح الزراعى" .

ثم يعقب سيد مرعى فيقول :

« تلك هى القصة التى عرفتها فيما بعد من صديق كان حاضراً الاجتماع ، ولكن فى تلك اللحظة التى طلبنى فيها على صبرى كان عندى صديقى الفار ، لم أكن أعرف شيئاً من هذا بعد . . وبالتالى فإنه عندما أبلغنى بعدم وجودى فى الحكومة الجديدة ، تملكنى شعوران متضادان من السعادة والاكتئاب . لم يكن الاكتئاب حزناً على منصب وزارى . . فهموم هذا المنصب لا يعلمها إلا مَنْ يجربها . . ولكن الاكتئاب كان بسبب تلك الحملات المستمرة من التشهير والتجريح التى كانت قد بدأت ضدى فى الأشهر الأخيرة . . فى ظل وجودى فى الوزارة أستطيع على الأقل أن أعرفها وأرد عليها . . أما خارج الوزارة فربما لن أعرفها وربما أيضاً لن أتمكن من الرد عليها . أما السعادة فبسبب أننى كنت فى الفترة الأخيرة قد وصلت إلى درجة من "القرف" والغثيان مما

يقال ضدى إلى الدرجة التى جعلتنى أقول : فليذهب المنصب إلى الجحيم ، فربما كان وجودى فى الوزارة هو أحد الأسباب الدافعة إلى ترويج تلك الشائعات . . وهكذا يصبح خروجى من الوزارة مهدئاً لهؤلاء المنطلقين ضدى . . خصوصاً أن التجريح كان قد بدأ يمتد إلى المعاونين الذين يعملون معى فى قطاع الزراعة . وهكذا إذن أغلقت سماعة التليفون بعد انتهاء مكالمة على صبرى - رئيس الوزراء الجديد - معى . . لكى أنقل الخبر إلى أصدقائى على مائدة العشاء . وخيم على مائدة العشاء وجوم كامل . . بعدها بلحظات بدأ الأصدقاء يفسرون سبب وجومهم . إن المسألة الأساسية كما يرونها هم ، هى أن خروجى من الوزارة يأتى فى وقت غير مناسب . . حيث لم تحسم حقيقة الشائعات المترددة ضدى . . وحيث لا يعلم أحد فى مصر براءتى منها سوى الرئيس جمال عبد الناصر وعدد قليل جداً من الأصدقاء والمعاونين ولأن الناس سوف تربط بين خروجى من الوزارة وبين كارثة القطن قبل شهور قليلة . . ولن تتأتى لى أبداً فرصة الإدلاء علنا بالحقيقة . وانتهت الليلة عند هذا الحد ، وفى اليوم التالى أذيع التشكيل الوزارى ثم - كما هو متوقع طبعاً - وبدأت أتلقى (التعازى) من الذين يزورونني فى المنزل ! . وفى اليوم الأول كان منزلى لا يتسع للزائرين من كبار موظفى وزارة الزراعة وعمال الإصلاح الزراعى . بعضهم انفعل . وبعضهم بكى . . مما هزنى نفسياً فعلاً . . ولكننى كنت أقول لهم إن المناصب الوزارية هى مناصب سياسية وإن هذا التغيير لا يعنى أى شىء وإن التفاتهم لعملهم سوف يجعلهم محل تقدير وثقة من الوزير الجديد . . وأى كلمات عامة بالطبع أدارى بها الحرج النفسى الحقيقى الذى أشعر به ، ولكى أحلهم من واجب المجاملة الذى أعلم تماماً أنهم سيدفعون ثمنه . بعد أيام بدأ الزوار يتناقصون . . بعد أسبوع أصبحوا يعدون على أصابع اليد الواحدة . . » .

انتهت رواية سيد مرعى ولنا عليها أكثر من تعليق ، إذ تتمثل فى روايته لهذه القصة أخطر وأصعب المغالطات التاريخية التى لجأ إليها سيد مرعى فى مذكراته « أوراق سياسية » ذلك أنه يروى قصة خروجه من الوزارة فى أكتوبر ١٩٦١ على أنها حدثت فى سبتمبر ١٩٦٢ ثم يخلط بين ما حدث فى وزارة على صبرى الأولى فى سبتمبر ١٩٦٢ وما حدث فى وزارة على صبرى الثانية فى مارس ١٩٦٤ ، وحتى لايتوه القارئ بين الحقيقة والرواية فسنبدأ بذكر الحقائق « المجردة » بعدما أوردنا كامل نص رواية سيد مرعى التى تعمدت الخلط أو المغالطة .

١ - ظل سيد مرعى وزيراً للزراعة فى آخر وزارات الوحدة « ١٦ أغسطس ١٩٦١ » وكان قد تم العدول عن نظام الوزير المركزى والوزيرين التنفيذيين فى تشكيل

هــذه الـوزارة . وقد ضمت هذه الـوزارة التى لـم تستمر إلا لمدة شهرين كلا من سيد مرعى وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعى وأحمد الحاج يونس وزيراً للـدولة للزراعة وإصلاح الأراضى والدكتور أحمد المحروقى وزيراً للدولة للإصلاح الزراعى وأحمد جنيدى وزيراً للإصلاح الزراعى .

وقد استحدثت وزارة إصلاح الأراضى نفسها فى هذه الـوزارة ضمن وزارات جديدة لم تكن موجودة من قبل ، وهذا يعنى أن المحروقى لم يخرج من الوزارة فى أغسطس ١٩٦١ وإنما بقى فيها بلا اختصاصات تقريبا بينما عادت الاختصاصات كلها لسيد مرعى بل وتوسعت اختصاصاته لتشمل إصلاح الأراضى .

أما الذى خرج من هذه الوزارة فهو الدكتور حسن بغدادى الذى كان يشغل منصب وزير الدولة للإصلاح الزراعى « تنفيذيا بالإقليم المصرى » منذ أكتوبر ١٩٥٨ . وفضلاً عن هذا فإن الوزارة لم تضم وزيراً مصرياً جديداً فى قطاع الزراعة .

٢ - فى وزارة أكتوبر ١٩٦١ وهى أول وزارة أعقبت الانفصال وكانت برئاسة جمال عبد الناصر نفسه « وليس على صبرى كما يذكر سيد مرعى » خرج سيد مرعى من الوزارة وكذلك خرج الدكتور المحروقى وعين عبد المحسن أبو النور وزيراً للإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى « وكان قد دخل الوزارة السابقة فى أغسطس ١٩٦١ كوزير للإدارة المحلية وهو ما يتجاهله سيد مرعى تماما ذاكرا أنه وكيل المخابرات السابق فحسب» .

أما وزارة الزراعة فقد أسندت إلى العالم الجليل الدكتور محمد نجيب حشاد « وهو ما يتجاهله سيد مرعى تماما » .

٣ - فى وزارة على صبرى الأولى « سبتمر ١٩٦٢ » والتى عرفت باسم المجلس التنفيذى والتى واكبت تشكيل مجلس الرياسة برئاسة عبد الناصر وابتعاد أعضاء مجلس قيادة الثورة عن العمل التنفيذى بقى الوضع كما هو عليه فى الوزارة السابقة :

- عبد المحسن أبو النور وزيراً « فقط وليس نائب رئيس وزراء » للإصلاح الزراعى واصلاح الاراضى .

- الدكتور محمد نجيب حشاد وزيراً للزراعة « وهو ما يتجاهله سيد مرعى تماما للمرة الثانية » .

٤ – فى وزارة على صبرى الثانية « مارس ١٩٦٤ » تم التوسع فى المناصب الوزارية وأصبح عبد المحسن أبو النور « لأول مرة فى ١٩٦٤ وليس فى ١٩٦١ ولا فى ١٩٦٢ » نائبا لرئيس الوزراء للزراعة والرى ووزيراً للإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى ويشرف على وزارتى الرى والزراعة . وفى هذه الوزارة « مارس ١٩٦٤ » وليس قبلها كما يذكر سيد مرعى عين الدكتور شفيق على الخشن وزيراً للزراعة .

وللقارئ أن يقرأ الآن مرة أخرى رواية سيد مرعى وقد أوردناها كاملة ليتأمل كيف يمكن أن تحفل فقرة واحدة بالمغالطات فى هذه التعاقبات الأربعة .

وعلى الرغم من التحقيق الذى بذلته فى هذه الواقعة منذ كنت أعد كتابى «التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة» الذى صدر عام ١٩٨٦ فإننى أعذر سيد مرعى فى عدم إلمامه الدقيق بمثل هذه المعلومات فلم يكن هناك فى ذلك الوقت مصدر يعتمد عليه فى مثل هذه المعلومات الأساسية، وقد أخطأ سيد مرعى فى المذكرات نفسها فى أكثر من موضع فى وقائع من هذا القبيل ولم يكن يستفيد من أخطائه الأخرى هذه شيئاً، خذ على سبيل المثال حديثه عن عبد العزيز السيد فى ص ٥٥٨ وأن عبد الناصر استدعاه خصيصا من الولايات المتحدة ليعهد إليه من جديد بنفس الوزارة : التعليم العالى مع أن هذا لم يحدث، وإنما عين عبد العزيز السيد وزيراً للتربية والتعليم ، وخذ أيضا قوله فى ص ٥٢٥ إن بعض الوزراء فى وزارة عبد الناصر « بعد النكسة ١٩٦٧ » كانوا يدخلون الوزارة لأول مرة بينما الحقيقة أنه لم يتول أى وزير جديد الوزارة لأول مرة عند تشكيل هذه الوزارة وانما كان الوزراء جميعهم من الوزراء القدامى ، بل الأدهى من ذلك أن سيد مرعى يتحدث فى صفحة ١٠١ من مذكراته عن التعديل الذى أجرى فى وزارة إسماعيل صدقى الثالثة ١٩٤٦ على أنها وزارة صدقى الثانية !! .

٨– محنته مع الشائعات :

مما يحسب لمذكرات سيد مرعى إنها تناولت كثيراً جداً من الجوانب النفسية التى تمر بصاحب التجربة ، ومن الجائز أن النصوص التى تضمنها كتاب سيد مرعى لم تكن من أسلوبه هو ولكن الفكرة كانت بلاشك من عندياته ، ، وهكذا يظل له فضل الحرص على أن يطلعنا على داخليات نفسه قدر ما يستطيع ، وقد آثرت أن أنقل للقارئ ما يرويه سيد مرعى عن معاناته من الشائعات التى لاحقته عند خروجه من الوزاره حتى من قبل

صدور هذا القرار وكيف أصبح يعانى صراعاً نفسياً عميقاً من جراء هذه الشائعات التى تمسه دون تحقيق . ومن كتابه "أوراق سياسية " ننقل عن سيد مرعى قوله :

« وطلبت مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر . . فلم أتلق رداً . . بعدها هدانى تفكيرى إلى أن أبادر أنا بطلب التحقيق معى لقطع ألسنة مَنْ يتحركون ضدى فى حملة تشهير واسعة ومنظمة لا أستطيع أبداً معرفة مصدرها على وجه الدقة . . وذهبت إلى زميلى فى الوزارة ، أحمد حسنى وزير العدل . . واجتمعت به فى حضور المهندس أحمد عبده الشرباصى وزير الأشغال . . وقلت لأحمد حسنى : إن ما يحدث الآن فى قطاع الزراعة وإصلاح الأراضى هو تخريب ، وأنا وزير مركزى للقطاع كله جالس أتفرج ، بل والشائعات تتناولنى شخصياً بالتجريح وبطريقة لا يمكن أن يقبلها إنسان . . إن إحساسى هو أن جهة ما . . أو أشخاصاً ما فى هذا البلد . . حريصون على جرجرة سيد مرعى إلى أى شيء للتشهير به . . قاطعنى أحمد حسنى ، وكان رجلاً هادئاً ورزيناً ونزيهاً جداً ، وقال : اهدأ . . اهدأ . . فالمسألة لا يمكن أن تكون بهذا الشكل . . وفى النهاية نحن لدينا قضاء فى غاية النزاهة . . قلت لأحمد حسنى : كيف أهدأ وأنا أرى أمامى خيوط مؤامرة للإيقاع بى شخصياً؟ تساءل أحمد حسنى بهدوء واستسلام : إذن . . ماذا تقترح على أن أفعله؟ قلت : تستطيع أن تفعل شيئاً مؤكداً . . هو أن تحقق معى . . رد أحمد حسنى : كيف هذا ؟ أنت وزير . . وأنا لا أستطيع حتى أن آخذ أقوالك فى شيء لم ينسب إليك رسمياً . . قلت : لا . . إنك تستطيع . . وتستطيع ذلك بإحدى طريقتين . . إما كشاهد وإما كمتهم ، وأنا لا تعنينى الصفة ولا الإجراءات ، ولكن يعنينى أن تتضح الحقيقة وتخرس الألسنة . ورفض أحمد حسنى مجرد الفكرة . . ولكن أحمد عبده الشرباصى انضم إلىَّ فى ضرورة أخذ أقوالى بأى صورة حسماً للأمر كله . . واضطر أحمد حسنى أن يذعن لإلحاحنا - الشرباصى وأنا - فقال لى فى النهاية : طيب ، لا مانع من ذلك ، ولكن يجب أولاً أن أستأذن الرئيس جمال عبد الناصر . . وبعد أيام اتصل بى أحمد حسنى وأخبرنى بأنه استأذن الرئيس ، وإن الرئيس قد وافق . . وإنه بالتالى سوف يرسل لى رئيس نيابة فى الوقت الذى أحدده لكى يأخذ أقوالى . وفى اليوم التالى جاءنى رئيس النيابة فى المساء لكى أدلى إليه بكل أقوالى عن موضوع السمنى واستصلاح الأراضى . وقال لى رئيس النيابة : سيادتك وزير مركزى للتخطيط . . فهل يجوز أن تتدخل فى عملية تنفيذية كالأمر بشراء ماكينات لاستصلاح أراض جديدة؟ وكان ردى هو : إن هذا السؤال

يجب أن يوجه إلى الرئيس جمال عبد الناصر نفسه الذى أرسل إلى خطاباً مكتوباً يكلفنى فيه بمساحة محددة يجب استصلاحها . . وفترة محددة يجب أن يتم فيها ذلك . . وتفويض محدد فى إنجاز هذا العمل . . قال المحقق : يقال إنك وجهت المسئولين عن التنفيذ إلى شراء ماكينات من السوق المحلى . . أليس هذا تقييداً لشروط العطاءات ، والتى يجب ألا تكون مقيدة ؟ قلت : لا طبعاً . . إنما أنا لم أتدخل فى أى شىء سوى إعطاء هذا التوجيه العام ، لأنهم لو انتظروا إلى حين ورود عطاءات من الخارج والبت فيها ثم تحويل النقد الأجنبى اللازم لها ثم استيرادها . . فإن الأمر سوف يستغرق زمناً طويلاً يجب على أن اختصره لهذا أنا طلبت – تحقيقاً للسرعة – أن يتم شراء الماكينات من السوق المحلى . . وباقى التفاصيل وعملية الاختيار والبت والتنفيذ تركتها للوزير التنفيذى وللمسئولين أنفسهم بغير أن يكون لى بها أدنى علاقة» .

وهكذا يمضى سيد مرعى فى مذكراته فى تفنيد الشائعات التى أثيرت ضده وأنت ترى أو تستطيع أن ترى أن الموضوع كله كان على مستوى الستينات حين كان أقصى ما يمكن أن يتصوره المرء لمخالفات الوزير المسئول والمسنود أن يأمر بشراء شىء من السوق المحلى دون أن يترك الفرصة للمستوردين أن ينافسوه . . ولو قرأت بقية الصفحات لترحمت على تلك الأيام ، و إن كان سيد مرعى نفسه لا يريد لك أن تترحم عليها ، وإن كنا من هذه الناحية نترحم عليها وعليه بلاشك .

٩– قصة اختياره عضوا منتدبا لبنك مصر [اصطناع الخلاف مع على صبرى] :

يحكى سيد مرعى فى مذكراته قصة اختياره للعمل فى بنك مصر ويصف هذه الفترة بأنها من أسعد فترات حياته (صفحة ٤٥٨ وما بعدها من أوراق سياسية) وله الحق فى هذا فى ضوء ما نعرف وما لسنا بحاجة إلى الحديث عنه من تميز مثل هذا المنصب إذا ما قورن بالمناصب الوزارية ، ولكن الذى نأخذه عليه فى هذه الرواية هو هذا الاصطناع المتكلف لخلاف متكلف مع قريبه على صبرى ، وربما أفرط مَنْ كتب هذه المذكرات فى مثل هذا السيناريو ، مع أنه كان فى وسعه ككاتب سيناريو أن يتغاضى تمامًا عن أى دور لعلى صبرى ولكن لنذكر أن جو الاحتفال السنوى بثورة التصحيح فى ١٥ مايو كان ما يزال مسيطراً تمامًا على الحقبة التى كتبت فيها مذكرات سيد مرعى ، وكان لابد من قذف سيرة على صبرى بشئ من الرزاز فى كل فرصة ، ومع هذا فإن لهذه الفقرات فضل كبير فى إعطاء على صبرى حقه ومكانته فى الصورة العامة للقرارات فى عهد عبد الناصر أو فى تلك الفترة من عهد عبد الناصر مع الأقل فهو يبدو وكأنه الرجل الثانى

فى الدولة على أقل تقدير ولنقرأ ما ترويه مذكرات سيد مرعى حيث يقول :

« استدعانى رئيس الوزراء على صبرى لمقابلته فى مكتبه بقصر القبة . . وفى بداية المقابلة بادرنى على صبرى بتوضيح شىء جوهرى . . قال يجب أن تعرف مبدئياً أننى مكلف بتوجيه بعض الأسئلة إليك وأن الإجابات التى ستقولها سوف أنقلها حرفياً إلى الرئيس جمال عبد الناصر . أولا : هل أنت متعاون مع النظام أم لا ؟ واندهشت جداً من السؤال فقلت . . طبعاً متعاون مع النظام . قال على صبرى . . إذن هل ترفض العمل فى بنك من البنوك؟ قلت . . نعم ، تساءل على صبرى . . لماذا ؟ قلت . . لأنه ليس مجال عملى أو تخصصى . . قال على صبرى . . لكن كيف تقرر أنك متعاون مع النظام وفى نفس الوقت ترفض مسئولية يعرضها عليك الرئيس جمال عبد الناصر . . وأحسست أن هناك عدم اقتناع كامل بالسبب الوحيد المقنع الذى قدمته بإخلاص . فقلت متسائلاً . . أولا . . أنا خارج لتوى من حملة ضخمة للتشهير ضدى ولا أتحمل مثل هذه الشكوك فى ولائى أو عدم ولائى للنظام . . ثانيا . . ما هو المنصب أساساً الذى تريدوننى فيه ؟ قال على صبرى . . الرئيس يرشحك رئيساً لمجلس إدارة بنك مصر ، تساءلت . . بدلا من مَنْ ؟ قال . . بدلا من محمد رشدى . . قلت مذعوراً : . . أبداً . . هذه بالذات لا يمكن . . وأرجو أن تتفهموا عذرى فى هذه المرة . . إن محمد رشدى هو ابن المرحوم رشدى بك الذى كان جاراً لنا فى العباسية ، ولم يكن يفصل منزله عن منزلنا سوى متر واحد وكان رشدى بك صديقاً جداً لوالدى . . وعندما كان يزور والدى فى منزلنا كنا أطفالا ولم نكن نجرؤ على المرور أمام الحجرة التى يجلسان فيها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن محمد رشدى نفسه كان صديق الصبا لأخى محمد الذى مات غريقاً فى العزيزية . احتار على صبرى قليلاً ثم تساءل . . إذن ما العمل ؟ قلت . . هل هناك شىء ضد محمد رشدى ؟ أجاب . . لا . . قلت إذن ما رأيك فى أن أكون أنا عضواً منتدباً للبنك ، ويظل هو رئيساً لمجلس الإدارة . . هذا إذا كانت وظيفه العضو المنتدب شاغرة . وطلب على صبرى من سكرتيره أن يتحرى الأمر . . وبعد دقيقتين ردوا عليه بأن للبنك عضوين منتدبين ، أحدهما أحمد فؤاد . . وهناك مكان آخر شاغر . قلت له على الفور : حسناً . . إذن أنا أقبل العمل كعضو منتدب . . تساءل هو مندهشا : ولكن كيف تقبل هذا ؟ قلت : إنى أقبل هذا . . لأن الشخص الوحيد الذى أقبل أن يدق جرساً ويقول نادوا لى سيد مرعى ، وأنفذ له هذا

عن طيب خاطر هو محمد رشدى . . وفعلاً بعد يومين أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً جمهورياً بتعييني عضواً منتدباً لبنك مصر . . ولم أكن أعرف أن فترة عملي بالبنك سوف تكون من أسعد فترات حياتي . . لقد بدأت عملي الجديد هذا ، وسط أناس أحبهم وأرى البساطة والصدق في مشاعرهم . . ابتداء من محمد رشدى نفسه إلى أصغر موظف بالبنك . . وبالإضافة إلى هذا فإن طبيعة عمل البنوك تجعل سير العمل فيها منتظماً جداً . . . والإجراءات تسير في سهولة ويسر . . بحيث إن الوظائف الرئاسية تكون فعلا متفرغة لما هي موجودة من أجله . . وهو التخطيط والمتابعة " .

١٠ -فشله في التنظيم الطليعي (بلورة للخلاف مع على صبرى) :

نأتي هنا إلى بيت القصيد الذى كناقد بدأنا نلمح إليه تحت العنوان السابق ، فهذا الرجل الذى يجاهر قدر ما يستطيع بعداء على صبرى يعترف لنا في هذا الكتاب ـ دون أن يدرى أو ربما بقصد ـ بأفضال متكررة لعلى صبرى عليه ، وسوف نقرأ الآن أنه لم يكن عضوا في التنظيم الطيعى على الرغم من أن على صبرى مهد له الطريق إلى هذه العضوية ، وسوف نجد أن على صبرى هو الذى مهد له هذا الطريق ، ومع هذا فإن سيد مرعى بعد أن أصبح في مكانة مرموقة جدا لا يجد غضاضة في أن يعترف بشيء من الفخر بفشله التام في الانتظام في التنظيم الطليعي . . وهي صورة من صور السياسة المتقلبة يفخر الإنسان ذات يوم بفشل حققه منذ عشر سنوات بينما كان حين حقق الفشل لا يستطيع أن يثبت لنفسه إلا أنه حقق الفشل . . ومع هذا فإن السياسى كثيراً ما يحمد الله على أن نجاه من تجربة يبدو في ظاهرها النجاح ، ولكن العذاب في باطنها . . ولنقرأ الجزء الذى اخترناه من رواية سيد مرعى حيث يقول :

« . . . ومرت فترة أخرى ، إلى أن طلبني على صبرى تليفونياً وطلب إلى الذهاب إليه لأمر هام ، وعندما ذهبت بادرني على صبرى بالحديث قائلا في هدوء وبرود ، لقد طلبناك لأننا نشكل تنظيما في مجلس الأمة ، قلت ، لقد شعرت به فعلا ، ولكن ما يحيرني هو ، لماذا ؟ ما هو السبب ؟ قال على صبرى : السبب هو أن التنظيم سوف يكون هو حزب النظام ، حزب جمال عبد الناصر ، قلت لرئيس الوزراء ، إننا جميعاً

حزب جمال عبد الناصر . تجاهل هو هذا التعليق واستمر قائلا ، لا ، هذا تنظيم غير معلن، وعلى كل عضو فى التنظيم أن يضم إليه أربعة أعضاء لكى يشكلوا خلية ، ولقد قررنا اليوم أن نضمك إلى هذا التنظيم ، تساءلت فى دهشة : كيف ستضمنى ؟ رد هو فى برود : ستتعرف الليلة على مجموعة ، هى التى تشكل منها المجموعة ومنها تبدأ اجتماعاتكم ، وسألته : وأين سنجتمع ؟ قال : هذا سر ، أنت عليك أن تحضر فى السابعة مساء بسيارتك الخاصة وتذهب إلى قصر العروبة فى مصر الجديدة . وفى المساء ذهبت إلى قصر العروبة ، ودخلت إلى حجرة الاجتماع لكى أجد على صبرى ومعه مجموعة من حوالى خمسة عشر شخصاً ، وبدأ الاجتماع ، إن على كل واحد من هذه المجموعة أن يختار أربعة أفراد تتشكل منهم جميعاً خلية واحدة ، وأفراد كل خلية لايجب أن يعرفوا أفراد خلية أخرى ، ويجب أن ينتمى هؤلاء الأربعة لميادين مختلفة ، والأوامر تبلغ لرئيس المجموعة – الذى يبلغها بدوره لأفراد مجموعته ، والأربعة كل منهم يختار أربعة ويشكل منهم خلية جديدة ، وهكذا » .

« وتساءلت أنا أمام الجميع : ولكن ، مالذى سيقوله كل منا لهؤلاء الأربعة الذين سيأتى بهم ؟ ولنفرض أننى قلت لهم إن هذا تنظيم سرى ، ثم ذهب أحدهم وثرثر بذلك فى ناد أو منزل أو شارع ، فما العمل ؟ ولماذا لا تؤخذ الأمور بمنطقها السياسى ونعلن قيام حزب عبد الناصر أو أى تسمية أخرى ، وفى تلك الحالة ندعو له علناً وتجد له كل منا أربعة آلاف بدلا من أربعة . اعترض على صبرى قائلا : لا ، إن ما تقوله هو عكس الفكرة كلها ، وعلينا أن ننفذ الفكرة كما هى ، وبالإضافة إلى ذلك فعليك أيضاً أن تجمع مجموعة داخل مجلس الأمة وتكون قائدها بحيث يمكن عن طريقهم أن تدير حركة المناقشة البرلمانية داخل المجلس . وفى الواقع أننى لم أجد فى نفسى أى قبول للجزء الأول وهو تكوين خلايا ، بينما رحبت بالجزء الثانى والخاص بالعمل داخل مجلس الأمة ، لأن هذا على أى حال من طبيعة العمل البرلمانى وليس شاذاً عنها .

« ولقد كان هذا هو الاجتماع الأول والأخير الذى دعيت إليه بخصوص هذا التنظيم السرى ـ وكان واضحاً أن القائمين عليه رأوا أننى لا أصلح له ، أو لن أكون مثمراً فيه ، لأن وجود التنظيم استمر ملموساً بعد ذلك داخل مجلس الأمة نفسه . . بحيث إن عملية قيادة الجلسات بدأت تخرج من يدى فعلا ، وتصبح فى يد أفراد قليلين معروفين داخل المجلس ، يتبعهم فى الموافقة أو الرفض عدد كبير من الأعضاء وكانت الظاهرة الملفتة هى أنه عقب كل مناقشة كبرى ، يهرع هذا النفر المعروف من الأعضاء إلى

تليفونات المجلس للتحدث فيها ، ثم يعودون بعد أن يكرن واضحاً أنهم قد عرفوا التعليمات الجديدة التى تحدد لهم كيف يكون تصرفهم . ومن الطريف أنه فى أعقاب ذلك جاءنى بعض الأعضاء ليحذرنى مما يدور قائلين : إنك لا تدرى بما يحدث ، ! وسألتهم : لماذا ؟ قالوا : لأن هناك تنظيما يتم تكوينه فى المجلس ضد جمال عبد الناصر . وسألتهم : كيف هذا ؟ قالوا : لأن فلاناً يقول لنا إنه تنظيم سرى ، وفلاناً يؤكد أنه سرى فكيف يكون فى مصر إذن تنظيم سرى إلا إذا كان ضد جمال عبد الناصر» .

الباب الثالث
الفكر السياسى والتنموى لسيد مرعى

سوف نتناول فى هذا الفصل الفكر السياسى لسيد مرعى فى عدة قضايا رئيسية تلقى الضوء على بعض أبرز الجوانب وراء تكوينه السياسى وممارساته وسوف تكون هذه القضايا ممثلة بقدر الإمكان لطيف واسع من اهتمامات الحياة العامة بكافة مناحيها دون الزعم بإننا استقصينا كل هذه المناحى ولهذا فسوف يجد القارئ أننا انتقينا القضايا الآتية :

أولا : قضية الديمقراطية والليبرالية .

ثانيا : قضية إدارة التنمية .

ثالثا : الإدارة التنفيذية .

رابعا : إدارة الأزمات .

خامسا : قضية التنمية الزراعية .

سادسا : قضية العدالة الاجتماعية .

سابعا : قضية السلام .

أولا : قضية الديمقراطية والليبرالية

من حسن الحظ أن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية التابع لجريدة الأهرام كان قد نظم ندوة عن «الديمقراطية فى مصر . . ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو» اشترك فيها كل من سيد مرعى، والدكتور مصطفى خليل، والدكتور بطرس غالى، والأستاذ حسن يوسف، والأستاذ السيد ياسين والمستشار طارق البشرى، والدكتور سعد الدين إبراهيم، والدكتور جون ووتر برى والدكتور على الدين هلال .

وقد ألقى سيد مرعى فى هذه الندوة محاضرة بعنوان «التجربة السياسية فى مصر من التنظيم الواحد إلى تعدد الأحزاب» عبر بها عن وجهة نظره فى التحول من نظام الاتحاد الاشتراكى إلى تعدد الأحزاب من خلال الاستعراض التاريخى للتجربة المصرية فى هذا المجال، ولكن الأهم من المحاضرة ـ فى نظرى ـ كانت إجابات سيد مرعى نفسه عن الأسئلة الهامة التى تلت المحاضرة ذلك أن هذه الإجابات تعطينا صورة وافية وممتازة عن تفاصيل الفكر السياسى لسيد مرعى فى قضية الديمقراطية وسنورد فيما يلى نصوصا شبه كاملة للمناقشات التى تتناول أربعة محاور مازلنا حتى وقتنا هذا نثير التناظر حولها وفى وجه الحقيقة فيها .

ومما يستلفت النظر أن إجابات سيد مرعى كانت تنم عن سعة أفق شديدة، واستشراف ذكى للمستقبل فضلاً عن إبرازها لكفاءة سيد مرعى فى الحوار والفهم السياسيين، وقد تصرفت فى نصوص الأسئلة والأجوبة تصرفا تنظيمياً بحتا بوضع عناوين وبتنظيم الإجابات وباختصار الأجزاء التى تنشأ عن التكرار المراد به الإقناع فى المحاضرات والمناقشات الشفوية، كما تعمدت تقريب الموضوعات المقاربة لبعضها . ووضع الأسئلة المتباعدة تحت عنوان أكثر شمولاً .

كيف يتم الانتقال من التنظيم الواحد إلى نظام ديمقراطى؟

سـؤال: ساد لجنة مستقبل العمل السياسى فى مصر التى كان يرأسها سيد مرعى ثلاثة اتجاهات رئيسية، وكان الواضح أن الاتجاه الغالب هو الحفاظ على تحالف قوى الشعب العامل وفقًا لما أظهرته الصحف المصرية آنذاك. ولكن بعد عام تقريبًا من إعلان تقرير اللجنة صدر قرار إنشاء الأحزاب الثلاثة، وتثير هذه الملاحظة ثلاثة تساؤلات:

أولها: هل حدثت هناك تغييرات جوهرية فى البناء المادى للمجتمع المصرى تتيح عملية الانتقال الفورى من التنظيم الواحد وصيغة التحالف إلى الأحزاب، وخاصة أن قرار هذا التحول قد صدر من رئيس السلطة التنفيذية؟

وثانيها: أنه إذا كان هناك تغير مادى حقيقى فى المجتمع المصرى صدر القرار بناء عليه، أليس من الديمقراطية أن يفتح الباب لإنشاء الأحزاب دون الاقتصار على الأحزاب الثلاثة القائمة فقط؟

وثالثها: أن سيد مرعى يرى أن وجود ١٦٠٠ مرشح يتنافسون على ١٧٥ دائرة هو دليل على إقبال الشعب المصرى على التجربة الديمقراطية وحماسه لهذه التجربة، [كان سيد مرعى قد عبر بالفعل عن هذه الفكرة فى محاضرته] وفى الواقع يمكن القول إن مقياس مشاركة الشعب واهتمامه بالديمقراطية ليس بعدد المرشحين وإنما هو بعدد المساهمين فى الإدلاء بأصواتهم والاختيار من بين هؤلاء المرشحين. ومن الإحصاءات الرسمية نجد أن عدد الناخبين المصريين ٩,٤٦٢,٠٠٠ تقريبًا وأن عدد من أدلوا بأصواتهم بالفعل لا يتجاوز ٣,٨٠٢,٠٠٠ تقريبًا، وبالتالى أعتقد أنه من المطلوب إعادة تقييم مقياس المشاركة المطلوب.

■ ■ ■

وقد أجاب سيد مرعى على هذا السؤال موضحًا (بمنتهى الصراحة وهذا ما يحسب له فى رأيى) أنه ليس من أنصار الليبرالية المطلقة خصوصًا فى مصر لأنه يهتم أيضًا بالتنمية ومكافحة الفقر، وفى هذا المعنى قال سيد مرعى:

« هناك نقطة جوهرية تتعلق بالسؤال التالى: هل نحن خرجنا عن تحالف قوى الشعب العامل؟ فهذه نقطة بداية جوهرية جدًا لأنه فى تصورى الخاص أننا يجب فى هذه الفترة ألا نخرج عن تحالف قوى الشعب العامل. وينبع هذا التصور من رؤيتى

لتجربة بلاد العالم الثالث، فكل هذه البلاد لم تتمتع ولن تتمتع بليبرالية مطلقة، وهؤلاء الذين ينادون بليبرالية مطلقة فى بلد كمصر أو فى بلد ينتمي إلى بلاد العالم الثالث إنما ينادون بتجربة محكوم عليها بالفشل. لأننا إذا استعرضنا معًا تجارب بلاد العالم الثالث ـ ونبدأ بتجربة أمريكا اللاتينية مثلاً، فهى كلها من الأول للآخر انقلابات عسكرية. ويوضح استعراض بلاد إفريقيا أنه لا يوجد بها، فى حدود علمى، بلد ليبرالى واحد، والتجربة الوحيدة الليبرالية ـ والتى كانت بدورها ليبرالية غير مطلقة ـ وجدت فى شرق آسيا فى الهند ـ أين هم زعماء المعارضة فى الهند؟ إنهم فى السجون (الإشارة فى حديث سيد مرعى إلى فترة ما قبل الانتخابات الهندية فى ١٩٧٧).

وهذا التصور الذى أعرضه ليس ضد الحرية، إطلاقًا ـ فإننى مع الحرية إلى أبعد مدى ـ ومع الديمقراطية إلى أبعد مدى، إنما أيضًا أنا مع التنمية وقضية مكافحة الفقر إلى أبعد مدى، وعلى ذلك لابد من التوصل إلى معادلة تجمع بين قضية التنمية والقضية السياسية. إن مَنْ ينظرون إلى قضية الحرية نظرة مجردة عن قضية التنمية فى بلاد العالم الثالث. إنما يخطئون خطأ كبيرًا. فهذا هو تصورى الخاص الذى يبلغ اقتناعى به أكثر من مائة فى المائة، وخاصة بعد تجربتى فى مؤتمر الغذاء العالمى. إذ لا يمكن أبدًا أن تكون ثروة إحدى البلدان موزعة توزيعًا غير عادل كما لا يمكن أن تكون الفوارق الطبقية فوارق ضخمة ثم نتصور أن الحرية ستأخذ مداها فى هذا البلد. فإذا سلمنا معًا بأن القضية هى قضية تنمية، وقضية حرية أيضًا فمن هنا لابد أن نصل إلى المعادلة ـ هذه المعادلة فى تصورى ليست الليبرالية المطلقة ـ أبدًا لأن الاتجاه الليبرالى فى بلاد العالم الثالث وأكرر «اتجاه» من الخطورة بمكان كبير ولكن لابد من إعطاء حرية، ولابد من إعطاء ديمقراطية، ولابد من إعطاء حرية الصحافة، ومن هنا جاء حرصى على المحافظة على تحالف قوى الشعب العامل. فإذا تصورنا فى التطبيق أن «اللجنة المركزية الموسعة» ستقوم بدور، فإن هذا الدور يجب أن يلغى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، ويجب أن يلغى المؤتمر القومى لأن فكرة المؤتمر القومى لم تعط نتائج إيجابية ولن تعطى نتائج إيجابية، لأن مؤتمرًا يجتمع من مختلف الوحدات الأساسية كلها ليوم واحد لن يستطيع أن يناقش المناقشة الفعالة. إنما اللجنة المركزية المقترحة بتكوين خاص تمثل فيها طوائف الشعب كلها ستكون مختلفة عن تكوين مجلس شعب وستمثل تحالف قوى الشعب العامل، ومن هنا أشرت إليها، وهى التمهيدات المختلفة، وهى لم تخلق من فراغ إنما خلقت منذ أول يوم شعرنا فيه

بقصورفى الاتحاد الاشتراكى وقصور فى إظهار الرأى الآخر ، وتطور إلى منابر أو تنظيمات ، وتطور إلى أحزاب ، هل هذه الأحزاب مطلقة أم محدودة العدد؟ هناك رأيان ، والرأى الأول يرى أن تطلق حرية تكوين الأحزاب . ولكن أمامنا أمثلة ـ مما حدث فى البرتغال مثلاً ولو أنها عدلت فيما بعد إذ إن البرتغال عندما بدأت فى تطبيق نظام من النظم الديمقراطية تكون فيها ٤٠ حزبًا ثم تمت عملية تصفية لها فيما بعد ، ولكن بعد المرور بفترة حرجة؟» .

استحالة الليبرالية المطلقة :

فى ردوده على أسئلة الندوة يستأنف سيد مرعى توضيح فكرته عن محدودية مدى الليبرالية التى يمكن لمصر أن تنتهجها فيقول : « أما فى وقت مازال جزء كبير من أرضنا محتلاً وهذه نقطة موضوعية ، لأن طبيعة الاحتلال وطبيعة مقاومة الاحتلال تستدعيان عددًا من الإجراءات كما حدث قبل وأثناء حرب ٦ أكتوبر ، أما فى إطار الليبرالية المطلقة فلا يمكن اتخاذ هذه الخطوات دون استشارات معينة . ويمكن القول فى النهاية إن مسألة عدد الأحزاب وتحديدها بثلاثة أحزاب فقط وليس أكثر ، تقبل الرأى وتقبل النقاش وليس هناك تصميم من قبل القيادة السياسية على قفل الباب على ثلاثة أحزاب فقط ، إنما المهم كما أشرت هو كيفية التوصل إلى **المعادلة التى تربط بين قضية التنمية وقضية الحرية** ، فقد توضح هذه المعادلة أنه يكفى فعلاً أن تكون هناك ثلاثة أحزاب فقط وربما تفرض أن تكون أربعة أحزاب ، وقد تفتح الباب لتعدد الأحزاب بلا رقم محدد وتترك للجماهير أن تحكم بين هذه الأحزاب ، وعلى سبيل المثال إذا استعرضنا نماذج ديمقراطية أخرى فى العالم يمكن الإشارة مثلاً إلى ألمانيا الغربية ـ والقاعدة السائدة هناك أن حرية تكوين الأحزاب مكفولة ، ولكن إذا لم يحصل أى حزب من الأحزاب ، سواء القائمة أو الجديدة ، على نسبة ٥ فى المائة من مجموع عدد المقاعد فى المجلس النيابى فإنه يُعتبر من وجهة النظر الدستورية والقانونية و الشعبية قد فقد شرعيته ويتم حله . ومعنى ذلك أنه حتى فى البلاد الأوروبية ليست هناك حرية مطلقة فى تكوين واستمرار الأحزاب» .

هكذا استطاع سيد مرعى أن ينبه وأن يلفت النظر منذ مرحلة مبكرة إلى حلول تشريعية وسياسية لأزمة الأحزاب التى نعيشها اليوم فى نهاية ١٩٩٧ !!

مقياس فعالية المشاركة السياسية :

يرد سيد مرعى على الاعتراض الذى أثير حول المعيار الذى دلل به على فاعلية

المشاركة السياسية فيقول إنه بخصوص المشاركة فى عمليات التصويت هناك فرق ينبغى الإشارة إليه وهو أن الدوائر التي كانت فيها منافسة كبيرة كانت نسبة الحضور أكثر، ولكن الأمر الآخر الذى ينبغى الإشارة إليه بصراحة أنه فى الانتخابات السابقة كلها كان الاتحاد الاشتراكى هو الذى يتولى عملية الترشيح ومن كان يقوم بترشيحه لابد أن ينجح. وكذلك كان الحال فى ظل الاتحاد القومى، وفى ظل هذا النمط من الترشيح يكون المنافس ضعيفًا. كذلك فإن عدد الحاضرين فى التصويت لم يكن يمثل عدد من حضروا فعلاً. أما فى الانتخابات الأخيرة فقد أصبحت هناك منافسة وأصبح هناك مندوب للعضو المرشح والمندوب الثانى يراقبان بدقة كل ورقة وكل شخصية تدلى بصوتها. وهكذا لأول مرة صارت البطاقات الشخصية جزءًا أساسيًا من الانتخابات، وبالتالى فالعدد الذى حضر فى هذه الانتخابات كان أكثر بالتأكيد من العدد الذى حضر فى أية انتخابات سابقة وإن كان ظاهريًا أو نظريًا أقل من الانتخابات السابقة. ويمكننى أن أضرب مثلاً بتجربتى الشخصية فى الانتخابات. لقد دخلت الانتخابات السابقة وكنت أحصل على ٥٤٠٠٠ صوت من نفس الدائرة. أما فى هذه الانتخابات فقد حصلت على ٣٤٠٠٠ صوت وهم يمثلون حوالى ٩٨ فى المائة من عدد الحاضرين فعلاً. وعلى ذلك فالمؤشر الذى نريد أن نستطرد منه إلى القول بأنه لم يحدث إقبال من الناخبين غير صحيح - فالسؤال هو: هل الإقبال الذى شهدته الانتخابات السابقة من الناخبين كان إقبالاً حقيقيًا؟ ودعنى أقل إنه - لم يكن إقبالاً حقيقيًا - وإن الإقبال الحقيقى هو ما تحقق فى هذه الانتخابات، وأعتبر أن العدد الذى حضر يعتبر عددًا كبيرًا.

إعلان الأحزاب بين الجماهير والقيادة السياسية:

يرد سيد مرعى بمهارة شديدة وبمناورة واضحة على القول القائل بأن القراربالتحول السياسى صدر من رئيس السلطة التنفيذية فيقول:

« فى الحقيقة يمكنك أن تقول ذلك فيما لو كان القرار مفاجئًا بالنسبة لنا - وإنما القرار فى الحقيقة لم يكن مفاجئًا. ويوضح ذلك الاتجاهات التى نشرت بخصوص أعمال لجنة العمل السياسى فلقد صرحت أكثر من مرة ونحن نناقش موضوع المنابر الثلاثة ومنذ انعقاد لجنة العمل السياسى أن هذه التنظيمات أو هذه المنابر هى نواة لإقامة تنظيمات حزبية وإن التوقيت الزمنى فقط هو الذى يمكن أن يكون مجالاً للمناقشة، ولقد قلت

عقب اجتماعات اللجنة أن التوقيت قد يكون ٦ أشهر أو سنة وقد يكون ٣ سنوات أو عند انتهاء الدورة البرلمانية . فإذا جاء القائد السياسى أو رئيس السلطة التنفيذية وشعر أن إعلان الأحزاب يعبر عن إرادة الجماهير فلا يجوز أن يتأخر فى هذا الإعلان إطلاقًا ، وعلى ذلك فالنقط المختلف عليها اليوم ليست إقامة الأحزاب لأن الأغلبية الشعبية تقر بقيامها .

من يقود عملية التحول الديمقراطى؟ :

تلقى سيد مرعى سؤالاً كان نصه : لى ملاحظة أساسية فى القضية التى نحن بصددها هى : من الذى له أن يحدد للمجتمع ما يجب وما لا يجب؟ وفى تصورى أن هذا هو حجر الزاوية فى الديمقراطية ، إذ يتضح من العرض الذى قدمتموه فى المحاضرة أن الديمقراطية وتطوراتها فى المرحلة الحالية فى النضج هى تطورات بالأساس فى ذهن السلطة السياسية فى المجتمع وفى ذهن القيادة السياسية بالتحديد ، وعلى هذا وجدنا مجموعة من التطورات المتتالية فى مدى زمنى متتال . ومن هنا التساؤل حول مَنْ يحدد ما يجب للمجتمع وما لا يجب ، هل يحدد بطريقة مطلقة أو غير مطلقة . وهل هو صالح وذو قيمة أو غير صالح . وفى تصورى أنه فى أى مجتمع تنعقد جمعية تأسيسية منتخبة تحدد ما يجب أو ما لا يجب ، فهذه هى الطريقة التى نتعلمها من الفكر السياسى ومن التطور السياسى العالمى ، ما لم نأخذ بأسلوب آخر ، وهو الأسلوب الذى يتم عن طريق الثورة أو عن طريق قلب نظام الحكم . ولكن إذا سلمنا بالتعددية أو بالليبرالية فلا أعتقد فى مفهومى أن هناك ليبراليةمحكومة وإلا فمن الذى سيحدد مدى الضوابط الموضوعة على الليبرالية ، حزب واحد أو اثنان ؟

الملاحظة الثانية أن القضية ليست قضية أحزاب فقط ، وحرية الانتخابات ليست حرية الأحزاب ولكن القضية مرتبطة بحقوق ليبرالية أخرى مرتبطة بحق التعبير السياسى وأنا لا أعتقد أنه كان حقًا مكفولاً لجميع القوى السياسية فى المجتمع للتعبير السياسى خلال الانتخابات الأخيرة فلا أعتقد أن الأجهزة الإعلامية المختلفة من صحافة وإذاعة وتليفزيون كانت متكافئة بالنسبة لجميع القوى السياسية بجانب أن هناك قوى سياسية خارج الأحزاب مازالت قدرتها على التعبير محدودة ، وهناك أمثلة كثيرة فرؤساء تحرير الصحف ورؤساء مجالس إدارات الصحف والمحافظون ورؤساء مجالس

المدن ـ أعضاء فى تنظيم، بالتالى فمن الممكن أن تكون هناك حرية انتخابات هذه المرة، من الممكن فى ظروف مستقبلة ألا تكون هناك انتخابات لأن المسألة كما قلت فى البداية هى مَنْ يحدد ما هو واجب وما هو غير واجب. وحتى الآن من يحدد ذلك هو القيادة السياسية بدون مشاركة شعبية كافية، ومازلت أرى أن الانتخابات لا تزال صحيحة أكثر بمعنى أننى أعتقد أن ثلث الناخبين فقط هو الذى شارك فى العملية الانتخابية».

ومع أن سيد مرعى رده على السؤال الأساسى الذى يدور حول جوهر قيادة عملية التحول الديمقراطى أجاب هذه الإجابة إلا أن سؤالاً آخر وجه إليه حول نفس الجزئية. فيما يبدو فقد كان من نفس السائل وقد رد عليه سيد مرعى مرة ثانية بقوله:

«النقطة الأخيرة أنك ما زلت مصمماً بالنسبة لمؤشر عدد الأصوات، وليس عندى تفسير غير الذى قدمته وأترك هذا الموقف لكم فإما أن يقدر بأنه إقبال حقيقى أو يقدر بأنه عدم إقبال من الناخبين ـ ولكن فى تصورى أن المعركة الحالية شدت انتباه الجماهير كلها سواء الثلث الذى حضر أو الثلثان الذين لم يحضروا، وفى تصورى أيضاً أن العائق الأكبر فى عدم الحضور كان البطاقات الشخصية وخاصة بالنسبة للسيدات ولا تنس أن ال ٩ ملايين الذين نتكلم عنهم قد يكون من بينهم حوالى ٤ ملايين من السيدات وخاصة فى الريف ليس عندهن بطاقات شخصية، ومنعن من الإدلاء بأصواتهن لعدم وجود بطاقات معهن. وهذا العامل المادى يجب أن تضعه فى اعتبارك لأنك لا يمكنك أن تقيس قياساً نظرياً بحتاً، وإنما لابد أن تقيس الأدوار بمقياس واقعى، لأنه كما قال بعض الأخوة فى المناقشة التليفزيونيه الأخيرة فى تعريف السياسة أنها التعامل مع الواقع، فإذا عرفنا السياسة بأنها التعامل مع الواقع يكون من أبعاد هذا الواقع أنه لم تكن هناك بطاقات شخصية لدى الـ ٩ ملايين الذين نتكلم عنهم. وبالتالى منُعوا من الإدلاء بالتصويت ولو لم يكن هذا العائق الواقعى موجوداً لتغيرت النسبة تغيراً جوهرياً».

وعلى هذه التساؤلات رد سيد مرعى بقدر كبير من حصافة السياسيين وحنكتهم فاستطاع أن يعيد تركيب الأجزاء التى فصل بينها السؤال بطريقة لا يمكن معها إعادة توجيه السؤال. وهو ميكانزم دفاعى، جيد وإن لم يكن يحظى بالقبول المنطقى منى شخصيا، ولكنه على حال كان كافيا ـ بل وما يزال كافياـ لإغلاق مثل هذه الموضوعات وقد كان نص إجابة سيد مرعى على كل هذه الملاحظات:

« للرد على مقولة من الذى يحدد للمجتمع أم المجتمع هو الذى يحدد لنفسه؟ ينبغى

أن نتساءل أولاً ما هى السلطة السياسية وما هو المجتمع، فإذا كانت السلطة السياسية غريبة عن المجتمع ـ فهذا موقف، وإذا كانت السلطة السياسية وليدة المجتمع. فهذا موقف آخر لأننى أعتقد أن السلطة السياسية فى هذا البلد هى وليدة المجتمع. هذه هى النقطة الأولى».

مجلس الشعب بمثابة جمعية تأسيسية:

ويواصل سيد مرعى حديثه من نفس المنطق لينتقل إلى فكرة أخرى كفيلة أيضا بقفل باب الاعتراضات الصادرة عن هذا النمط من الفكر السياسى الكلاسيكى أو التقليدى أو الأكاديمى وسوف نلاحظ أن سيد مرعي يحترم «الأكاديميات الثابتة» تمامًا ولا يسخر منها. . ومع هذا فهو يتقارب معها أو يستأذن المستمعين فى أن يقترب بما تم إلى ناحية ماكان يجب أن يتم! ! يقول سيد مرعى:

«النقطة الثانية فى الإجابة على هذا هى: أن المجتمع نفسه هو الذى يحدد لنفسه ـ ولكن كيف يستطيع المجتمع نفسه أن يحدد لنفسه؟ لا يستطيع المجتمع فى مجموعه أن يحدد لنفسه حتى إنك عندما استطردت فى كلامك وصلت إلى جمعية تأسيسية منتخبة، بمعنى أنه لم يكن أمامك وسيلة أخرى لكى تجعل هذا المجتمع يعبر عن نفسه إلا باختيار جمعية تأسيسية منتخبة. وهنا من الممكن أن نستخدم مقولات الفقه الدستورى فنقول إن الانتخابات الأخيرة قد أفرزت أعضاء مجلس الشعب الحالى عن انتخابات سليمة فهم يمثلون بصورة من الصور تعبيراً عن المجتمع. ولم استعمل التعبير القائل بأنهم يمثلون جمعية تأسيسية لأن الجمعية التأسيسية كما تعرفون لها ظروف انتخابية معينة يتم انتخابها لهدف معين وبعدما يتحقق هذا الهدف ينتهى عمل ووجود الجمعية التأسيسية، وهنا نتساءل: لماذا لا يقوم مجلس الشعب نفسه وقد مثلت فيه الآراء كلها بتناول هذا الموضوع بالبحث؟ لماذا لا يقوم بدور جمعية تأسيسية. ولماذا نكرر اختيار الجمعية التأسيسية وندخل الشعب بصفة مستمرة فى انتخابات متتالية؟ وعلى أى الأحوال فهذا رأى قائم وموجود وله احترامه لأننى أعلم أن وظيفة الجمعية التأسيسية تخالف وظيفة مجلس الشعب فعلاً ـ ولكن من الممكن لمجلس الشعب فى صورة من صوره أن يتناول هذا الموضوع.

شكل التنظيم السياسى فى مرحلة الانتقال :

ســـؤال : لعله من المتفق عليه أن هذه المرحلة هى مرحلة الانتقال، والتطور فى مجتمعنا يحتاج إلى إعادة فحص أو إعادة دراسة عديد من المسلمات وفى هذا أريد أن أطرح ٣ نقط :

النقطة الأولى : أعتقد لن يوجد خلاف كبير بين أغلبية المسئولين على أن تحالف قوى الشعب شكلاً للوحدة الوطنية هو مسألة أساسية، لمواجهة الاحتلال من ناحية، ولمواجهة التنمية، ولكن يثور الخلاف حول الشكل التنظيمى الذى تأخذه هذه المسألة ـ الشكل المأخوذ به هو الاتحاد الاشتراكى، فى أى أشكاله اعتقد أنه ثوب ملئ بالثقوب ولا داعى للدخول فى تفاصيل فهناك خمس قوى ولكنها غير محددة، الجنود ضمن التحالف نظريًا ولكنهم غير ممثلين عمليًا، ونذكر المثقفين بينما نقصد فى الحقيقة المهنيين كما يتضمن ذلك أيضًا أننا ننكر أن من العمال والفلاحين مثقفين إلخ . . كذلك عندما نتكلم عن الوحدة الوطنية ليس عندنا تحديد واضح لها. وأتصور أن أحد المجالات المفتوحة للنقاش هى أن نفكر فى أشكال أخرى لتحقيق هذه الوحدة الوطنية دون الإبقاء بالضرورة على الشكل الذى ارتبط فى أذهان الشعب والذى توجد به عيوب موضوعية. وعندنا النمط السورى أو العراقى أى فكرة الجبهة الوطنية، فالبعث فى العراق والبعث فى سوريا على سبيل المثال حكما من خلال الجبهة ولكن عندهما ما يسمى بالحزب القائد أى أن هناك إطار جبهة ولكن أحد الأحزاب له دور القيادة . ، أتصور أن شكل الوزارة فى مصر يمكن أن يتكون من الأحزاب الثلاثة، وفى إطار هيكل الائتلاف الوزارى يكون لحزب الأغلبية الدور القيادى، ففى اعتقادى أن هذا النمط ربما يكون له مزايا أكبر من الوضع الحالى ـ لأن الأقلية والمعارضة شاعران أنهما خارج الصورة تمامًا. وربما لو كان لهما وزير أو اثنان فى وزارة من ٣٠ لتغير الحال، ومن الممكن التفكير أيضًا فى صور أخرى لتحقيق الوحدة الوطنية أو لإيجاد هذاالشكل من أشكال التحالف.

النقطة الثانية : وإنى أنتهز هذه الفرصة ـ وأنا أحدث رئيس مجلس الشعب ـ أنى أعتقد أن عليه مسئولية كبيرة فى هذه المرحلة، وهى قضية منع قيام أغلبية مستبدة وأخشى أن بوادر هذا قد ظهرت فى المجلس بالفعل. ومن ذلك إصرار حزب الأغلبية على أن يتولى رئاسة ووكالة جميع اللجان البرلمانية. وإصراره على ألا يرشح لرئاسة

المجلس شخص مستقل ، هذه مظاهر بداية ظهور أغلبية غير متسامحة ، وفى اعتقادى أن استمرار هذا التيار سيفرض على المعارضة شيئًا واحدًا هو أن تنزل إلى الشارع لأن المعارضة إذا لم تجد لنفسها متسعًا فى قاعات المجلس وفرصة متكافئة داخل اللجان ، فلا يبقى لها إلا النزول إلى الشارع . وفى هذه الحالة لا يمكن لنا أن نعترض عليها لأننا خلقنا الظروف الموضوعية من إحساسها بالعزلة وأحساسها بالاغتراب ، وإحساسها بأنها لا تشارك .

النقطة الثالثة والأخيرة : اعتقد أنها استغرقت جزءًا كبيرًا من المناقشة فى المحاضرة السابقة وفى اعتقادى أنه أثير فى المحاضرة السابقة نقطة حول النقاش الدستورى الدائر حاليًا حول المادة الخامسة من الدستور وهل هى ملائمة أم لا ؟ وأعتقد أن هذه المناقشة جزئية ـ فالذى يجب أن يناقش هو هل هيكل نظام الحكم كما يعبر عنه دستور سنة ١٩٧١ يتوافق مع حياة حزبية أم لا . من ذلك سلطات رئيس الجمهورية ، وشكل تعيين الوزراء ، وحق المجلس فى سحب الثقة بالوزارة واشتراك رئيس الجمهورية فيها . وهكذا فالقضية أهم وأعم من مجرد المادة الخامسة تسمح أو لا تسمح ولكن ما هو نظام الحكم الذى نريده أو الذى نرغبه .

إجابة سيد مرعى : أنا شاكر للدكتور على كلمته وشاكر أكثر لمعالجته لموضوع تحالف قوى الشعب العامل وللطريقة التى عالجه بها ، وأنا متفق معه فى الشكل العام أو الالتباس ما بين تعريف المثقفين والفلاحين والقوى الشعبية المختلفة . واعتقد أن الصورة التى أتصورها للجنة المركزية فى صورتها الجديدة هى أقرب ما يمكن إلى ما سميته بالجبهة الوطنية أو تحالف قوى الشعب العامل ، وليس هناك خلاف حول هذه النقطة ، لأنه ليس هناك خلاف حول الحرص على قوى مجتمعة فى فترة احتلال أراض وقضية تنمية ، فهذا يقتضى تحالفًا معينًا لفترة قد تكون زمنية وقد تكون مستمرة إذا أدت إلى نتائجها ، ويجب أن نتذكر أنه فى كثير من الأحيان تكون الجبهة الوطنية ماهى إلا واجهة تحقق سيطرة الحزب الواحد ـ وأنا لا أتصور أنك تريد هذا الشكل وإنما أعتقد أنك تريد أن تحقق فعالية الشعار الذى نرفعه وهو شعار الوحدة الوطنية وتريد فى نفس الوقت أن تتفادى الاتحاد الاشتراكى نظرًا لفكرتك عنه وفى هذا الباب المفتوح لأية اقتراحات تحقق هذه الغاية . . يجب أن نصل إلى معادلة معينة نحافظ بها على كيان الوحدة الوطنية فى الفترة القادمة .

هل يمكن منع تسلط الاغلبية؟ :

يرد سيد مرعى على السؤال الذى أثار هذه الإشكالية فى وضوح لا يزيد عن وضوح السياسيين ولا يقترب من وضوح الاكاديميين فيقول :

«النقطة الأخرى التى تطالب فيها بمنع قيام أغلبية مستبدة ـ فهذه دعوة المعارضة التى أعلنتها فى بعض الاجتماعات فى الشارع وأود أن ألفت نظر سيادتك إلى أن المجلس لم يجتمع إلا جلسة واحدة، وحيدة ـ وهى جلسة إجراءات ـ وهكذا لم يظهر بعد أن رئيس المجلس قد حرم المعارضة من كلامها، بالعكس فى الجلسة التى عقدت تكلمت المعارضة كلها لدرجة أن الأغلبية احتجت على رئيس المجلس وهذا مثبوت فى المضبطة ـ الأغلبية وقفت وقالت إنها تحتج على رئيس المجلس، لأنه أتاح للمعارضة الكلام الأكثر ـ أما فى موضوع اختيار رئاسة اللجان ـ وسوف لا أتحدث عن رئيس المجلس لأن له وضعًا معينًا لا أريد أن أتكلم فيه على اعتبار أن رئيس المجلس يجب أن يكون فعلاً حكما بين التنظيمات الثلاثة فإننى مسلم بهذا المنطق، وفى اليوم الذى أشعر فيه بأننى أعبر عن رأى الأغلبية فقط من فوق مقعد رئيس المجلس، فسوف يكون على أن أتخلى عن الجلوس على هذا المقعد، فأنا على اقتناع كامل بهذا التطور بدليل أننى دخلت الانتخابات مستقلاً، كما يوضح ذلك الخطاب الذى وجهته إلى حزب الوسط فهو ليس خطاب انضمام بمعنى الانضمام، وإنما هو انضمام إذا تركت مقعد رئيس المجلس. وبهذا تأكد تمامًا أنه طوال وجودى فى مركز رئيس المجلس أن حرية الرأى ستكون مكفولة، والشاهد فى ذلك فى الدورات السابقة، ففى تلك الدورات كانت المعارضة أقل حقيقة إنما كان متاحا لها مجال كامل للمناقشة، وستتاح المناقشة لكل واحد طالما أنه يتكلم فى حدود الدستور وحدود القانون. وأعتقد أن المعارضة الحقيقية لم تظهر فى المجلس لأن التصرفات السريعة تعطى انطباعًا بأنها ناتجة عن المعركة الانتخابية والرغبة فى إعلان شيء، بينما عمل البرلمان ليس بهذه الكيفية وإنما عمل البرلمان هو موضوع تدرسه وخصوصًا إذا كنت مستقلاً ـ وتكون رأيك فيه وتتكلم فى هذا الموضوع، فإذا حرمت من الكلمة يكون لك حق فى الملاحظة التى قدمتها . أما تكوين رأى مسبق فهو الخطأ البرلمانى الضخم ولنا هنا أن نتساءل : متى يبدأ النقاش الحقيقى؟ أعتقد أنه سيبدأ بعد بيان الحكومة فهناك يمكن أن تقول أنا غير موافق على البيان فى النقاط التى تريدها، ويحال ذلك إلى لجنة الرد على بيان الحكومة التى تقدمت باقتراح لتشكيلها،

وستضم مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار وسيدخلها أحد قيادات حزب الوسط وسيدخلها اثنان من المستقلين.

مدى حقوق الحزب الحاكم:

وبقدر كبير من التفصيل تناول سيد مرعى الجانب الآخر من اشكالية «تسلط الأغلبية» منتقلا بسرعة خاطفة إلى النموذج الاكثر تبكيرا لظهور هذه الروح المتسلطة، وهو اختيار رؤساء لجان البرلمان وهيئات مكتب هذه اللجان حين يتعمد الحزب المتمتع بالأغلبية أن يستحوذ تماما على هذه المناصب البرلمانية، وفى هذا الصدد يقول سيد مرعى:

«النقطة الأخيرة بالنسبة لرؤساء اللجان - كان لى رأى فى هذا الموضوع يتمشى مع رأيك إنما انصافًا للحق أيضًا يمكن القول إنه إذا رأى حزب الأغلبية ضرورة وضع قياداته كرؤساء للجان المجلس فلا يمكن حرمانه من ذلك. ولنرجع إلى الأوضاع السابقة فى مصر، فى البرلمان الذى كان يرأسه بهى الدين بركات. كان ممثلو حزبف الوفد كمعارضين عددهم ١٤ وكان رئيسهم عبد الحميد عبد الحق، بينما كان عدد المستقلين ٥٠ عضواً، و ١٤ معارضة، والمستقلون ٥٠. لأن هذا يتفق مع طبيعة المستقل فليس هناك نصف مستقل فإذا كان هناك عالم كميائى - أو زراعى أو محام، أو سياسى - له آراء ولم تساعده التنظيمات القائمة ولا الأحزاب القائمة على أن ينتمى إليها - ولهذا بقى مستقلاً إذ لا يمكن أن تكون مستقلاً إلا لهذا السبب. إذًا وأنت مستقل من الممكن أن تكون جبهة من المستقلين كما يفعلون الآن لتكوين حد أدنى من التفاهم، فهذا مسموح له - وعلى ذلك أعتقد أن البداية لا تستدعى أن المعارضة تنزل للشارع - بالعكس لأن البداية لم تبدأ بعد، وأنا ملاحظتى أنهم قد تسرعوا فى هذا، وسيدركون هذا الكلام فيما بعد لأننا لم نعقد سوى جلسة واحدة ولم يعرض سوى موضوع واحد، فلم يعرض مثلاً بيان الحكومة والميزانية لم تقدم، والخطة لم تقدم، والتعديلات الدستورية لم تقدم بخصوص تعديل المادة ٥ أو غيرها. وعلى ذلك أريدأن أطمئنك بأنك سترى نقاشًا فى المجلس حرًا وأرجو أن يكون نقاشًا موضوعيًا».

هل نتجه إلى الديمقراطية الغربية؟

سئل سيد مرعى : إلى أى مدى يتفق ما يحدث فى مصر مع أصول النظام الديمقراطى الغربى أم إن مصر ستبتدع صيغة جديدة للديمقراطية؟ وقد أجاب سيد مرعى على هذا السؤال بمزيج من الذكاء الطبيعى والمناورة السياسية بحيث تمكن من الإفلات من اعتراف محدد ولنقرأ نص إجابته :

«إن طبيعة الديمقراطية الغربية فى أى بلد غربى تختلف عن البلد الآخر ، وإذا سلمنا بهذه النقطة - وأنا أفضل دائمًا أن نحدد النقط كبداية فيصبح فى إمكاننا أن نتقدم خطوة للأمام ، أريد أن نعرض أمثلة : « فإيطاليا بلد غربى ، فهل الديمقراطية الإيطالية ، تماثل الديمقراطية الموجودة فى ألمانيا الغربية : هل الديمقراطية الموجودة فى ألمانيا الغربية تماثل الديمقراطية الموجودة فى إنجلترا ، هل الديمقراطية الموجودة فى إنجلترا تماثل نظام الديمقراطية الموجودة فى فرنسا ، وخاصة بعد التغييرات التى أجراها ديجول؟ إننى أعتقد أن هناك متغيرات جوهرية فى النظم الديمقراطية ، ولا أستطيع بحال من الأحوال أن أقول إن النظام الديمقراطى فى إيطاليا أفضل من النظام الديمقراطى فى فرنسا ، أو إن النظام الديمقراطى فى فرنسا أفضل من النظام الديمقراطى الموجود فى إنجلترا ، وكما قال أحد الأخوة إن الذى يحكم على هذا هو المجتمع ، المجتمع الإيطالى يرضى الديمقراطية بهذا الوضع - فيكون ذلك هو أفضل صيغة ديمقراطية بالنسبة له وإلا كان قد غيرها - وبالتالى عندما نقول الديمقراطية الغربية فالسؤال هو ما هى الديمقراطية الغربية؟ لأنها لم تعد عنوانًا لديمقراطية واحدة. ولكن السؤال هو : عندما أنقل الديمقراطية إلى بلاد العالم الثالث هل أنقل عن ديمقراطية أو أنقل عن مبدأ أصيل وهو معنى الديمقراطية؟ وكما قلت إننى على اقتناع تام ، بأن النظر إلى الديمقراطية فى بلاد العالم الثالث كلها ينبغى أن يكون من زاويتين ثابتتين هما : التنمية والحرية : والاثنتان معًا. ولهذا أطالب بضرورة الوصول إلى المطلبين معًا : التنمية والحرية.

لا يمكن اصطناع (أو تفصيل) ديمقراطية جديدة :

كان سيد مرعى بحكم ثقافته وسنه أعقل من أن يدعى أن هناك مشروعا ديمقراطيا خاصًا بمصر ، ولا بد أن نذكر موقفه هذا بالتقدير فقد كانت كراسي الحكم فى مصر كثيرًا ما تغرى أصحابها بالغرور القائل بأنهم يبدعون مذاهب جديدة أو يطورون النظم

والنظريات القائمة بصبغة مصرية، ولكن من حسن الحظ أن سيد مرعى فى هذه الندوة وأمام الأكاديميين لم ينسق إلى هذا الأسلوب، وهو يقول بالنص:

«النقطة الأخيرة الخاصة بالتساؤل حول: هل مصر ستصطنع ديمقراطية جديدة؟ لا يمكن تصور ذلك، وأنا لم أقل إن مصر ستصطنع ديمقراطية جديدة إنما مصر ستلائم الديمقراطية بما يتمشى مع ظروفها، إذ كيف يستباح هذا لإيطاليا ولا يستباح لمصر. وكيف يستباح هذا لفرنسا مثلاً إذ لا يستطيع إنسان أن يقول إن فرنسا بلد غير ديمقراطى بينما النظام الديجولى نظام واضح جمع ما بين النظام الرياسى والنظام النيابى ـ كيف يستباح لإنجلترا أن تستمر طوال العمر الذى استمرت فيه وهى بأحزاب ثلاثة ـ حزب العمال وحزب المحافظين حزبان رئيسيان وحزب الأحرار يلعب دوراً ثانويًا إلى جانبهما: فتلك المجتمعات تقبل بهذه الأوضاع وترى أنها أوضاع ديمقراطية. كذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها هناك حزبان أساسيان وأحزاب أخرى وسلطات رئيس الجمهورية فى الولايات المتحدة الأمريكية سلطات ضخمة جداً. أما سلطات ملكة إنجلترا فهى سلطات ضئيلة، هل أستطيع أن أقول إن النظام الموجود فى الولايات المتحدة الأمريكية ويرضى عنه المجتمع الأمريكى غير ديمقراطى، هل أستطيع أن أقول إن النظام بإنجلترا نظام غير ديمقراطى ـ إننا نريد ديمقراطية ترضاها أغلبية الشعب المصرى ويستطيع كل مواطن أن يكون آمنًا على نفسه، وآمنًا على حريته. وهذه الندوة تعتبر مثلاً واضحًا على ما أقول إذ لم يكن ممكنًا أن نعقد هذه الندوة وبهذه الصراحة إن لم نكن قد وصلنا للديمقراطية لم يكن أحد يستطيع أن يقول لرئيس مجلس الشعب لا إنك ستفتح الباب لتسلط الأغلبية أو إن الأغلبية ستتسلط ـ وكل هذه العلامات إيجابيات.

ضرورة التدرج فى القرار السياسى بالتحول:

كذلك يمكننا أن نشير إلى ما التفت إليه سيد مرعى من ضرورة التدرج فى عملية التحول السياسى من نظام إلى نظام حيث قال فى وضوح وثقة:

« اسمحوا لى أن أبدى ملاحظة خاصة تدور حول التساؤل الآتى: ما الذى نفتقده لقد تحدثتم عن القيادة السياسية والقيادة التنفيذية والأمر الفوقى والأمر التحتى ولكن إذا وضعنا أنفسنا مكان الرئيس، وليس هذا مدحًا فى الرئيس ولا نفاقًا إنما أرجو أن نضع أنفسنا فى مكانه لنرى رد فعله. فالقائد السياسى عندما يخطو خطوة إلى الأمام

فإنه يريد أن يسمع صدى لهذه الخطورة كى يأخذ خطوة أخرى - إنما عندما يأخذ القائد خطوة إلى الأمام لها صدى وخاصة لدى الشباب. يبدأ فى التفكير هل كانت هذه الخطوة لازمة أم غير لازمة، الفترة التى نجتازها هى فترة تظهر فيها السلبيات ولكن هل مصر كلها سلبيات؟ قطعًا مصر ليست كلها سلبيات، مصر فيها إيجابيات فينبغى إذن أن نظهر الإيجابيات وأن نظهر السلبيات وأن يشمل نقدنا هذين الجانبين معًا وهكذا نفتح الباب لمزيد من الديمقراطية».

ثانيا : قضية إدارة التنمية

يبلور سيد مرعى وجه نظره وفلسفته فى العمل الإدارى فى مواضع كثيرة من مذكراته وكذلك تتبلور هذه الوجهة فى كثير من مقالاته التى كتبها فى الصحف والحوارات التى أجريت معه ، وهى فلسفة بسيطة بالطبع ، ولكنها تتميز بالنجاة من الأخطاء الضخمة التى تترتب على سيطرة البيروقراطية بأنيابها المتوحشة ، ولا نستطيع أن نؤصل ولا أن نستعرض مثل هذه الفلسفة بكل تفصيلاتها ، ولكننا نستطيع على الأقل أن نتناول إحدى شرائحها بشئ من التفصيل ، وسننقل مثلاً عن مذكرات سيد مرعى الفقرة التى يلخص فيها « من وجهة نظره هو وبرؤيته هو » المناقشة التى دارت بينه وبين الرئيس عبد الناصر حين استقبله يوم اختياره وزيراً للدولة للإصلاح الزراعى فى يونيو ١٩٥٦ ، وينبغى لنا أن نهيئ الذهن لفهم موقف سيد مرعى الذى كان حتى هذه اللحظة عضواً منتدبا للإصلاح الزراعى بدرجة وزير ، ولكنه كان يتوقع الاستغناء عن خدماته باعتباره من مجموعة جمال سالم الذى خرج من السلطة ، ومع هذا فإن جمال عبد الناصر كان قادراً على الاختيار الصائب بحكم عوامل كثيرة من حبه لبلاده وموضوعيته وحسمه ومعرفته بالناس، وفضلاً عن هذا فقد كان جمال عبد الناصر حريصا على إخضاع مساعديه ووزارته للنظام العام وتقليص وجهات النظر الفردية النابعة من فكرهم أو تجربتهم بل ، وتذويب وجهات النظر هذه فى الإطار العام الذى تتسق معه سياسة الدولة ونظمها الإدارية .

ومع أننا نتحدث هنا عن سيد مرعى إلا أن القضية التى نتناولها وهى إدارة التنمية لم تكن تخصه هو وحده ، ولاتخص عبد الناصر وحده كذلك ، وإنما هى ما تزال تخصنا جميعًا ، ومن حسن الحظ أن سيد مرعى كان منصفًا جداً وهو ينقل وجهة نظر عبد الناصر بل ربما أنصف سيد مرعى عبد الناصر باكثر مما أنصف به نفسه (من حيث لا يدرى أو من حيث يدرى) ، ولكن النص الذى بين أيدينا نص جيد ومعبر عن معان كثيرة ، ومع أن العلم والتجربة والخبرة قد مكنتانا اليوم أن نفهم تمام الفهم أنه لا عبد الناصر ولا سيد مرعى كانا على صواب مطلق فى فهم الأسلوب الأمثل للإدارة إلا أننا يجب أن ننظر إلى الأمور فى الوقت الذى وقعت فيه وبالإمكانات العقلية والفكرية لكل من الرجلين فى ذلك الوقت الذى لم تكن علوم الإدارة الحكومية نفسها قد تأصلت إلى القدر المتاح اليوم . ولنقرأ إذن ما يرويه سيد مرعى حيث يقول :

« . . . . . . كل ذلك وما زالت التصورات تدور برأسى حول الأسلوب الذى سيتبعه لإبلاغى قرار الاستغناء عن خدماتى ، وجلسنا وابتسم عبد الناصر وقال لى :

لقد اخترتك لتكون وزير دولة للإصلاح الزراعى فى الوزارة الجديدة ، وكان هذا القرار آخر ما أتوقعه منه . وأدرت المسألة بسرعة فى رأسى وقررت الاعتذار وقلت له : آسف ياسيادة الرئيس ، لا أستطيع أن أقبل هذا المنصب ، ودهش الرئيس عبد الناصر وقطب جبينه وسألنى : - أقدر أعرف ليه ؟ ، قلت له بصراحة وبلا لف أو دوران : اسمح لى أشرح لك الموقف . إن وضعى كعضو منتدب فى الإصلاح الزراعى ومتحرر من الروتين الحكومى أفضل بكثير جدا من أن أصبح وزيرا ومربوطا باللوائح وبالروتين الحكومى ، وهذا الوضع لن يضيف شيئا لعملى بل على العكس سوف يشل حركتى ويقيد انطلاقة الإصلاح الزراعى .

« وهز الرئيس عبد الناصر رأسه وقال لى : بالعكس ، ده هو المطلوب ، وأنا عاوز أعينك وزير دولة علشان أربطك بالقوانين واللوائح ، لأنى قرأت كل التقارير بتاعتكم ولم أفهم شيئا منها ، فقلت له على الفور : ما هو المفروض أن سيادتك مش بالضرورة تفهم كل شىء فى الإصلاح الزراعى ، لأننى بحكم وضعى المسئول عنه وأتابع التنفيذ وأدخل فى الدقائق وفى التفاصيل ، وواجبى فى النهاية أن أقدم لك الصورة الكاملة : الأرض المستولى عليها ، الميزانية المربوطة ، إلى آخره ، وأتفق معك على الخطوط الرئيسية بدون أن أشغلك بالتفاصيل الصغيرة وأضيع وقتك فيها ، ولم يقتنع الرئيس عبد الناصر بكلامى وقاطعنى قائلا : لا ، لا ، أنا مش عاوز كده ، أنا أريد أن أربط الإصلاح الزراعى بمجلس الوزراء والحكومة حتى يكون ملتزما أمامى ، أما الأوضاع القديمة التى كان يسير عليها والموجودة الآن كلها لابد أن تتغير ويدخل هذا الجهاز فى إطار الحكومة ، وعلى هذا الأساس قررت تعيينك وزير دولة للإصلاح الزراعى ! وهكذا لم تفلح محاولاتى لإبقاء الإصلاح الزراعى بعيدا عن قيود الروتين ، ولم تكن هناك وسيلة غير القبول وأصبحت وزيرا »

ويستأنف سيد مرعى الحديث فى هذه النقطة بالذات بعد فقرتين أخريين تحدث فيهما عن لقائه بجمال سالم بعد تعيينه وزيراً ، ويفيض سيد مرعى فى الحديث عن مناقشته مع عبد الناصر فيقول :

«ولم تكد تمضى أربعة أيام على تعيينى وزيراً حتى فؤجئت بتليفون آخر من سامى شرف وكان الرئيس عبد الناصر يطلبنى لمقابلته فى مكتبه وذهبت إلى رئاسة الوزراء وانتظرت حوالى ساعة قبل أن أدخل إلى المقابلة وبادرنى الرئيس عبد الناصر وأمامه عدة ملفات : أنا مش فاهم حاجة أبداً من ميزانية الإصلاح الزراعى ، مثلا أنتم بتربطوا

ميزانيتكم إزاى ؟ وإيه الأساس اللى انتم ماشيين عليه؟ وبدأت أشرح ميزانية الإصلاح الزراعى وقلت له : أبداً احنا بنربطها بطريقة بسيطة خالص احنا ماشيين بطريقة ميزانية تجارية وسيادتك بتطالب بضرورة الثورة على الروتين وتعديل نظام ميزانية الدولة بحيث تتخلص من القيود والمعوقات وتفرق بين الاستثمارات والعائد وأحب أن أطمئنك إلى سلامة موقفنا الحسابى وتصرفاتنا المالية وعندنا مراجع حسابات كما أننا نخضع لرقابة ديوان المحاسبة (الجهاز المركزى للمحاسبات) ونعلن ميزانية الإصلاح الزراعى فى نهاية كل سنة ، هذه واحدة والشىء الآخر أن عندنا حسابين مفتوحين فى البنك الأهلى : الأول حساب (أ) والثانى حساب (ب) أما حساب (أ) فإننا نضع فيه الاعتمادات التى نأخذها من الحكومة وحساب (ب) نضع فيه جميع التحصيلات التى تجىء إلينا من أوجه إيرادات الإصلاح الزراعى المختلفة وفى نهاية العام نسدد إلى الحكومة رصيد التحصيلات والباقى الفائض نصرف منه على نشاط الإصلاح الزراعى وجمعياته التعاونية لكى يعود على الفلاحين فى شكل مشروعات زراعية».

« وكان الرئيس عبد الناصر - فى هذه الجلسة- ينصت طوال الوقت إلى دفاعى الحار وتصورت أنه بدأ يقتنع بوجهة نظرى وأكملت حديثى وقلت له : إن الخطر الأكبر على الإصلاح الزراعى أن تفتح أمامه أبواب الإعانة الحكومية - وهذا هو ماحدث بالفعل بعد ذلك - لأنه وقتها سيتحول من مشروع استثمارى إلى وزارة مثل عشرات الوزارات والمصالح الحكومية التى تستنزف ميزانية الدولة وتأكل الإيرادات بلا عائد وسوف نحمله - بالتالى - بأعداد من الموظفين فوق طاقته والدليل على نجاح أسلوب الإصلاح الزراعى فى الإدارة والتمويل أننا مشينا عدة سنوات وليس علينا مليم واحد لأية جهة بل وسددنا جميع الأقساط المستحقة للحكومة أولا بأول ، وليس ذلك فحسب وإنما سددنا أيضا جميع ديون بنك التسليف والفائض كان من حق الفلاحين والجمعيات التعاونية حتى يشعروا بثمرة جهدهم ومعنى ذلك أن الاصلاح الزراعى حقق اكتفاء ذاتيا ، وحرام أن نقيده إلى عجلة العربة الخاسرة ! وفهمت فيما بعد السبب فى المقابلة : كان الرئيس عبد الناصر مشبعا بالآراء المضادة لى ومشحونا بالاتهامات الظالمة التى كان يروجها بعض ضباط الثورة المتربصين بى وكانوا يشيعون من خلال أحاديثهم وتقاريرهم : أن سيد مرعى أخذ الإصلاح الزراعى لحسابه . و أنه يديره كمزرعة خاصة به وأنه لايخضع لأى رقابة وأنه يسير بدون توجيه من أحد وأنه وأنه إلى آخر قائمة التقولات المغرضة والشائعات المقصودة! وعاد الرئيس عبد الناصر يسألنى باهتمام وكأنما يحقق فيما سمعه وفيما تردد من وراء ظهرى : طيب إزاى بترتبوا الاعتمادات

وأبواب الميزانية؟ » .

« وأحسست أن هناك شيئا وراء هذه التساؤلات وأردت أن أوضح الأمور أكثر وأكثر وقلت له : المسألة فى منتهى البساطة طبقا لقانون الإصلاح الزراعى فإن الهيئة العامة تتقاضى عشرة فى المائة من الإيرادات نظير الإدارة ونحدد لكل منطقة من مناطق الإصلاح نسبة العشرة فى المائة المستحقة عليها ثم نكلف المندوب بتعيين الموظفين اللازمين فى حدود سبعة فى المائة والثلاثة فى المائة الباقية تعتبر عائداً لنا بالإضافة إلى عائد الأراضى التى نزرعها على الذمة خلال فترة الانتقال ، وبالإضافة إلى عائد البساتين المستولى عليها وكلها تمثل فى النهاية حصيلة الجمعيات التعاونية ، ولكن الوضع سيختلف حينما ندخل فى إطار الحكومة ونتحول إلى وزارة فإننا سنفقد جميع تلك الامتيازات التى يكفلها لنا العمل بهذا النظام التجارى الاستثمارى ، وأحب أن أشير ياسيادة الرئيس إلى أن ميزة الإصلاح الزراعى فى مصر أنه قام بتمويل نفسه بنفسه وبدأ من الصفر حتى وصل إلى حد الاكتفاء الذاتى . وهز الرئيس رأسه وقال بإصرار :
– أنا مش فاهم أى حاجة من الحاجات اللى قلتها كلها ، أنا لاأفهم إلا باب أول وباب ثانى وباب ثالث حسب أبواب الميزانية العامة والنظام المتبع فيها . ولم أستطع أن أرد بشئ آخر فقد كان موقفه واضحاً ولكننى قلت له : «اسمح لى أن أصارحك ياسيادة الرئيس أننى بدورى لا أفهم شيئاً فى باب أول وباب ثانى وباب ثالث لأننى لم أعمل فى الحكومة من قبل ولم أتمرس على هذا الروتين أنا لا أعرف إلا ميزانية إيرادات ومصروفات حسب نظام الشركات وإذا قلت لك خلاف ذلك فإننى أكون أكذب عليك وأخدع نفسى ! ».

« وقال لى من خلال تقاطيعه الصارمة : يعنى أنت مش مقتنع بربط ميزانية الإصلاح الزراعى حسب الميزانية العامة ؟ وقلت له : الحقيقة أنا غير مقتنع على الإطلاق حرصا على بقاء هذا المشروع الثورى وما تقوله يشكل ضررا كبيرا به . وقال لى وهو يضع حداً للمناقشة التى لم يتعودها : طيب بقى أنا باعتبر ده أمر ولابد من تنفيذه » .

« وصعقت من هذا الأسلوب وقلت له : إزاى يافندم ده احنا عندنا موظفين دوائر بالخبرة وعندنا كتبة وميكانيكية يادوب يفكوا الخط وعندنا مستشار ألمانى من الخاصة الملكية إزاى نربط دول على درجات وإزاى نصنفهم فى باب أول وثانى وباب ثالث ونرفع مرتب الكاتب من ستة جنيهات إلى ثلاثين جنيها دى تبقى كارثة ! فقال الرئيس عبد الناصر : لا دى أوامر ومافيش مناقشة فى هذا الأمر . وبدأت أول أزمة بين جمال

عبد الناصر وبينى وخرجت من عنده وأنا أفكر فى الاستقالة . »

بعدها بأسبوع استدعانى الرئيس جمال عبد الناصر لمقابلة أخرى ، وكنت أفكر طوال الوقت فى كيفية الخروج من هذه الأزمة ولم أكد أجلس معه حتى بادرنى متسائلا : - إنت ليه مقدمتش ميزانية؟ وقررت أن أحسم الموقف وقلت له بصراحة : ما اقدرش أقدم ميزانية بهذا الشكل المطلوب مش ممكن . فقال لى الرئيس عبد الناصر : تقدر تقولى إيه هدفك من كده وليه إصرارك على النظام القديم؟ فقلت له : صدقنى ليس عندى أى دافع شخصى إلا الواقع وضرورة السير بالإصلاح الزراعى بالطريقة المناسبة والقائمة بالفعل . وقال لى الرئيس عبد الناصر : لكن أنا مازلت مصمما على ضرورة دخول الإصلاح الزراعى فى ميزانية الدولة وإدراج الإيرادات والمصروفات حسب القواعد المعمول بها . وفتحت المناقشة من جديد وقال لى الرئيس : على أية حال إنت وضعك وزير دولة يعنى وزير مكتب بدون وزارة وده يعنى أن الإصلاح الزراعى لن يتحول إلى وزارة ومفيش داعى للخوف» .

«وفى النهاية توصلت مع الرئيس عبد الناصر إلى حل وسط لإنهاء الخلاف حول هذا الموضوع : « أن ندخل فى الميزانية العامة ونقدم حسابات الباب الاول إجماليا وكذلك الباب الثانى والباب الثالث إجماليا ولكننا نفرغ ميزانية الإصلاح الزراعى حسب هذه الإجماليات وطبقاً لنظامنا الخاص فى وضع الميزانية أى بند للإيرادات وبند للمصروفات وحساب (أ) وحساب (ب) وكان هذا الحل مقبولاً ومعقولاً بحيث إنه يحقق الشكل العام الذى يريده الرئيس فى إلحاق الإصلاح الزراعى بميزانية الدولة . وفى نفس الوقت فإنه لايغير النظام الخاص الذى يسير عليه العمل فى ميزانية الإصلاح ويترك لنا حرية الحركة ولايقيدنا باللوائح وبالروتين»

« ومضى العمل على هذا الأساس واستمر الإصلاح الزراعى بنفس القوة الدافعة والانطلاقة المتحررة من القيود طوال سنوات وجودى فى الوزارة» .

ولايفوت سيد مرعى عند هذه النقطة أن يعقب مستغلا الموقف فيتحدث منتصرا لنفسه فى اتجاه الحديث عن خصومته مع خلفه عبد المحسن أبو النور فيقول :

«لكن الذى كنت أخشاه وأعمل حسابه من ربط ميزانية الإصلاح الزراعى بميزانية الدولة شكلا وموضوعاً حدث فيما بعد حينما خرجت من الوزارة فى سنة ١٩٦١ وتركت الإصلاح الزراعى فى مهب الريح وجاء عبد المحسن أبو النور من بعدى وكانت

سياسته نموذجاً لأخطاء " أهل الثقة " لأنه أراد أن يكتسب شعبية فى أجهزة الإصلاح الزراعى على حساب المصلحة العامة . وتم تعيين آلاف الموظفين الذين يزيدون على حاجة العمل وبالتالى تم تثبيت جميع العاملين على درجات طبقاً للباب الأول والباب الثانى والباب الثالث بصرف النظر عن كفاءاتهم وقدراتهم وخبراتهم وحدثت " هوجة " الترقيات والدرجات وانقلب الإصلاح الزراعى إلى وزارة تحكمها البيروقراطية ويتحكم فيها الروتين وخذوا نموذجا واحداً صغيراً عندما تركت الإصلاح كان عدد الموظفين القائمين بالعمل لايتجاوز ألفى موظف ، ولكن هذا العدد تضخم وتضاعف فى عهد عبد المحسن أبو النور ولم يعد هناك ضابط ولا رابط للعمل والإنتاج – مثل ما حدث فى معظم مرافق مصر ومؤسساتها وكان قلبى يقطر بالأسى والهم على جهد السنين الضائع فى الهواء » .

« ومن هنا لاأستطيع أن أتهم الرئيس عبد الناصر بأنه كان متحيزاً ضدى أو أنه كان متحاملا على شخصى ، وإنما كان فى الحقيقة واقعاً تحت تأثير الكلام الذى ردده المغرضون حول الإصلاح الزراعى وحاولوا به إلقاء ظلال الشبهات على " سيد مرعى " بالذات وكانت فرصتهم حينما سقط جمال سالم وجاء الدور للإجهاز على كل الرجال الذين تعاونوا معه ، وكنت أنا بالطبع فى مقدمتهم وكنت ألتمس العذر للرئيس عبد الناصر فى هذا التحفظ تجاهى ، ولكنه لم يرفضنى بدليل أنه عرض على التعاون معه فى أول وزارة يشكلها بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية وكان قراره بربط ميزانية الإصلاح بالميزانية العامة حرصا منه للتحقق من صحة المعلومات التى وصلته سواء بالكذب أو بالوقيعة من مجموعة المحيطين به » .

« وقد شعرت مع الوقت أن إصراره على ذلك لأنه كان يريد اختبارى بالتجربة لأنه لايعرفنى عن قرب وله العذر ، ومن خلال الاتصالات المباشرة والحوار المستمر بدأت ملامح صورتى الحقيقية تتضح فى ذهن عبد الناصر شيئا فشيئاً ومن المؤكد أنه اكتشف مدى التشويه المقصود الذى تعرضت له . ولم يقل لى ذلك صراحة وإنما لاحظت التغيير فى نظرته عملياً فى مواقف معينة وهامة وكانت دليل ثقة» .

ألا يرى القارئ كما أرى مدى حنكة عبد الناصر المبكرة ومدى صبره الطويل حتى يحقق أقصى استفادة من الكفاءات المصرية التى أتيح له أن يتعاون معها . . . أظننى لست فى حاجة إلى أن أؤكد هذا المعنى .

ثالثا : الإدارة التنفيذية

نستطيع الزعم أننا أعطينا فكرة موحية عن فهم سيد مرعى فيما يخص فكرة الإدارة العامة لقضية الإصلاح الزراعى ، وأظن أنه من المنطقى أن نتناول الآن بعض الجزئيات التى تلقى الضوء على مفاهيمه تجاه الإدارة التنفيذية الخاصة بالإصلاح الزراعى وأراضيه ، كذلك عن بعض ملامح أو تفصيلات الجهد الإدراى فيما يتعلق بتطبيق القانون وباستلام الأراضى وبإدارة الأرض بعد الاستيلاء عليها . . ومما لا شك فيه أن سيد مرعى قد قاد جهداً رائعًا فى هذا المجال ، ولاشك أنه صادف صعوبات حتى أصبحت الصورة على ما هى عليه ، ومن واجبنا أن ننقل للقارئ الفقرات التى تصور هذا الجهد وطبيعته والتى تصور أيضا طبيعة المشكلات التى قابلت الرجال الذين كلفوا بتطبيق قانون الإصلاح الزراعى والاستيلاء على الأراضى ثم بإدارتها ثم بإعادة توزيعها على آخرين وتقديم الدعمين الفنى والمادى بل والسياسى لهؤلاء الآخرين . . وعلى الرغم من أن مثل هذه القضايا لم تحظ بالاهتمام عند معظم الذين الذين كتبوا أو درسوا أحداث تاريخنا المعاصر فإنها فى رأيى تمثل أهمية قصوى ، ودراستها وتأملها لا يقلان أهمية عن دراسة وتأمل أى جانب من جوانب تاريخنا ، ولكن التحول الاجتماعى ما يزال مظلوما على مستوى الدراسات التاريخية على الرغم من أنه يستحيل فهم التحولات الاجتماعية التى تصوغ وجدان الأمة وكيانها من دون التأمل الواعى لخطوات عملية التحول خاصة إذا كانت قد صدرت عن السلطة أو الدولة نفسها . . ولهذا كله فإنى أحب للقارئ أن يمضى معى فى قراءة الفقرات التالية التى يروى بها سيد مرعى ذكرياته عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعى فيقول :

« وفى اليوم الأول لتطبيق قانون الإصلاح الزراعى . ومع أضواء الفجر الزاحفة على الأفق انطلق من وزارة الزراعة ٢٢ مندوباً يحمل كل واحد منهم اسم منطقة معينة وبياناً بالأراضى التى يتضمنها قرار الاستيلاء ، وأيضاً يحمل معه شيكاً مسحوباً على البنك الأهلى . أما المناطق فقد حددت حسب الأراضى التى تتجاور قطعها بقدر الإمكان وتتراوح مساحتها بين ألفى فدان وعشرة آلاف فدان ، وكان بعضها غريباً فى تكوينه ، ففى إحدى مديريات الصعيد مثلا امتدت منطقة أحد المندوبين عشرات من الكليو مترات وكان عليه أن يزرعها جميعاً ويستولى على قطعة منها يفصلها عن الأخرى مسيرة ساعة . ثم قطعة ثالثة تبعد بمسيرة عدة ساعات وهكذا ، أما الشيك

الذى زود به كل مندوب من هؤلاء لمواجهة الطوارئ فقد كانت قيمته لا تزيد على خمسين جنيها ، وذلك لأن وزارة المالية لم تعتمد فى ذلك الوقت أكثر من ١١٠٠ جنيه فقط لتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى والإنفاق على الـ ٢٠٠ ألف فدان التى تقرر الاستيلاء عليها فى الدفعة الأولى أى أن ماخصص للإنفاق على الفدان الواحد كان ستة مليمات . ويتضح من ذلك مدى المعجزة التى حدثت على هذه المساحات الشاسعة من الأراضى إذا قورن هذا المبلغ البسيط بميزانية العام الأول للإصلاح الزراعى التى تضمنت ملايين الجنيهات ، وكلما تأملت هذه الإمكانيات المحدودة أحسست بالجهد الخارق والعمل المخلص الذى بذلته مجموعة من الرجال . فى صمت وإنكار ذات . لتحقيق حلم الملايين وأمل الثورة ، وهنا كان التحدى» .

«ولو ألقينا نظرة فاحصة على خريطة الأرض الزراعية فى مصر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى فإننا نجد من خلال الأرقام والإحصائيات أن الذين يملكون فداناً فأقل حوالى ٢ مليون و ١٨ ألف مزارع ، بمساحة قدرها ٧٧٧٨٦٥ فدانا ، بينما كان الذين يضعون أيديهم على أكثر من مائتى فدان لايزيدون على ٢١٣٦ من كبار الملاك ومساحة أراضيهم أكثر من مليون و ١٧٦ ألف فدان » .

«وعندما صدر قرار الاستيلاء الأول على الأراضى الزائدة بلغ ما يملكه ١١٢ مالكاً حوالى ١٨٧ ألف فدان ، بالإضافة إلى مساحة الأراضى التى تم الاستيلاء عليها من أسرة محمد على - بعد مصادرة أملاكهم - وجملتها حوالى ٥٩ ألف فدان » .

«أما الاستيلاء الثانى فقد جاء أول نوفمبر ١٩٥٤ وشمل ١٢٨ مالكاً وكانت مساحة الأراضى الزائدة حوالى ٨٣ ألف فدان . والاستيلاء الثالث بعده بسنة واحدة فى نوفمبر ١٩٥٥ وشمل ٤٨٣ مالكاً وكانت مساحة الأراضى المستولى عليها ١٣٦ ألف فدان ، وزعت على الفلاحين المعدمين . وكان الاستيلاء الرابع قبل أول نوفمبر ١٩٥٦ على حوالى ٦٠ ألف فدان ، وعلى هذا النحو مضت عجلة الإصلاح الزراعى تشق طريقها وسط الصعاب والصخور ، ويكفى ما حدث للمندوبين الذين انطلقوا إلى مناطقهم خلال الاستيلاء الأول فإنهم حينما وصلوا إليها وجدوا أمامهم أكواماً من المشاكل التى لابد لها من حلول عاجلة : عشرات من ماكينات الرى توقفت لأن عطلا مفاجئاً حدث بها ، أو لأن المالك أخطر شركات البترول التى يتعامل معها بأنه أقفل حسابه بعد الاستيلاء على الأرض ولم يعد مسئولا عن زراعتها وريها ، آلاف من الفلاحين المستأجرين أخذوا يطالبون بالسماد والبذور ونفقات الحرث والرى بعد أن

توقف كبار الملاك عن مساعدتهم وإمدادهم باحتياجاتهم وقالوا لهم : اذهبوا إلى الثورة ، والأدهى من ذلك أن الموسم الزراعى الجديد كان قد حل فعلا ولا سبيل إلى الانتظار أو الإمهال وأيضاً فإن عمليات التأجير تحتاج إلى موظفين ودفاتر وعقود ومعاينات بدلا من الدوائر والتفاتيش التى كانت تقوم بهذا العمل . وفى وسط هذا الخضم بحث مندوبو الحكومة فى جيوبهم فلم يجد الواحد منهم غير الخمسين جنيها التى أخذت تتبخر فى دقائق وبقى الحال كما هو فلم تصلح ماكينات الرى بالمنطقة ولم يصل الديزل والسولار إليها ، ولم تتحرك عصا الساحر لتحضر السماد والبذور . وأمطرت القاهرة بوابل من البرقيات وصلت جميعها وكأنها كانت على ميعاد وصيغت فى عبارة واحدة تطلب البذور والتقاوى والسلف أو المصاريف النقدية» .

رابعا : إدارة الأزمات

يحلو لى كثيراً أن أردد أن الفترة فيما بين حربى ٦٧ ، ٧٣ كانت من أهم فترات حياتنا المعاصرة لأن معدن الشعب العظيم قد ظهر فيها بل وازداد صقلاً وتميزاً . . وإذا أحببت أن أصور للقارئ مدى النجاح الذى تحقق فى هذه الفترة فسوف أجد أمثلة كثيرة فى قطاعات متعددة ، ومن هذه الأمثلة ماتم فى قطاع الزراعة مثلاً حيث استطاع هذا القطاع أن يتجنب الأزمات العاصفة التى تسبب اضطرابات شديدة فى موازانات الدولة وفى أقوات الشعب ، وليس هذا فحسب ولكن هذا القطاع استطاع أن يدبر أموره مع نقص الإيدى العاملة بسبب سياسات التجنيد والاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة وكلنا لاشك استشعر هذه المعانى ، ولكن سيد مرعى فى مذكراته يروى لنا ما هو أهم من ذلك ، وهو أن إنتاج مصر فى المحاصيل الغذائية الرئيسية وصل أقصى رقم له فى هذه الفترة . . وهكذا تتبلورلنا ملامح النجاح السياسى الحقيقى فى إدارة الأزمات ، وقد وجدت أن الفقرات التى تحدث لها سيد مرعى عن جهده فى هذا الجانب من جوانب الإدارى والتنفيذى تستحق منا قراءة متكررة ، لأنها لا تعترف بالفضل لشخص واحد ولكنها تعترف بفضل الشعب على الوطن ، كما أنها تنبئنا بصورة لا تحتمل اللبس ولا التلبيس عن القدرات الإدارية العالية للرئيس جمال عبد الناصر ومدى فهمه وتقديره لكثير جداً من التفصيلات التنفيذية التى كانت تقود فى النهاية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن وتماسك الجبهة الداخلية ، ولنطالع ما يرويه سيد مرعى حيث يلقى الضوء على بعض النماذج للعمل الشاق ثم يروى فيقول :

« . . . . كنت أحتفظ فى الوزارة بفرقة طوارئ ، هى فى أصلها فرقة مخصصة لمكافحة الجراد وترابط على شاطئ البحر الأحمر فى مناطق محددة يمكن أن يجيئنا منها الجراد كل سنة قادما من الشرق إلى الغرب . إن أفراد هذه الفرقة مهمتهم الدائمة هى الإقامة فى أماكن محددة على شاطىء البحر الأحمر لمراقبة الجراد ووضع الخطط لإبادته قبل أن يتجمع ويفاجئنا بهجوم كاسح على أراضى الوادى ، وكان أفراد هذه الفرقة يحتفظون بخيامهم التى يقيمون فيها ومعداتهم التى يعملون بها ، وهم مزودون بسيارات جيب ومعدات حديثة لمقاومة الآفات ، ومع أن مسئوليتهم أساسا هى عن مكافحة الجراد ، إلا أننى فى حالة اشتداد الإصابة بدودة ورق القطن . كما حدث فعلا

فى سنة ٦٨/ ٦٩ كنت أستعين بهم فورا حينما لا يسعفنى الروتين العادى بوسائل سريعة لمحاصرة الإصابة بالدودة . لقد تحولت فرقة الجراد هذه إلى فرقة طوارئ لمقاومة الدودة ، تتلقى أوامرها منى شخصياً وهم يتحركون إلى المنطقة المصابة خلال ساعات من صدور الأمر إليهم بذلك ، وهناك يقضون على الإصابة تماماً خلال ساعتين من وصولهم على الأكثر، ولهذا كنت أثق فى أفراد هذه الفرقة تماماً وأعتمد عليهم بدرجة كبيرة . ولكن حدث ذات مرة أننى تلقيت تقريراً بأن الإصابة بدودة القطن شديدة جداً فى إحدى مناطق السنبلاوين ، فأصدرت أمرى على الفور بأن تتحرك إليها فرقة الطوارئ هذه ، وأخبرتهم بأننى سأمر على المنطقة اليوم التالى مباشرة . وفى اليوم التالى ذهبت إلى المنطقة المصابة ، وطلبت رئيس فرقة الطوارئ ليخبرنى عن الإصابات ، فأخطرنى بما فعلوه فى اليوم السابق ، وأشارإلى منطقة واحدة لم يقوموا بالرش فيها لأنها سليمة من الإصابة » .

«وفجأة وجدت نفسى أصحب المشرف الزراعى وأذهب إلى هذه المنطقة السليمة التى أشار إليها ، فإذا بى أكتشف أنها أولا ليست سليمة وأنها ثانياً مصابة بشدة ، وهنا أمرت باستدعاء فرقة الطوارئ إلى هذه المنطقة . وخلال دقائق وصلت الفرقة ، وجاءنى رئيسها . وهو بدرجة وكيل وزارة . لكى يمد يده إلى مصافحاً ، وعند هذا الحد وجدت نفسى أرفض مصافحته ، وأستدير منصرفاً بعد أن قلت له أمام عشرات الفلاحين المتجمعين : إننى لن أمد يدى لإنسان كذب على مرة . وصعق الرجل من رد فعلى الحاد ولكن الوقت لم يسعفه لكى يرد بأى شىء لأننى ركبت سيارتى فوراً عائداً إلى القاهرة . وفى اليوم التالى أرسل إلى الرجل استقالته» .

«ودخل على زملاؤه من وكلاء الوزارة ينقلون لى تأثره الشديد من عدم مصافحتى له أمام الناس ، ومن أنه يرى أننى لو كنت قد قتلته لكان أهون عنيه من رفضى يده الممدودة . وعندما نبهه زملاؤه إلى أن الخطأ خطؤه لأنه لم يخبرنى بالحقيقة ، قال لهم إنه يعتذر عن ذلك لأنه لم يكن قد مر على تلك المنطقة بالذات وأراد أن يتفادى إعلامى بذلك عندما رأى حالة الإعياء والإرهاق التى كنت فيها . واحترت ، ماذا أفعل؟ إن هذا الرجل بالذات يتفانى فى أداء واجبه ، وهو مخلص تماماً فى عمله وقد أدى مهمات رائعة من قبل ، وأنا احتفظ له بمشاعر شخصية من الإعزاز والتقدير، ولكن سوء حظه شاء له أن يقصر فى مرة واحدة بعد ألف مرة . وجاء إلى زملاؤه من جديد يخبروننى أنه أصيب بحالة تشنج وأنه يبكى بكاء مراً ويصر على قبول استقالته لأننى أخطأت فى

حقه ، وقلت مندهشاً : سبحان الله ، لقد كذب على ، والآن أصبحت أنا المخطئ فى حقه لأننى لم أصافحه ؟ قالوا لى : كنت تفصله ، أو تنقله ، أهون عليه من أن تهينه علنا وأمام الناس ، بعد كل الرصيد الذى قدمه من الخدمات والأعمال » .

«وفى اليوم التالى دخلت إلى مبنى الوزارة ، وبدلا من أن أتجه إلى مكتبى ، ذهبت مباشرة إلى مكتب رئيس فرقة الطوارئ ، وفوجئ الرجل بأننى أمامه فنهض يحيينى وانطلق متأثراً وأجهش فى البكاء ، واعتذر عن خطئه الذى كان السبب فيه مرضه المفاجئ . ولكن قبولى لاعتذاره لم يرضه ، قلت له : ولكن ما الذى يرضيك ؟ رد قائلا : يرضينى أن تكلفنى الآن وفوراً بالتوجه إلى أى منطقة ، قلت له : ولكنك فعلا مريض ، قال : لو تخليت عن عملى ، وأنا أراكم جميعاً تتفانون فى أعمالكم فإن هذا سوف يزيدنى مرضاً ، وفعلا ، كلفت الرجل باستئناف عمله والتوجه إلى إحدى المناطق شديدة الإصابة ، فنزل من مكتبه مهرولا بسعادة من تلقى لتوه مليونا من الجنيهات !» .

ويعقب سيد مرعى بالقول :

« إننى أذكر هذه الواقعة لمجرد أن أوضح روح الأسرة التى بدأت تسودنا فى قطاع الزراعة ، والإحساس المشترك بأن الأرض أرضنا ، والإنتاج إنتاجنا والعائد نصيبنا ، والبلد هى قبل كل شىء بلدنا ، إن هؤلاء الذين عملوا معى ، لم يعتذروا بقلة الإمكانيات ، ولا بضآلة المرتبات ، ولا بصعوبة الظروف وكلها أشياء حقيقية فعلا ، ولكنهم أدركوا فقط أن بلدهم قد وضع أمام تحد ، وإن تفانى كل منهم فى أداء واجبه ربما يكون هو الأمل الأول والأخير فى اجتياز هذا التحدى . وأردت أن أقول هذا لكى أفسر فقط السر فى النتائج المدهشة التى حققها قطاع الزراعة لمصر فى السنوات الثلاث التالية ابتداء من عدوان يونيو سنة ٦٧ ، لقد قفزت مساهمة الزراعة فى الإنتاج القومى من ٩٥٠ مليون جنيه فى سنة ٦٧ / ١٩٦٨ إلى ٩٧٧,٧ مليون جنيه إلى ١٠٧٠ مليون جنيه فى السنتين التاليتين . ووصل إنتاج مصر من محصول القطن فى سنة ١٩٦٩ إلى ١٠ ملايين و ٨٠٠ ألف قنطار وهو أعلى رقم لمحصول القطن فى تاريخ الزراعة المصرية على الإطلاق . ووصلت المساحة المنزرعة أرزاً إلى ما يزيد على مليون فدان فى سنة ١٩٦٧ وهى أعلى مساحة زرعت فى تاريخ مصر ، وأعطت لبلدنا رقماً قياسياً ليس فى الإنتاج فقط ولكن أيضاً فى حصيلة التصدير من العملات الأجنبية » .

« وأستطيع أن أستطرد في ذكر الأمثلة لكى أتناول الأرقام القياسية التى حققناها فى إنتاج القمح ، والذرة ، والقطن ، والموالح ، وغيرها ، وأستطيع أيضاً أن أذكر الأرقام المؤثرة على حالة الرواج الاقتصادى الضخمة التى أحس بها الفلاح المصرى ، نتيجة لازدياد إنتاجه من ناحية ، ولزيادة أسعاره محلياً وخارجياً من ناحية أخرى ، وأستطيع أيضاً أن أضرب أمثلة بالأنواع الجديدة التى بدأنا نجربها من المحاصيل المختلفة ، كالقمح المكسيكى والقمح جيزة ١٥٥ وغيرهما ، وهى الأنواع التى ساهمت بشكل كبير فى زيادة إنتاجية الأرض المصرية »

« وأستطيع أيضاً أن أسجل فرحتى الضخمة عندما ذهبت إلى الرئيس جمال عبد الناصر ذات يوم أخبره بالنتائج الضخمة التى حققها ابتكار صنف جديد من القمح وهو جيزة ١٥٥ وفرحة الرئيس بهذه النتائج . ويومها قلت للرئيس جمال عبد الناصر ، إن هذا الخبير المصرى الذى ابتكر هذا الصنف من القمح معروض عليه وظيفة دولية فى الأمم المتحدة بمرتب سنوى يبلغ خمسين ألف دولار ، بينما هو لا يتقاضى كموظف فى وزارة الزراعة أكثر من مرتب شهرى يبلغ سبعين جنيها ، ألا ترى أنه يستحق مكافأة استثنائية رد الرئيس منشرحاً ، طبعاً ، طبعاً واصرفها له فوراً ، قلت له : هل أصرف ألفى جنيه مثلا ، ؟ قال جمال عبد الناصر : لا ، اصرف له عشرة آلاف جنيه ، قلت له : والآخرون ، الـ ٤٠٠٠ مشرف زراعى الذين ساهموا فى تحقيق أكبر رقم عرفته مصر من القطن ، هل تكافئهم؟ رد جمال عبد الناصر : إننى أعتبر أن ما قدموه لبلدهم يتساوى تماما مع ما يقدمه الجنود على خط الجبهة ، قلت له : إذن ، ماذا ترى ؟ رد جمال عبد الناصر : اعمل لى مشروعاً بمكافآتهم ، وقل لى الاعتماد المطلوب وأنا موافق ، وأعددت للرئيس المشروع . لقد كان يقضى بصرف مكافأة لكل مشرف زراعى تعادل مرتب شهر ونصف ، ورئيسه مرتب شهر ، ورئيس رئيسه نصف شهر ، وذهبت إلى الرئيس . وفى اليوم السابق لذهابى إليه حاملا المشروع كان الرئيس يلقى خطاباً عاماً وانتهزها فرصة لكى يوجه أكبر إشادة إلى العاملين فى قطاع الزراعة . كله ، من فلاح القرية إلى المشرف الزراعى إلى مهندس الرى ، ويعلن أمام الملايين أن العمل الاقتصادى لو سار بهذه الروح من الحماس و الإخلاص والتحدى ، فإن مصر منتصرة حتما فى كل معاركها . لقد ذهبت أشكر جمال عبد الناصر على هذا التقدير العلنى ، وأشكره أيضاً على إشادته المتكررة بقطاع الزراعة فى جلسات مجلس الوزراء . ولكن جمال عبد الناصر قال لى : سيبك من الكلام ده ، الكلام ما ينفعش ، فين

مشروع المكافآت ؟ وأخرجت للرئيس نسخة من المشروع أحملها فى حقيبتى ، وسألنى الرئيس : كم مبلغ الرصيد الذى تريده لهذه المكافآت ، وترددت قليلا ، قبل أن أقول ربع مليون جنيه . وأخرج جمال عبد الناصر قلمه ، ووضع على الفور تأشيرته الحاسمة : موافق ، ويصرف الاعتماد فوراً . وخرجت من مكتب الرئيس مباشرة إلى وزارة الزراعة ، لكى أنقل إليهم الخبر لأول مرة ، ومهما كتبت ، فإننى لن أستطيع أن أسجل مدى الفرحة التى ارتسمت يومها على وجوه كل العاملين فى قطاع الزراعة ، لم تكن الفرحة بسبب مكافأة إضافية فى الدرجة الأولى . ولكنها كانت فرحة كل مواطن يعطى لبلده مزيداً من الجهد ، لكى يجد فى النهاية أن بلده تعرف مقدار هذا الجهد ، وتشكره عليه . وبهذا المعنى فإن كلمة الشكر لا يمكن أن تقدر بمال » .

خامسا : قضية التنمية الزراعية

نتناول هنا وجهة نظر سيد مرعى فيما يتعلق بسياسات التعاون الزراعى والائتمان الزراعى كنموذج معبر عن فكره فيما يتعلق بسياسات التنمية الزراعية التى هى أحد جوانب التنمية فضلاً عن أنها تمثل السياسات التى بذل فى تنظيرها جهدا كبيرا تواكب مع إشرافه على تنفيذ قانون وسياسة الإصلاح الزراعى ثم مع توليه وزارة الزراعة نفسها مرتين فيما بين ١٩٥٧ ، و١٩٦١ وفيما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٢ ، ومع هنا فلابد أن نوضح أن هذا المجال ليس إلا مجالا واحدا من الجوانب المختلفة التى تكون فكر سيد مرعى فى قضية التنمية الزراعية ، ولكنه على كل حال مجال يتشعب ليتصل بالمجالات الأخرى فى نقاط التقاء كثيرة .

١- أهمية التعاون والائتمان التعاونى :

كان سيد مرعى بحق من رواد التعاون الزراعى ، وكان شديد الاقتناع بأهميته وجدواه ، وكان يعزو النجاح فى تطبيق الإصلاح الزراعى إلى ارتباطه بنظام تعاونى ، وكان هذا رأيه منذ البدء فى تطبيقه ، وليس هذا فحسب بل ببعد نظر شديد حريص على إنشاء كافة المؤسسات التعاونية ، ويكفينا أن نذكر إنشاء دار التعاون للصحافة والنشر دليلاً حيًا على هذا الاهتمام الذى وصل به إلى مجال الإعلام مروراً بالثقافة أيضًا ، وربما كانت أبرز فكرة سيطرت على سيد مرعى فى هذا المجال هى ذات الفكرة التى عبرت عنها الفقرة التى وردت فى «الميثاق» الذى قدمه الرئيس عبد الناصر للشعب والتى توضح هذه الفلسفة بوضوح ، وقد يكون كاتب هذه الفقرة هو سيد مرعى نفسه ، لنقرأ ما يقوله الميثاق : «إن الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الأرض إلى الملكية العامة ، وإنما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للأرض وتوسيع نطاق هذه الملكية بإقامة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء مع تدعيم هذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الإنتاج فى الزراعة من بدايتها إلى نهايتها . . »

وعلى عادة السياسى الذكى المؤمن بقيمة الكلمة وأهميتها ، والفاهم تمامًا لأهمية توثيق الأفكار النبيلة فى كتب متداولة ، وضع سيد مرعى كتابًا عن التعاون الزراعى ضم فيه كل وثائقه وقوانينه ، وقدم فيه بيانًا واضحًا وشرحًا مستفيضًا للفكرة نفسها وتبريراً كاملاً لكل الصيغ التى قدمتها الدولة من أجل تحقيق الفكرة . ولنا أن نقرأ مقدمته لهذا

الكتاب حيث يقول فى مطلعها :

«يجدر بنا أن نعتبر صدور القانون الجديد للجمعيات التعاونية الزراعية بداية مرحلة جديدة يدخلها التعاون الزراعى تاركًا خلفه عدة مراحل قطعها شوطًا بعد شوط ، وعانى فى خلالها من ضغوط ومعوقات عديدة ، كان أولها ضغط الرأسمالية الزراعية التى عاصرت نشأته الأولى ، وأرادت أن تستحوذ عليه وحققت إرادتها بالفعل لعدة سنوات ، ثم تتابعت بعد ذلك معوقات أخرى تراوحت بين السلبية من جانب التعاونيين إلى الاستغلال من جانب المنحرفين» وهكذا يبدو سيد مرعى وكأنه يعيد كتابة تاريخ التنمية الزراعية فى مصر المعاصرة بمثل هذه المقولة ، ولا يقف عند حدود الثناء على جهد بذل تحت قيادته أو فى فترة توليه الوزارة!

٢- التأصيل القانونى والمؤسسى لتطوير فكرة التعاون :

يبادر سيد مرعى فيشرح هدفه من الكتاب فى وضوح ملقيا الضوء فى الوقت نفسه على جهد وزارة الزراعة نفسها فى المرحلة السابقة على صدور القانون ، ويقول : «ولكى يكون هدف هذا الكتاب واضحًا - ابتداء من صفحاته الأولى - فإنه يصدر ليحقق غرضين معًا : الأول هو تعريف القارىء بنصوص قانون الجمعيات التعاونية الزراعية الجديدة مع تمهيد لها بعرض المناقشات التى جرت فى مجلس الأمة خلال نظر القانون مادة مادة ، والغرض الثانى - وهو لا يقل أهمية عن الأول - وهو عرض واقع التعاون الزراعى بالحالة التى سبقت صدور القانون ، ليدرك القارىء الحكمة من وراء كل نص فى القانون ، ويتبين أن كل مبدأ ورد فى هذه النصوص إنما تقرر ليعالج حالة واقعة بالفعل ، وخلال هذا العرض للحالة التى وصل إليها التعاون الزراعى فى الفترة السابقة على إقرار القانون الجديد ، فإن الكتاب يعرض أيضًا الحلول السريعة التى قدمتها وزارة الزراعة لمواجهة تلك الحالة والتى كان لابد منها فى حينها للقضاء على أسباب أكبر نسبة ممكنة من الأخطاء انتظارًا لصدور القانون الذى يضع العلاج الكلى للمشكلات دفعة واحدة» .

ويفيض المهندس سيد مرعى فى شرح هذه النقطة وكأنه يخاطب التاريخ فى الوقت الذى يخاطب فيه قراءه فيقول :

«وبعبارة أخرى نستطيع القول بأن هذا الكتاب إنما يصدر ليبين لنا كيف كان التعاون الزراعى ، وكيف نريد له جميعًا أن يصبح ، والتعاون الزراعى - كما كان - تتضح لنا

صورته من الفصول الأولى فى الكتاب وفيها شكل الواقع الذى لمسناه جميعًا فى الحركة التعاونية الزراعية فى سنواتها الأخيرة، أما التعاون الزراعى - كما نريد له جميعًا أن يصبح - فتتضح لنا صورته من القانون الجديد للجمعيات الزراعية والذى تتضمنه الفصول التالية، وبالمناقشات التى جرت فى مجلس الأمة حول المواد، ثم بنصوص المواد نفسها وبالمذكرة الإيضاحية المرافقة».

٣- أهداف التسويق الزراعى:

يشرح سيد مرعى الهدف من صدور القانون الذى تبناه حتى صدر، ولاشك أن لمثل هذا الشرح أهمية، فالمفترض أن التعاون يضع قانون نفسه بنفسه، ولكن حكومة الثورة كما ذكرنا فى موضع أخر تدخلت من خلال القانون أو تدخلت به فى فرض صياغات تعاونية كما سنرى، ولهذا فإن سيد مرعى يقول:

«لقد صدر القانون الجديد لينظم أهم وأضخم قطاعات التعاون فى جمهوريتنا وهو التعاون الزراعى، حيث تنتشر ٤٣٨٠ جمعية تعاونية زراعية فى قرانا ما بين أقصى شمال الوادى إلى أدنى جنوبه تخدم ما يزيد على ثلاثة ملايين من الفلاحين بهدف حمايتهم من الاستغلال وتوصيل خدمات الإنتاج إليهم فى سهولة ويسر بالمعدلات الاقتصادية وفى الأوقات المناسبة عملا على زيادة الإنتاج الزراعى وتقوية اقتصادنا القومى».

ويرسم سيد مرعى السبيل الذى تراه الدولة [فى ظل حكم شمولى] كفيلاً بالنجاح فى تحقيق الأهداف التى ترجوها للحركة التعاونية ومنها فيقول: «والآن ونحن بصدد إجراء انتخابات مجالس إدارات الجمعيات التعاونية الزراعية فى قرى الجمهورية كلها تنفيذاً لما جاء بالقانون الجديد، يجدر بنا أن نضع أمام أعيننا تجربة التشكيل التعاونى القائم فى هذه الجمعيات منذ سنوات. . . فمما لاشك فيه أن هناك عناصر مستغلة تسللت إلى هذه الجمعيات واحتكرت معظم خدماتها للمنفعة الشخصية مبتعدة عن المصلحة العامة التى قامت من أجلها التعاونيات الزراعية. . . وبجانبها عناصر أخرى انحرفت عن جادة الصواب وحادت عن الخط التعاونى، وخانت الأمانة التى حملتها فتلاعبت بمصالح الجماهير الكادحة المناضلة من أجل حياة أفضل حتى عمت الشكوى من الجمعيات التعاونية وفقدت ثقة الفلاحين فيها وأصبح تغيير بنيانها أمراً واجبًا وأملاً مرتقبًا. بيد أن هناك عناصر أخرى ممتازة من التعاونيين حازت ثقة مجتمعنا الريفى بما

قدمت له من خدمات تعاونية بأمانة وإخلاص».

ولكن سيد مرعى للأسف الشديد - لا يرشد جمهوره إلى السبيل للتغلب على هؤلاء المتنفعين، وإنما هو يقفز من هذه النقطة ليعود من حيث بدأ وكأنه يبرر ما انتهجه من سياسة وكان أولى به أن يقدم النموذج لجمهور الفلاحين فيما يتعلق مثلاً بالسبيل الأمثل لاختيار القيادات التعاونية، ولكنه يفضل أن يعود للحديث عن مبادىء نظرية، وليس فى هذا جديد فكل وثائق الثورة فى هذا العهد كانت تمضى على هذا النحو مستندة إلى قوة النظام القائم».

«وأمام هذه الأوضاع وغيرها مما تجمع لدينا من مشكلات التعاون الزراعى فى جمهوريتنا كان لابد لنا أن نعمل بسرعة لإعادة تنظيم البنيان التعاونى الزراعى باعتباره أحد الأسس الهامة التى يقوم عليها التطبيق الاشتراكى فى الزراعة فضلاً عن أنه وسيلة لخلق قيادات واعية تدعم اقتصادنا القومى بمقدرتها على التعرف على مشاكل الفلاحين واستكشاف حلولها».

وفى فصل تال يتحدث سيد مرعى بشىء من التفصيل عن دور الثورة فى نشر سياسات التعاون الزراعى فيبدأ بالحديث عن السبب الجوهرى الذى فرض الدعوة إلى وجود التعاون فيقول: «كان من بين أهداف قيام ثورتنا المجيدة القضاء على الإقطاع، وتوسيع قاعدة الملكية الزراعية، ونجاح هذه المواجهة الثورية لمشكلة الزراعة، هذه المواجهة القائمة على زيادة عدد الملاك لا يمكن تعزيزها إلا بالتوسع التعاونى الزراعى، وإلا بالتوسع فى مجالاته إلى الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة للأرض اقتصاداً نشيطًا..».

٤- آفاق التعاون الزراعى:

يتناول سيد مرعى الفلسفة التى نظرت بها الثورة إلى الإصلاح الزراعى، ويستشهد بالميثاق (الذى صدر فى ١٩٦٢) مع أن سيد مرعى كان قد أرسى هذه الفلسفة بالفعل منذ ما قبل صدور الميثاق بثمانى سنوات على الأقل ولكن هذا لا يمنع سيد مرعى السياسى المنتمى [أو الملتزم] بأن ينسب الفضل كله إلى فلسفة الميثاق وينقل عنه قوله:

« إن التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب، وإنما الآفاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة.. إنها تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعى الذى أثبتت التجارب نجاحه

الكبير، وتساير عملية التمويل التى تحمى الفلاح من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله وتصل به إلى الحد الذى يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الإنتاج. . ثم هى معه حتى التسويق الذى يُمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضًا عن عمله وجهده وكده المتواصل بالإضافة إلى أن قيام التعاون فى المجال الزراعى يقتضى أن تدعم الجمعيات التعاونية حيث يمتد نشاطها على الجبهة العريضة للفلاحين التى يمكن أن تعمل بها كما يقتضى أن تيسر لهذه الجمعيات وسائل التمويل الملائم لضخامة مسئولياتها حتى يمكن أن توجه جانبًا من عنايتها إلى تصنيع الريف».

٥- التعاون الزراعى فى خدمة الدولة :

يذكر سيد مرعى أن التعاون الزراعى من جهة أخرى ليس إلا الوسيلة المثلى التى تستطيع [الدولة] بها أن تحقق تنمية الإنتاج الزراعى، من الواضح جدًا أن سيد مرعى كان فيما يبدو مقتنعا تماما بشمولية الحكم، ووسائل هذه الشمولية فى تنفيذ التنمية من أجل مصلحة الدولة نفسها [وبالتالى: الشعب] وذلك حيث يقول :

«وقد رسمت الدولة سياستها للنهوض بالإنتاج الزراعى وتنميته ليحقق أهداف الخطة العامة للبلاد، وهى مضاعفة الدخل القومى كل بضع عشر عامًا معتمدة على الجمعيات التعاونية كأساس لتنفيذها وتحمل أعبائها. . بحسبانها تنظيمات شعبية تستطيع أن تقوم بدور فعال فى التمكين للديمقراطية وأنها معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها علاوة على أنها أقدر على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها».

ويؤكد سيد مرعى على الانتشار الواسع للجمعيات التعاونية الزراعية حتى إنها غطت كل أنحاء الجمهورية ويرى فى هذا الانتشار (بشىء من الاستنتاج المنطقى) نوعًا من التوحد فى الأهداف بين الدولة من ناحية والحركة التعاونية الزراعية من ناحية أخرى، وهو يتناول هذه الفكرة بصورة مجملة فيقول :

«وعلى هدى من تلك السياسة انتشرت الجمعيات التعاونية الزراعية فى كافة أنحاء الجمهورية فلم تعد هناك أرض زراعية لا تخدمها أو تخدم زراعها جمعية تعاونية زراعية نتيجة للمصلحة المشتركة بين الدولة، والجمعيات التعاونية، واتحاد أهدافها مع الحركة التعاونية الزراعية، والالتقاء الطبيعى بين السياسة العامة للدولة فى القطاع الزراعى وبين سياسة الحركة التعاونية الزراعية التى تستهدف الرفاهيتين الاقتصادية

والاجتماعية للمنتجين الزراعيين».

٦- التعاون الزراعى والسياسات الزراعية :

يصل سيد مرعى إلى القول بأن الجمعيات التعاونية طورت نشاطها بحيث أصبحت لها كلمة مسموعة ومؤثرة فى السياسة الزراعية وفى تنفيذ هذه السياسة :

«وبذلك أخذت الجمعيات التعاونية تبدى اهتمامًا بالسياسة الزراعية وتوجه نشاطها إلى ما يدعم أهداف هذه السياسة بعد أن كانت مجهوداتها تقتصر على القيام ببعض عمليات الائتمان البسيط الذى كان يستغل جزء غير قليل منه لسد حاجات استهلاكية ولا يوجه بأكمله للإنتاج الزراعى».

ولا يفوت سيد مرعى أن ينبه إلى الدور الذى قام به الإصلاح الزراعى (بقيادته طبعًا) فى تأسيس أولى الجمعيات التعاونية الزراعية، وهنا يجدر بنا أن ننقل فقراته التى تروى هذه النشأة التى جاءت طبيعية ومنطقية وذات جدوى مفيدة فى الوقت نفسه فى مجال ما يسمى «بالتعاون الموجه»، يقول سيد مرعى : «وكان صدور قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ حجر الأساس لتكوين جمعيات تعاونية للإصلاح الزراعى ممن آلت إليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة. وكانت هذه الجمعيات تجربة رائدة فى مجال التعاون الموجه المشرف عليه بمناطق الإصلاح الزراعى بقصد تمكين الملاك الجدد للأراضى الموزعة من مباشرة الإنتاج والتمويل اللازمين طبقًا لحاجات الأرض المملوكة وتوفير التنظيم والإدارة الفنية والارتفاع بمستوى الخدمة والعمل باستخدام الآلات الزراعية الحديثة كل ذلك فى ظل توجيه وإرشاد هادفين إلى زيادة الإنتاج وتنظيم الدورة الزراعية المناسبة دون المساس بالملكية الفردية المقررة المحددة وصولاً إلى مزايا الإنتاج الكبير الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى إمكان تنظيم وتجميع الاستغلال الزراعى حتى عم جميع الجمهورية عام ١٩٦٣ بعد أن تمت تجربته بنجاح بقرية «نواج» عام ١٩٥٩».

ويعطينا سيد مرعى فيما كتب بعض البيانات الإحصائية الهامة فيذكر أنه «تكونت بحكم قانون الإصلاح الزراعى حتى الآن ٦٦٣ جمعية محلية، ٥٦ جمعية مشتركة فى أراضى الإصلاح الزراعى إلى جانب جمعيات تعاون محافظتى كفر الشيخ وبنى سويف البالغ عددها ٤٢٩ جمعية محلية، ١٣ جمعية مشتركة ويبلغ عدد أعضاء هذه الجمعيات ٤٩٦٤٤٨ عضواً. . .

٧- السيطرة المركزية على التعاون الزراعى:

يذكر سيد مرعى أن الأمر اقتضى إنشاء سلطة مركزية أو أمانة مركزية تتولى قيادة وتنسيق عمليات التعاون الزراعى على مستوى الوطن كله، ولكنه يقدم لنا الأمر كما لو كان قد حدث بطريقة طبيعية وتلقائية جداً على الرغم من أنه يعرف أننا نعرف أن الحقيقة غير ذلك، ولكنه يتماشى مع ما كان سائداً من إضفاء «الشعبية» و«التلقائية» على تصرفات تقودها الدولة بنفسها فيقول:

«وعلى قمة التنظيم التعاونى للإصلاح الزراعى قامت الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعى لتتولى أعمال التوريد والتمويل وتنظيم التسويق التعاونى والتوسع فى مجالاته وأداء الخدمات والمشروعات العامة داخل القطاع مع توفير التوجيه والإرشاد ومباشرة تفتيش الرقابة على أعمال الجمعيات فى ظل المصلحة المشتركة المتبادلة بين هذه الجمعية وباقى جمعيات الإصلاح الزراعى».

كما يتحدث سيد مرعى عن نشأة نظام الائتمان الزراعى والتعاونى (على سبيل التجريب والاختبار أولاً) وما قابل هذه التجربة من مشكلات وتحديات وما قامت به الثورة وحكوماتها من أجل التغلب على هذه المشكلات بهدف إتاحة الانطلاق للحركة التعاونية، فيقول:

«وفى عام ١٩٥٦ عُدل قانون التعاون ليتيح للحركة التعاونية الزراعية انطلاقًا من القيود التى عاقت تقدمها تجاه أهدافها . . . وفى نفس العام وعلى ضوء نظام تمويل الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى بدأت تجربة الائتمان الزراعى والتعاونى فى بعض الجمعيات التعاونية الزراعية خارج مناطق الإصلاح الزراعى ثم تعميمه على جميع الجمعيات فى كافة محافظات الجمهورية عام ١٩٦١. وأساس هذا النظام قصر التعامل بالأجل مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى على الجمعيات التعاونية الزراعية وتيسير التعامل لزراع الأرض من المستأجرين دون اشتراط الحصول على ضمان المالك، وأن يكون التسليف بضمان المحصول، بجانب تطوير نشاط الجمعيات التعاونية الزراعية ليتجه نحو تكامل الخدمات الاقتصادية تبدأ بإعداد الأرض للزراعة وتنهض بالتسويق التعاونى للمحاصيل».

وهكذا نكتشف الآن ونحن نقرأ التاريخ حدود السرعة الرهيبة التى تم بها التحول بنظام الائتمان من التجريب إلى التعميم فى ٣ سنوات فقط وهنا يحدثنا سيد مرعى عن

الضمانات التى ارتأتها الدولة ضرورية لاستمرار النجاح فيقول :

«ولكى يأتى هذا النظام بالثمار المرجوة كان لابد أن يحاط بضمان يحقق هذا الأهداف وأن يقوم على عمد قوية تهنىء له النجاح ، من بينها قيام بنك التسليف الزراعى والتعاونى بمد الجمعيات التعاونية الزراعية بالمشرفين التعاونيين مع تعيين مشرف زراعى لكل جمعية مهمته الإرشاد والتوجيه الفنى الزراعى من تنظيم زراعة أراضى الأعضاء وحسن استغلال الأرض ، وتوجيه السلف والقروض لصالح الإنتاج ، بجانب هذا روعى توفير الرقابة الشعبية من جانب الأعضاء لتفادى إساءة استعمال السلف والقروض ، ومراقبة انتظام السداد من جانب المقترضين» .

وهكذا ترينا رواية سيد مرعى كيف أن الائتمان الزراعى أصبح بمثابة مؤسسة اقتصادية ومع التحفظ على النص السابق بذكر حقيقة فاتت سيد مرعى وهى أن المشرف الزراعى لم يكن يعين من قبل بنك التسليف بل من قبل وزارة الزراعة ، ولذلك فان توفير الإرشاد العلمى والفنى لم يكن من خلال البنك ، وإنما من خلال الوزارة التى كانت تقوم بهذا الأسلوب بتوفير الإرشاد العلمى والفنى الكفيل بالنجاح الإنتاجى على أساس علمى وهذا هو ما نسبه المهندس سيد مرعى إلى البنك من قبيل الاستطراد ليس إلا ، وأيما كان الأمر فقد كان هناك إرشاد علمى وفنى متكامل أو على الأقل كان هناك مشروع إرشاد فنى علمى متكامل ، سواء قامت به الوزارة نفسها أو البنك .

ويواصل سيد مرعى كما فعل من قبل فى تناوله للجمعيات الزراعية فيروى لنا نشأة المؤسسة التعاونية الزراعية (١٩٦٠) والتى كانت بمثابة اليد القابضة فى هذا النشاط فيقول :

«ورعاية من الثورة للتعاون وتقديراً منها لأهميته فى مرحلة التطوير الاشتراكى أنشئت المؤسسة التعاونية الزراعية عام ١٩٦٠ لتقوم برسم السياسة العامة.

٨- اعتراف غير كامل بسلبيات النظام الحكومى فى التعاون :

ومع هذا الحديث المفعم بالحب والفخر عن التعاون الزراعى ودور الدولة فى إنجاحة وتطويره والنهوض به فإن سيد مرعى لا ينكر السلبيات التى واجهت النظام التعاونى ويتحدث عنها فى شىء من الوضوح والصدق فيقول :

«لاشك أن الجمعية التعاونية عصب الإنتاج فى القرية . . . ومن الضرورى أن تقوم الصلة بين الفلاح وجمعيته التعاونية على أساس متين من الثقة المتبادلة حتى يتسنى

للزراع الاستفادة من الإمكانيات التى تتاح لهم عن طريق الجمعية، ويقضى على المشاكل التى يشكو منها الزراع والتى ينتج أغلبها من تركيز جميع الأعمال الخاصة بالإقراض والإشراف الزراعى فى مجلس إدارة الجمعية والمشرف الزراعى، وهى عمليات ضخمة تأثرت بالطبع بالانحرافات المتعددة التى ظهرت فى الجمعيات التعاونية بين وقت وآخر مما أطاح بثقة الأعضاء فى جمعيتهم التعاونية. . . ومما لا ريب فيه أن نجاح الجمعية فى أداء رسالتها إنما يتوقف على مدى إخلاص مجالس الإدارات وفاعلية الرقابة على أعضائها. . . كما أن فشلها إنما يرجع إلى تهاون مجالس الإدارات وإهمالها فى أداء المطلوب منها أو انحرافها».

وهكذا يرجع سيد مرعى (كعادة أقطاب الشمولية) أسباب المشكلات إلى الجمعيات نفسها ومجالس إدراتها ويرمى بالكرة فى ملعب الجماهير، ولكنه مع هذا يعطى دوراً للدولة كسلطة فى دراسة الأمور من أجل البحث عن الحل!! فيقول: «ولذلك تطلب الأمر إجراء دراسة شاملة للجمعيات الحالية تستهدف البحث عن سبل تفادى هذه الانحرافات والقضاء على أسبابها».

«ومن أهم المشاكل الرئيسية التى واجهت الجمعيات التعاونية مسألة ضبط حسابات أعضائها وضرورة وضوحها لهم ليتبين لكل مزارع موقفه المالى، وعدم وجود مخازن بالجمعيات كما أن كثيراً منها أصبح لا يشكل وحدة اقتصادية يمكن أن تتحمل بمصاريف الإدارة والتنظيم السليم. . هذا بالإضافة إلى ضعف الرقابة والإشراف على الجمعيات التعاونية الزراعية بجانب سوء استعمال القروض الممنوحة للجمعيات والأعضاء وتوجيهها وجهة استهلاكية مما أثر على الإنتاج وضاعف من ظاهرة التخلف عن السداد علاوة على سلبية كثير من مجالس الإدارات لعدم إلمامهم بمبادىء وأسس التعاون لأنهم لم يتلقوا التدريب الضرورى للعاملين فى هذا المجال».

ومن الواضح لنا جميعًا أن هذه العيوب والمشكلات أصبحت تهدد الجمعيات كالثقوب الكثيرة التى تملأ الثوب حتى ليكاد يفقد وظيفته فى ستر صاحبه. ويستطيع كلٌّ منا اليوم أن يستعرض عضلاته الفكرية فيحدث الناس أن الخطأ كان فى التخطيط المركزى الذى لم يراع الفطرة البشرية وآليات السوق. . . إلخ. ولكن الذى لا ينبغى لنا أن نغفله هو أن التحول الاشتراكى كان مرحلة من مراحل نهضتنا المعاصرة استفدنا منها ومن سلبياتها على أى حال من الأحوال. وربما مثلت تجربة سيد مرعى «دون غيره» فى مجالات أخرى أقل التجارب التعاونية تأثراً بالاشتراكية.

سادسا : قضية العدالة الاجتماعية

يمكن لنا ان نتناول فهم سيد مرعى لهذه القضية الحيوية على مدى صفحات طوال ، ويمكن لنا أن نوجز فنقول إنه فهم متأثر بالطبع بالميول الاشتراكية التى بدأت تسيطر على بعض فكره منذ شبابه ثم (اجتاحت) هذا الفكر بحكم ممارسة سياسية واسعة فى عهد جمال عبد الناصر ، ولكنى وجدت أن هناك نقطة هامة تغنينا تمامًا عن كثير جداً من الصفحات والفقرات ، فقد كان سيد مرعى منذ مرحلة مبكرة حتى قبل الثورة يعتقد فى ضرورة تنفيذ الإصلاح الزراعى على نحو ما نفذ بالفعل حتى وإن يكن هو الرائد الفكرى لهذا التحول ، وكان يرد فى وضوح وقوة على مهاجمى فكرة الإصلاح الزراعى وأولئك الذين كانوا يحبذون فكرة فرض الضرائب التصاعدية بديلا عنه ، وها هو فى مقدمة كتابه «الإصلاح الزراعى فى مصر» (الطبعة الأولى ،١٩٥٧) يقول فى وضوح شديد :

«ولكن الأخذ بهذا النظام - يقصد الضريبة التصاعدية - لا يقضى على العيوب السياسية التى تصاحب عادة تجمع مساحات كبيرة من الاراضى فى أيد قليلة والتى عانت منها مصر كثيراً بعد نشأة النظام النيابى فيها ، ولو أننا تتبعنا أغلبية النواب والشيوخ الذين اعتمدت عليهم حياتنا البرلمانية فى ربع القرن الأخير لوجدنا أسراً معينة احتكرت هذه الكراسى وتقاسم أفرادها النظام الحزبى ، معتمدة على ملكية الأرض أى ملكية مصادر الرزق لسكان الريف من الناحيتين . . وما كان لحرية الرأى الانتخابى أن ينشأ وينمو فى ظل الإقطاع . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن أى ضريبة تفرض على مالك الأرض إنما يدفعها فى النهاية المستأجر بزيادة القيمة المفروضة عليه وضرب مثلاً بارتفاع أسعار القطن» .

وإذا كان لنا أن نتناول فهم سيد مرعى لهذه القضية من جانبها التطبيقى فاننا سنجد أمامنا نموذجًا واضحًا لدوره فى تطبيق الإصلاح الزراعى ، ومع أن الصعوبات التى واجهت تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى كانت صعوبات إدارة إذا جاز الوصف فإن هذه الصعوبات فى حقيقة الأمر كانت انعكاسا لمدى القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية بقدر ما كانت انعكاسا أيضا لمدى القدرة على تطبيق أى تشريع يهدف إلى العدالة الاجتماعية . . وفيما بين هذين المعنيين تتراوح قدرة السياسى على فهم الوسائل الكفيلة له بتحقيق هدفه من تطبيق التشريع ، وبتحقيق قدرته على تطبيق التشريع ،

ولهذا فإنى سأنقل للقارئ بعض الفقرات التى يصور بها سيد مرعى فى كتابه «أوراق سياسية» طبيعة المشكلات التى واجهت الإصلاح الزراعى والتى كانت فى نفس الوقت تواجه العدالة الاجتماعية فى صميم المشروع الهادف إليها. وفى رأيى المتواضع أن مهمة الإصلاح الزراعى لم تكن سهلة ، وإذا كان من الممكن استلام الأراضى تطبيقا للقانون ولو بالقوة الجبرية فإن الصعوبة الحقيقية كانت فى إدارة هذه الأراضى بعد نزعها من أصحابها الذين كانوا ينفقون عليها ولايبخلون باستثماراتهم فيها ، ومما لاشك فيه أن المشكلات من هذا النوع كانت كثيرة جداً ، ولهذا فإننا لانبالغ إذا قلنا إن الخدمة التى قدمها سيد مرعى لوطنه فى إدارة هذه العملية كانت ذات مستوى رفيع من الفهم والتفانى وحسن الأداء ، وسوف نبدأ فى إطلاع القارئ فى الفقرات التالية على بعض الأمثلة التى تنبئنا عن طبيعة المشكلات التى واجهها جهاز الإصلاح الزراعى ، وليس معنى هذا أننا نقر له بكل ما يرويه ، ولكن القارئ المدقق يستطيع أن يقرأ فى هذه الرواية كل ما يدله على طبيعة المشكلات دون أن يكلف نفسه الاعتراف لسيد مرعى أو لغيره بالفضل الوافر فى هذه المهمة .

يقول سيد مرعى :

« . . . . . وإلى جانب ذلك كانت هناك الأراضى التى نالت بعض العناية من ملاكها السابقين ، ولكن كان ينقصها الكثير من وسائل الإنتاج السليم » .

ثم يعدد صور المشكلات

(١) « وكانت هذه الأراضى تتفاوت فى مقدار حاجتها للإصلاح - خصوصا فيما يتعلق بإعادة تنظيم الرى - بعد أن احتفظ الملاك بأحسن الأجزاء وأسهلها فى الرى . ونموذج ذلك الوضع فى أراضى البدراوى ، ومن هنا كانت مشاكل الرى من أهم المشاكل التى واجهتنا فى مناطق درين وبهوت والمنشية وسريرة واستنفدت الكثير من الجهد والعمل خلال فترة الانتقال ، ويكفى أن أسوق مثالا واحدا فى زراعة نجع حمادى حيث اقتضت عملية التنظيم شق ترعة وسط أملاك الأهالى - وكان المالك الكبير قد عجز عن ذلك برغم سطوته وجبروته - ولكن تم شق الترعة برضاء الأهالى جميعا بعد أن تفهموا أن مصلحتهم فى هذا العمل ، وبذلك أنقذنا مساحة كبيرة من الأرض كانت لا تزرع إلا مرة واحدة فى السنة - الزراعة الشتوية - رغم وجود الجسور حولها وإعدادها للرى الصيفى وسط أراضى رى الحياض من كل جانب » .

(٢) « وكانت هناك أيضا الأراضى التى تسلمها الإصلاح الزراعى متناثرة فى

أراضى ملاك آخرين ، وهذا النوع هو ما كان يملكه كبار الملاك الذين كان هدفهم الاستيلاء على أى أرض تصل إليها أيديهم بين الأهالى وبهذه الطريقة كانت ملكيتهم تمتد شيئا فشيئا كالأخطبوط وباستخدام أساليب متنوعة وملتوية كانوا يتملكون المزيد من أراضى الفلاحين ، وكانت مهمة الإصلاح فى مثل هذه الحالات توحيد المساحات المتقاربة عن طريق البدل مع أصحاب الأراضى المجاورة» .

(٣) « وكانت هناك الأراضى التى تسلمها الإصلاح متناثرة فى أراضى الحياض - ومثال ذلك بعض الأراضى فى مناطق أسيوط وسوهاج وملوى ونجع حمادى وأرمنت - وكانت مهمة الإصلاح فى هذه الحالات هى إعدادها للزراعة الصيفية وتوفير ماء الرى الارتوازى أو الرى النيلى بطريقة منظمة كما حدث فى مشروعات نجع حمادى ودلجا « ملوى » والديدمون « أرمنت » .

(٤) « وفوق ذلك كانت الأرض البور - سواء المتناثرة فى الأراضى الصالحة للزراعة أو الممتدة لمساحات كبيرة - وكان المطلوب من الإصلاح أن يقوم بزراعة أكبر قدر منها ووضع خطة لاستصلاح المساحات المتبقية من تلك الأراضى البور » .

« وهكذا كانت فترة الانتقال أحرج مرحلة مر بها الإصلاح الزراعى ، لأنها تغيير شامل للخريطة فى ريف مصر ، وانتقال من وضع إلى وضع آخر ، وكانت سياسة الإصلاح الزراعى تقوم على مبدأ أساسى وضعته أمام عينى هو : مراعاة مصلحة الإنتاج وزيادته إلى جانب مراعاة الظروف الإنسانية فى معاملة الفلاحين ، وواجهنا «حربا باردة » من كبار الملاك الذين كانوا يتوقعون فشل الإصلاح الزراعى وكانوا يطلقون الشائعات التى تقول : إن تفتيت الملكيات الكبيرة سيؤثر على الإنتاج ويضعف إمكانيات الزراعة . وكان الرد العملى على ذلك هو تنظيم الدورة الزراعية . على نطاق واسع مع مراعاة ظروف كل منطقة واحتياجاتها وإمكانياتها ، وإلى جانب ذلك كان الإهمال والنقص واضحين فى معظم الأراضى المستولى عليها ، وكان من الضرورى اتخاذ إجراءات عاجلة لزراعتها فى المواعيد المناسبة وتم سد النقص فى آلات الحرث وماكينات الرى وتدبير الماشية اللازمة فى كل منطقة ، أما المشروعات الرئيسية سواء للرى والصرف أو للخدمة والمبانى فقد وضعت تحت الدراسة المتمهلة والدقيقة» .

« وكانت الخطوة التالية بعد أن تغلب الإصلاح الزراعى على معظم المشاكل وتخطى أخطر الصعاب فى فترة الانتقال هى : تأجير الأرض للذين كانوا يزرعونها أو يستأجرونها وكانت هذه الخطوة بمثابة التمهيد لانتقال الملكية إليهم عند البدء فى توزيع

الأراضى ولكننا اصطدمنا بعقبة التحقق من الزراع الحقيقيين الذين يستحقون الأرض . بدون تداخل الوسطاء والسماسرة . وكانت العملية صعبة وشبه مستحيلة لعدم وجود البيانات المثبتة فى الدفاتر والسجلات الخاصة بالدوائر أو عند كبار الملاك لذلك حدثت محاولات للتلاعب» .

« وقد كانت هناك محاولات لخداع الإصلاح الزراعى من جانب كبار الملاك والوسطاء حتى يتم تأجير الأراضى وتوزيعها على رجالهم ومحاسيبهم ، وعلى سبيل المثال ما حدث فى منطقة « المطاعنة » عندما تمكن هؤلاء الوسطاء من زراعة خمس أراضى القصب تحت أسماء فلاحين صوريين ، ولكن اللعبة انكشفت لنا وتمكنا من حصر هذه الأسماء الصورية » .

هكذا استطيع أن أقول إن مثل هذه المصاعب وبخاصة تلك التى ذكرناها فى الفقرة الأخيرة كانت كفيلة بإجهاض كل محاولة لتطبيق الإصلاح الزراعى . . أقول هذا وأنا أمد بصرى على مشروعات كثيرة قائمة فى العقد الحالى وهى فى واقع الأمر قد تحقق نتائج اقتصادية ، ولكنها لم ولن تحقق النتائج الاجتماعية المرجوة لأنها لا تتجاوز المصاعب التى تثيرها عملية التحول ، ولا تستجيب لتحقيق العدالة الاجتماعية وما شابهها من أهداف فى ظل تركيز الحرص على تحقيق النجاح الاقتصادى أو الاعلامى فحسب .

سابعا: قضية السلام

على الرغم من أن سيد مرعى كان من أبرز معارضى زيارة السادات للقدس، وهى المعارضة التى بقى سرها فترة فى أوساط قليلة قريبة من السلطة ثم ذاع، وإلى الحد الذى اعتذر فيه عن عدم مرافقة الرئيس السادات فى رحلة القدس الشهيرة، إلا أن سيد مرعى بمبادرة من نفسه عاد منذ منتصف الثمانينات ليقول إنه كان على خطأ فى هذه المعارضة وعلى الرغم من معارضة سيد مرعى مبادرة السلام إلا أنه شارك بعد ذلك فى عملية السلام، وقد كان سيد مرعى أبرز أعضاء الوفد المصرى فى مباحثات السلام (فبراير ١٩٧٨) وفى هذه المباحثات كانت لسيد مرعى وجهة نظر لم يسجلها لنا لأن مذكراته كانت قد نشرت قبلها، ولكن وزير الخارجية الأسبق محمد إبراهيم كامل تحدث عن وجهة نظر سيد مرعى بالتفصيل فى كتابه «السلام الضائع فى الشرق الأوسط».

وفى روايته لآراء سيد مرعى يعترف محمد إبراهيم كامل بأن سيد مرعى فيما انتهجه من آراء كان يعكس رأى قطاع كبير من الشعب المصرى وهذه ملحوظة طيبة من محمد إبراهيم كامل الذى لم يكن بالطبع يجهل أهمية مثل هذه الرأى، ولكنه كان يرى (شأن كل الدبلوماسيين) أن للتفاوض أصولا وتكتيكات أخرى.. وكان محمد إبراهيم كامل مقدرا للدوافع التى دفعت سيد مرعى إلى هذه الآراء كخوفه من اتساع الاستيطان الإسرائيلى.. الخ)، ولهذا فإنى أعتقد أن خير ما يقال فى الحديث عن فكر سيد مرعى فى هذه الناحية أن ننقل ما كتبه محمد إبراهيم كامل بنصه:

وفى فصل يحمل «الخطر من الداخل» من كتابه «السلام الضائع فى الشرق الأوسط» تحدث محمد إبراهيم كامل عن دور غير مشهور على الإطلاق لسيد مرعى فى رحلة السلام، وقد حدث هذا عندما كان سيد مرعى عضواً فى الوفد المصرى (فبراير ١٩٧٨) إلى المفاوضات مع الجانب الإسرائيلى فى الولايات المتحدة الأمريكية.

يقول محمد إبراهيم كامل:

«وفى يوم ٧ فبراير (شباط) كنت فى بلير هاوس وعند دخولى لإحدى الغرف

وجدت سيد مرعى رئيس مجلس الشعب وعضو الوفد المصرى جالسا إلى جوار الدكتور أشرف غربال سفيرنا فى واشنطن والذى كان منهمكا فى الكتابة . . وسألت أشرف عرضا عما هو منهمك فى كتابته فرد المهندس سيد مرعى بأنه يعد مذكرة بما دار بينه (أى سيد مرعى) وبين برجنسكى مستشار الأمن القومى للرئيس كارتر فى الصباح (وبحضور أشرف غربال) بشأن وضع أسس الاتفاق على الاستراتيجية المصرية الأمريكية فى الأسابيع القادمة . ولم أرد على سيد مرعى وإنما وجهت اللوم للسفير على قبوله المشاركة فى مثل هذه المقابلة دون أخذ رأيى ، وهو يعلم أنه ليس من شأن سيد مرعى مناقشة مثل هذه المواضيع . ورد أشرف بأن سيد مرعى هو الذى دعاه ولم يكن يعرف الغرض من المقابلة . ورد المهندس سيد مرعى بأنه لم يقصد التدخل فى اختصاصى وأجبته بأنى لا أتدخل فى عمل أحد ولا أحب أن يتدخل فى عملى أحد وإن تدخله هذا يعقد الأمور فى عملية معقدة فى حد ذاتها » .

« وعندما اطلعت على الاتفاق المبدئى الذى تم بين المهندس سيد مرعى وبرجنسكى ثارت ثائرتى . فقد كان معنونًا باسم : «إستراتيجية للأسابيع القادمة» . . وينص على ما يلى :

١ - يجب التوصل إلى إعلان مبادىء بأسرع ما يمكن حتى يتسنى توسيع دائرة المفاوضات الحالية لتضم الأردن وممثلين عن الشعب الفلسطينى وسوريا ولبنان بغرض إنجاز تسوية شاملة لنزاع الشرق الأوسط .

٢ - التوصل إلى اتفاقية بشأن سيناء تتضمن على وجه الخصوص حكما بسحب المستوطنات تطبيقا لاحترام سيادة مصر ووحدتها الإقليمية .

٣- دور الولايات المتحدة الأمريكية الآن هو تعديل الموقف الإسرائيلى فيما يتعلق بما هو مذكور أعلاه توقيعها وباقى الموضوعات الخاصة بسيناء بما فيها المناطق المنزوعة السلاح ستعالج مباشرة بين مصر وإسرائيل .

٤ - يجب التوصل لاتفاقية سيناء بأسرع وقت ممكن . . وتعلن مبادئها التى تتفق عليها مصر وإسرائيل ، أما توقيعها فسيتم فى تاريخ لاحق يتفق عليه بعد إعلان المبادىء وهذه الاتفاقية لن تشكل حلاً منفرداً .

٥- بعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى القادمة لواشنطن ستقدم مصر ورقة تتضمن

وجهات نظرها بالمبادىء لتسوية وجوه أخرى متعلقة بالمشكلة الفلسطينية والضفة الغربية وغزة والقدس.

٦- ومن المتوقع أن الولايات المتحدة ستقدم على ضوء الأوراق الإسرائيلية والمصرية وجهات نظرها واقتراحاتها لكيفية تحقيق حل عادل لمشكلة الضفة الغربية وغزة.

٧- وفيما يتعلق بالضفة الغربية ستتضمن الورقة المصرية:

أ- فترة انتقالية تحدد مدتها بواسطة الأطراف المعنية وتنتهى بممارسة حق تقرير المصير.

ب- تعتقد مصر أنه بعد الاتفاق على إعلان المبادىء والتوصل لاتفاقية بشأن سيناء يقوم ممثلو الشعبين الفلسطينى والأردنى مع الأمم المتحدة وإسرائيل بمفاوضات تتعلق بالضفة الغربية.

٨- وتخضع غزة لنفس المفاوضات بين مصر وممثلى الشعب الفلسطيني وإسرائيل والأمم المتحدة.

٩- تستطيع سوريا من جانبها الدخول فى مفاوضات مماثلة بشأن الجولان.

١٠- ستشترك المملكة العربية السعودية مع مصر والأردن وممثلى الشعب الفلسطينى والأمم المتحدة فى مفاوضات بشأن مستقبل القدس.

١١- كل هذه المفاوضات ستعالج موضوعات الانسحاب من جميع الأراضى وكذلك موضوعات الأمن المتبادل بين إسرائيل وجيرانها العرب ».

« وفى المساء توجهت إلى غرفة نوم الرئيس السادات فى بلير هاوس وكان يجلس معه المهندس سيد مرعى فأخبرته أمامه بما أقدم عليه المهندس سيد مرعى من تفاهم مع برجنسكى على أمور غاية فى الخطورة، وقدمت له صورة الورقة المعدة بينهما دون أن يأخذ رأيى أو ينسق معى. وذكرت أنه لو قام عضو فى الوفد بمثل ذلك فسنصل إلى أوضاع غريبة وسنفقد احترام الجانب الأمريكى ».

وبعد عدة صفحات يحلل محمد إبراهيم كامل هذا الموقف بقدر كبير من التحامل المقبول أو المبرر على سيد مرعى وعلى تفكيره فى هذه القضية فيقول:

«كان ما يرمز إليه موقف المهندس سيد مرعى فى لقائه مع برجنسكى مصيبة لا أملك حيالها دفاعا ولا أستطيع لها علاجا حيث إن الخطر كان يترعرع داخلنا نحن. كانت بذوره كامنة فينا. كان المهندس سيد مرعى مقتنعا بخطورة أن يطول أمد الاحتلال الإسرائيلى لسيناء بعد أن اتخذ طابع الاستيطان الإسرائيلى التقليدى بإنشاء العديد من المستوطنات فى رفح والعريش وأنحاء أخرى من سيناء، وقد ضاعف من مخاوفه ما أعلنته إسرائيل عن عزمها على تكثيف المستوطنات وإقامة مستوطنات جديدة فى سيناء بعد اجتماع الإسماعيلية وقبل اجتماع اللجنة السياسية فى القدس، والحق أنه لم يكن يخفى ذلك فقد شرح وجهة نظره فى اجتماع مجلس الأمن القومى قبل سفر الوفد المصرى فى اللجنة السياسية للقدس كما رددها فى بعض أحاديثه معى، ولم يكن هذا يعنى عدم اهتمامه بمصير سائر الأطراف العربية من ضحايا العدوان الإسرائيلى، وإنما كان يعنى ببساطة الجانب الأولى بالنسبة لمصر. . وأنه إذا فقدت مصر سيناء من جراء تشعب جذور المستوطنات الإسرائيلية فيها فإن ذلك بالتالى يضعف فاعلية مصر - كبرى الدول العربية - مستقبلا فى مساندة العالم العربى فى حل سائر أوجه المشكلة».

ويعقب محمد إبراهيم كامل على رأى سيد مرعى الذى لخصه - فيما سبق - مبديا رأيه هو فيما يتعلق بالعمق الاستراتيجى للصراع العربي الاسرائيلي فيقول:

«وكنت ومازلت أرى غير ذلك وأعتقد أن مستقبل مصر المفتوح الآفاق فى هذه البقعة من العالم مرتهن بتسوية النزاع العربى الإسرائيلى، تسوية شاملة متكاملة تحقق السلام والاستقرار فى المنطقة. وأن مكانتها ورخاءها وازدهارها لن تصل إلى القمة إلا وهى رابطة عالم عربى متضامن ومتعاون تنتمى إليه بأوثق الروابط ويملك إمكانيات هائلة وهو مجالها المؤثر. وعلى العكس فإن انزلاقها إلى حل منفرد سيؤدى إلى وقوعها فريسة لاضمحلال وتدهور أدبى ومادى ومعنوى لا قرار لهما. وتدخل فى زمرة الدول ممسوخة الوجه التى لا تقدم ولا تؤخر وتصبح ترسا فى آلة الولايات المتحدة الضخمة تسخرها وتوجهها حسبما تشاء. . ولم تخلق مصر من أجل ذلك».

ويضيف محمد إبراهيم كامل بأمانة شديدة وبوضوح فكر يحسب له قائلا:

«ولم تكن الخطورة فى رأى سيد مرعى المنفرد - صحيح أنه رئيس مجلس الشعب وهو بحكم صداقته للرئيس أنور السادات ومصاهرته له واتصاله اللصيق به وما يتمتع به من شخصية يمكن أن يؤثر على الرئيس أنور السادات - ولكن الخطورة فى أن رأيه كان يعكس جانبًا كبيراً من الرأى العام المصرى لسبب أو لآخر.

وليس لى من تعليق على كل هذا الذى رواه محمد ابراهيم كامل وارتآه إلا أن أذكر للقارىء أن آراء سيد مرعى فى هذا الموضوع لم تكن إلا صدى عميقًا لتجربته الاليمة قبل (٣٠ عاما) بالتمام والكمال حين كلفه النقراشى باشا باستطلاع الأوضاع فى فلسطين قبيل حرب ١٩٤٨ ويومها لخص سيد مرعى موقفه بأن « كارثة محققة على وشك الوقوع » ، لهذا فقد كان هذا الرجل حساسا إلى أقصى درجة تجاه مستقبل أرض بلاده ويخشى بالطبع أن تتعرض لنفس المصير السابق الذى تعرضت له فلسطين فى ١٩٤٨ ، ولهذا فإن المهم أن نقرأ ما رواه هو نفسه عن مهمته المبكرة جداً فى فلسطين فى كتابه « أوراق سياسية » حيث يقول :

«وكنت أتوقع أن يكلمنى النقراشى فى أى موضوع ماعدا فلسطين ، فقد كانت أبعد ما يكون عن الموضوعات التى نتحدث فيها عادة ، ولذلك كانت مفاجأة بالنسبة لى عندما أخذ يشرح لى نشاط الوكالة اليهودية فى فلسطين فى عملية شراء الأراضى وعلى نطاق واسع وإقامة المستعمرات الجديدة للمهاجرين اليهود. ووسط الحديث كلفنى النقراشى بأول مهمة سياسية خارج الحدود وقال لى : أريدك أن تسافر الى فلسطين فوراً ، وقد اخترتك بالذات لأنى أعرف اهتمامك بالزراعة ، والموضوع الذى أطلب منك دراسته هو أنواع المزارع التى يقيمها اليهود ، وكيف يديرون المستعمرات ؟ وكذلك نشاط الوكالة اليهودية ؟ وحالة العرب وموقفهم من هذا الغزو الصامت لأرضهم ؟» .

« وطلب منى النقراشى أن أسافر على نفقتى الخاصة ، وعلى شكل زيارة عادية حتى لا ألفت النظر إلى حقيقة المهمة السرية ، وطلب منى أيضاً أن أتكتم موعد السفر . وكان الجو بارداً ، وركبت القطار إلى فلسطين وكان الخط الحديدى يمتد من القاهرة إلى القدس عبر سيناء وغزة ، ولم آخذ معى سوى معطفى وحقيبة واحدة ، وكنت أسرح بخاطرى عبر النافذة والقطار يغادر رفح ـ آخر نقطة على الحدود المصرية ـ ويدخل أرض فلسطين وأخذت أسجل فى رأسى كل ما ألاحظه خلال الطريق ، وعندما نزلت فى محطة القدس كان الجو قارس البرودة ، وعبثاً حاولت البحث عن أى شيال أو عربة كى أذهب إلى فندق الملك داود» .

« وبعد قليل عثرت على رجل فلسطينى معه عربة يحمل فيها فخدة من اللحم وعرضت عليه أن يوصلنى إلى الفندق وفهم أننى غريب ورحب بى ، وأخذ الحقيبة

والمعطف ووضعهما بجوار اللحم ، وتجاذبت معه أطراف الحديث وعرفت منه ملامح الأحداث الجارية وقتها فى القدس . ولم أكد أدخل غرفتى فى فندق الملك داود حتى اتصلت بالقنصلية المصرية وكان الدكتور محمود فوزى هو القنصل المصرى فى القدس - وأوضحت لهم أن اهتماماتى تنحصر فى الناحية الزراعية وأن هدفى من الزيارة هو دراسة المزارع اليهودية ونظمها والوسائل المستخدمة فيها والفارق بينها وبين المزارع التى يملكها العرب ، وكان هدفى أن لاتكشف عيون الوكالة اليهودية وآذانها حقيقة مهمتى الرسمية وقدمت نفسى بصفتى مهندساً زراعياً واستطعت من خلال ذلك الاطلاع على كل شىء فى الكيبوتر . وكنت أرى وأسمع ما يدور فى فلسطين - على الطبيعة - وبعد جولتى الأولى فى المزارع اليهودية ومحطات البحوث الزراعية أيقنت أن المسألة أخطر بكثير من التقارير التى وردت إلى النقراشى وكانت السبب فى رحلتى لتقصى الحقائق حول التوسع اليهودى ودور الإنجليز وموقف الفلسطينيين » .

« كان التفوق اليهودى واضحاً فى مزارعهم وفى الطرق التى يتبعها المزارعون اليهود وكان التخطيط اليهودى يرمى إلى أبعد من مجرد إقامة المستعمرات والمزارع الجماعية وكان الهدف النهائى من وراء ذلك كله : وضع الأساس للدولة اليهودية ، وكانت هذه هى النتيجة التى خرجت بها من جولتى على مدى ١٥ يوماً فى أرجاء فلسطين . وحتى أكون منصفاً فقد كانت هناك مزارع عربية على مستوى جيد ولكن فى الغالب كانت المزارع اليهودية متقدمة أكثر فى الآلات وطرق الزراعة ، وكان سبب ذلك التفوق أن الإعانات والتبرعات تتدفق على الوكالة اليهودية من كل مكان من أوروبا وأمريكا - وكانت توجه ملايينها من أجل الاستيلاء على أرض المعاد ، بينما فى المقابل كانت إمكانيات العرب المحدودة لاتكاد تفى بمتطلبات الزراعة . وعندما درست المزارع اليهودية وإيراداتها تأكدت أنها لاتحقق أرباحاً بسبب النفقات التى تتكلفها ميكنة الزراعة والوسائل المتطورة للتصنيع الزراعى ، ولم يكن فى قدرة المزارعين الفلسطينيين مجاراة اليهود أو منافستهم لأنهم لا يتلقون أية مساعدات خارجية من الدول العربية ، كانوا يقفون وحدهم فى مواجهة الغزو اليهودى الزاحف بالذهب والسلاح ومن هنا كانت المقارنة ظالمة لعرب فلسطين» .

« كنت أفتح عينى على كل شىء أراه وألاحظه ، وكنت استوعب مغزى الأشياء غير العادية التى أقابلها فى جولتى بين المستعمرات اليهودية . مثلا لا حظت انتشار « السيلو » وهى عبارة عن أبراج عالية ترتفع فوق كل مستعمرة ويخزنون فيها احتياجاتهم من

القمح والحبوب ، وكانوا يضعون المدافع فوق تلك الأبراج أو الصوامع ، وقد أدركت أن « السيلو » معدة ومجهزة حتى تحقق الاكتفاء الذاتى للمستعمرات فى حالة حصارها لفترة معينة ، وفى نفس الوقت فإن صوامع الغلال تؤدى غرض الأبراج الحربية للدفاع عن المستعمرة ، وكان معنى تلك الاستعدادات والتجهيزات أن اليهود يعدون أنفسهم للحرب ضد العرب ولكن فى سرية تامة وفى انتظار ساعة الصفر وكان الفلسطينيون من جانبهم يشعرون باقتراب المواجهة المسلحة ولكن كان ينقصهم التنظيم والتمويل والتسليح ، ومع كل خطوة بين المستعمرات كان العمل يجرى ليل نهار فى إقامة المزيد من المبانى والتحصينات ، بينما كانت القرى العربية تقف فى مواجهتها مجردة من أى استعدادات أو احتياطات» .

« كانت الصورة التى رأيتها بعينى قاتمة ، كثيفة الضباب ، وكانت الأحاديث التى سمعتها من العرب واليهود تحمل نذر الصراع المسلح المنتظر ، وعدت إلى القاهرة - بعد هذه الأيام الخمسة عشر - وذهبت مباشرة لمقابلة النقراشى وقدمت له تقريراً شفوياً عن تصورى للموقف فى فلسطين ، ووضعت أمامه الصورة بكل تفاصيلها وقلت له : إن كارثة محققة على وشك الوقوع !!! » .

الباب الرابع
نماذج لأدواره السياسية والتنفيذية

١- فى الحياة السياسية قبل الثورة :

كان فوز سيد مرعى فى عام ١٩٤٤ بعضوية البرلمان نتيجة طبيعية لشخصية ونفوذ والده وأسرته وليس كما يفسره بورج فى كتابه بأن النقراشى باشا اختار سيد مرعى كمرشح للسعديين «من باب حرصه على ترشيح أكبر عدد ممكن من الأعيان لتوفير الاعتمادات المالية لحزبه» وهى مقولة فيها كثير من الخلط والتجنى والمغالطة.

فأولاً: كان والد سيد مرعى هو ذلك المرشح الذى فاز منذ عشرين عاماً فى ذات الدائرة على رئيس الوزارة الذى أجرى الانتخابات (١٩٢٤) وهو يحيى باشا إبراهيم وإذن فلم يكن ترشيح سيد مرعى أو والده نوعاً من توفير النفقات وإنما هو مجد وفدى

لابد للسعديين المنشقين عن الوفد أن يتوارثوه ما أمكنهم ذلك . . هذا على أقل تقدير .

ثانياً: لم يكن النقراشي ولا غيره يفكرون في الانتخابات بطريقة تقليل النفقات حرصاً على الميزانية فذلك مفهوم أمريكي تماماً ، ولم تكن الميزانية ولا نفقات الانتخابات تخضع لمثل هذا المفهوم على الإطلاق فقد كانت الانتخابات المصرية فى تلك الفترة فردية تمامًا ولم تعرف نظام القائمة بعد!!

ثالثاً: لم تكن انتخابات ١٩٤٤ نفسها فى حاجة إلى مفاضلة أو جهد كبير فقد كان السعديون يضمنون حتى من قبل إجراء الانتخابات الحصول على الأغلبية فيها هم والأحرار الدستوريون وذلك بعد أن قرر حزب الوفد مقاطعة الانتخابات .

رابعاً: بقى بعد هذا أن نشير إلى أن رئيس حزب السعديين حتى ذلك الوقت كان هو أحمد ماهر باشا الذى لم يكن قد اغتيل إلا بعد ذلك بعدة شهور فخلفه النقراشى باشا . وهذا لا يمنع بالطبع من أن تكون علاقة أسرة مرعى بالنقراشى باشا أوثق من علاقتهم بالرئيس أحمد ماهر ، وأن يكون النقراشى مثلا هو صاحب فكرة ترشيح سيد مرعى . . ولكن هذا يعطينا الفكرة عن أن المؤرخ الأجنبى لم يبذل جهداً فى التحقيق رغم زياراته المتعددة ، وآثر أن يعيد كتابة ما سمعه من أسرة مرعى فى الإطار الذى أراده هو للأحداث وتحليلها فحسب ، بدون أن يتحقق حتى من مواقع الأسماء اللامعة التى ترد فى الروايات . . ويبدو أنه لو قيل له من باب التخابث إن الفضل فى اختيار سيد مرعى للترشيح لبرلمان ١٩٤٤ كان للزعيم الوطنى مصطفى كامل (الذى توفى عام ١٩٠٨) مثلاً أو الدكتور محمد حسين هيكل (زعيم الأحرار الدستوريين) لما تردد فى تسجيل ذلك .

يقفز المؤلف روبرت بورج بعد ذلك إلى انتخابات ١٩٤٩ التى لم يفز فيها سيد مرعى بعضوية البرلمان ، فنجده للأسف الشديد ينقل وجهة نظر أسرة مرعى على أنها الحقيقة وها هو يقول بالنص فى صفحتى ٢٢ و٢٣ :

« ورغم كل هذه الترتيبات والاستعدادات . . حدث مالم يكن فى الحسبان فى الدورة الانتخابية التالية حيث تم تشكيل حكومة جديدة للإشراف على الانتخابات وتولى محمد هاشم وزارة الداخلية . ومحمد هاشم هو جار سيد مرعى بالشرقية وقد حاول هاشم الاستيلاء على قطعة أرض حكومية ومنعه سيد مرعى من تحقيق ذلك (لا يقول لنا المؤلف كيف حدث ذلك ومتى ؟) وبخاصة أن سيد مرعى لم يكن يملك نفوذا

حكوميا فعالا إلى هذه الدرجة قبل ١٩٤٩ ووجدها (أى محمد هاشم) فرصة للانتقام منه فى انتخابات عام ١٩٤٩ . ومما زاد الطين بلة أن فؤاد سراج الدين كان قد عرض على سيد مرعى أن يتم ترشيحه نائباً عن الوفد ، ولكنه صُدم برفض مرعى(لا يقدم لنا المؤلف أى دليل على هذا سواء الترشيح أو الرفض وليس هناك بالفعل دليل غير رواية سيد مرعى نفسه التى وردت فى مذكراته ، وهى رواية تتسم بالذاتية وربما بالمبالغة أيضا)ولذلك كان حريصاً على هزيمته، وانضم هاشم وسراج الدين والإخوان المسلمون فى مواجهة سيد مرعى (كان يمكن للمؤلف أن يقول إنه كان على سيد مرعى أن يواجه هؤلاء جميعاً بدلا من أن يقول انضم هؤلاء فى مواجهته ، فقد كانوا بالطبع فى مواجهة بعضهم البعض) . وفى يوم الانتخابات قام محمد هاشم وزير الداخلية بنقل وحدة من جنود الشرطة من صعيد مصر إلى العزيزية وقاموا بمحاصرة القرى وإيداع مشايخ القرى الموالين لمرعى فى السجن للسيطرة على الأصوات الانتخابية ومنع مؤيدى مرعى من الوصول لصناديق الانتخاب . . وبذلك نجحت قوات وزارة الداخلية فى تأمين نجاح زكى دياب مرشح حزب الوفد فى الانتخابات » .

ولا يعلق روبرت بورج على هذه الروايات التقليدية التى نسمعها على هامش كل انتخابات فى مصر، ويبدو تمريره لمثل هذه الرواية دليلاً شديداً على افتقاده إلى أساسيات التاريخ المصرى المعاصر فى تلك الفترة مما يعرفه الجميع ، ولسنا فى حاجة إلى تفنيد هذه الأقوال لأن عائلة مرعى نفسها قد ترويها بمثله على هذا النحو من حديث الصالونات أو الثرثرة السياسية ولكنها لا تقبل أن ترويها على هذا النحو فى كتاب مطبوع ، وقد كان معروفاً للكافة أن حسين سرى باشا وزوج ابنته محمد باشا هاشم وزير الداخلية قد توليا الوزارة والانتخابات كمقدمة لعودة الوفد حزب الأغلبية إلى الحكم بعد إقصائه عنه لمدة ٦ سنوات ، وأن عودة الوفد لم تكن لتنتظر موافقة سيد مرعى أو أسرته ، أو صراعه مع محمد هاشم على رغبته فى الاستيلاء على قطعة أرض . . نعم يمكن التدليل بمثل هذه الوقائع على انعدام الود بين سيد مرعى وبين محمد هاشم ، ولكن مثل هذا الصراع لم يكن هو الكفيل بكسب أوبضياع كرسى البرلمان!

٢- من أدواره البرلمانية المبكرة : دوره فى انشاء نقابة المهن الزراعية :

تناولنا فى الباب الثانى موقف سيد مرعى الجزئى والمبكر من قضية الإصلاح

الزراعى وطرحها فى مناقشات البرلمان، وفى الحقيقة فإن سيد مرعى نفسه يعترف فى مذكراته بأنه لم ينجح فى طرح هذه القضية رغم ما أعده لها، ولكنه فى ذات الوقت يبدى قدراً كبيراً من السعادة والفخر فى نجاحه فى تمرير مشروع إنشاء نقابة المهن الزراعية فى البرلمان . . وفى الحقيقة فإن مثل هذا الدور يستحق مثل هذا الفخر من سيد مرعى أو من غيره، مع أنه على مستوى التاريخ السياسى قد لا يستأهل التركيز ولا المناقشة ولهذا فسوف نكتفى فى هذا الصدد بفقرة قصيرة يصور فيها سيد مرعى مشاعر النشوة بالنجاح الذى حققه :

« ووصل التحدى إلى درجة أن وزير الزراعة انسحب من هذه الجلسة لكثرة الردود والمناقشات التى كنت أثيرها . وفى النهاية نجحنا فى الموافقة على قانون إنشاء نقابة المهن الزراعية - وكانت خطوة متطورة أيضا فى وقتها - وعندما خرجنا من قاعة المجلس استدعانى حامد جودة وقابلنى بالعناق والتهنئة وقال لى : وهو يشد على يدى أنت دلوقت «أبو مرعى » بصحيح ، كلامك مضبوط ودفاعك سليم ، خلاص دلوقت تصلح تكون برلمانى بحق وحقيقة» .

٣- دوره المبكر فى العمل السياسى مع الثورة :

ينسب سيد مرعى إلى نفسه فضلاً كبيراً وذا شأن فى بدء استثمار التجاوب بين الثورة والقاعدة العريضة للفلاحين ، ويروى فى مذكراته موقفه فى أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤ وكيف أنه أستطاع أن يقدم للثورة خدمة جليلة حين نصح بضروة النزول إلى الفلاحين ، وهو يروى كيف أقنع جمال سالم ثم جمال عبد الناصر بهذه الفكرة وأنه قال لهم : إن هذا هو المكان المناسب لظهوركم وفى هذه الظروف بالذات ، ولنقرأ بقية رواية سيد مرعى :

« وربما يتبادر إلى الأذهان السؤال : لماذا اخترت منطقة بلبيس بالذات ؟ كان السبب الأساسى هو وجود الشيخ محمد علوان - رحمه الله - فى هذه المنطقة . ورأيت أنه الوحيد الذى يمكنه مساعدتى فى إعداد الاستقبال الحافل المطلوب ، وذلك بحكم معرفتى الوثيقة به منذ كان نائبا للسعديين عن دائرة بلبيس ، وبالإضافة إلى ذلك كان الشيخ علوان واحدا من مشايخ الطرق الصوفية وكان له احترامه الشديد ومحبته الكبيرة ومكانته الروحية بين الأهالى والفلاحين هناك ، وبرغم أنه كان من «جرحى الثورة » ،

وبرغم أن محكمة الثورة أساءت إليه حينما أوردت اسمه ضمن تحقيقاتها عن استغلال النفوذ بين أقطاب السعديين ، فإن الرجل لم يتوان عن مد يد المعونة الصادقة لمعاونتى فى مهمتى ، وخصوصا بعدما شرحت له الموقف الصعب فى هذه الظروف الحرجة ، وقلت له : إننى أقدر مشاعره الجريحة ، ولكنى تحملت مسئولية هذا الاستقبال ، ولا أريد أن تخذل الشرقية أعضاء مجلس الثورة فى هذه الزيارة ، والمسألة أولا وأخيرا ستكون فى وجوهنا جميعا ، وتحمس الشيخ علوان وطمأننى قائلا : لاتخش شيئا ، وأقيم سرادق فى المنشية يسع خمسة آلاف شخص ، ولم نتوقع أن العدد سيفوق أضعاف ذلك ، وكانت مفاجأة للجميع عندما نزل الشيخ علوان منذ السابعة صباحا وركب سيارة جيب وبها ميكروفون وأخذ يطوف قرى المنطقة ويدعو الأهالى للذهاب إلى المنشية وبلبيس لكى يستقبلوا رجال الثورة ، ويومها سافرت من الفجر إلى المنشية وأنا أضع يدى على قلبى » .

« كنت خائفا على جمال عبد الناصر من أى تدبير مضاد من جانب الأحزاب ، وكان فشل الخطة يعنى القضاء على شعبية مجلس الثورة . ووصل عبد الناصر ومعه أعضاء مجلس الثورة واخترق الموكب شوارع بلبيس ، وكأنما انشقت الأرض فجأة عن آلاف الفلاحين الذين زحفوا من كل القرى المحيطة لكى يروا « رجال الثورة » وأخذ الموكب يشق طريقه بصعوبة بالغة وسط الاستقبال الحماسى الجارف ، شىء لم يكن يخطر على بال أحد ، فقد خرجت الجماهير فى عفوية ترحب من قلبها بالرجال الذين طردوا الملك وقصموا ظهر الإقطاع ، وتزاحم آلاف حول السرادق بعد أن امتلأ عن آخره ولم يعد هناك موضع لقدم » .

« وكان يوماً مشهوداً ورأيت البشر يعلو وجه عبد الناصر عندما سمع اسمه يتردد — لأول مرة — فى هتافات الفلاحين ، لقد عرفوا قائد الثورة الحقيقى بحسهم الفطرى ، وأنصت عبد الناصر إلى خطابى وركز عينيه على وجهى وكأنما يكتشفنى لأول مرة ، ولم أعد فى نظره « هذا الأفندى ذو البدلة الشاركسكين والطربوش المعووج » ، وإنما رأى التجاوب السريع بينى وبين الفلاحين ، وفهم الوجه الحقيقى الذى يختفى وراءه مظهرى . وانفعل جمال عبد الناصر بحرارة الاستقبال وحماس الفلاحين ، وألقى خطابا مرتجلا رائعا عبر فيه عن آمال شعب وضمير ثورة ، ومن وقتها تأكدت أن قلب مصر النابض إنما يخفق فى اتجاه واحد : مع الثورة ، ومن يومها — أيضا ـ بدأت علاقة صداقة وطيدة بين جمال عبد الناصر والشيخ علوان ، فقد كشف هذا الموقف عن أصالته وشهامته وأخلاقياته السمحة ، ورأى فيه عبد الناصر وجها آخر غير الوجه

المشوه الذى رسمته التقارير أمام محكمة الثورة ، ولم ينس له طوال حياته تلك الوقفة المجردة عن أى غرض فى زيارة المنشية ».

ويستأنف سيد مرعى هذا الحديث الحافل بالفخر بدوره الطليعى فيقول :

« بعد هذا التجاوب بين قيادة الثورة وبين القاعدة العريضة للفلاحين ، تتابعت زيارات جمال عبد الناصر لمناطق الإصلاح الزراعى وقراه كل شهر أو شهرين كان يقوم بتوزيع شهادات التمليك على الفلاحين ، وكنت ألمح السعادة تبرق فى عينيه وهو يسلم وثيقة الملكية إلى هؤلاء المعدمين الذين عانوا سنوات طويلة مرارة الحرمان والقهر ، وكنت أشعر بأنه - لحظتها - يكسر قيود الماضى ويعيد الأرض إلى أصحابها الحقيقيين ، وكان هذا هو شعور عبد الناصر بالفعل » .

٤- دوره فى قطاع الزراعة :

مازلت أعتقد أن من أهم الإجراءات التنظيمية التى تدلنا اليوم وغداً وبعد غد على قدرة سيد مرعى ونفوذه الواسع وحنكته السياسية أن نرى قطاعين كبيرين من أجهزة الدولة يخضعان لوزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى على حين لاتتبع القطاعات المناظرة لهما فى أجهزة الدولة للوزارة المناظرة أبداً . . هذان القطاعان هما بنك التنمية والائتمان الذى يتبع وزير الزراعة على حين كانت كل البنوك تتبع وزير الاقتصاد [حتى وإن حدث بعد هذا بفترة طويلة أن تبعت بعض البنوك لوزارات أخرى كبنك ناصر أو بنك التعمير والإسكان] والجمعيات التعاونية الزراعية التى تنفرد دوناً عن الجمعيات كلها بالخروج من تبعية وزارة الشئون وتبعية وزارة الزراعة . . وسنرى كيف استطاع سيد مرعى تحقيق هذين الإنجازين ، ونحن نجد فى مذكراته قوله : ونحن ننقل هنا عن مذكراته قوله « . . . وكنت قد بدأت خطوتين هامتين - حتى من قبل أن أصبح وزير دولة - وواصلت العمل من أجلهما فى موقع المسئولية كوزير ، وكان لهما تأثيرهما على ثبات الإصلاح الزراعى ورسوخ أقدامه :

أولاهـمـا: أن الجمعيات التعاونية تكون تابعة للإصلاح الزراعى وليس لوزارة الشئون الاجتماعية - وقتها - وكانت هناك معارضة فى هذه الخطوة التى تكمل حلقة الإصلاح الزراعى وتمسكت برأيى ووقف جمال عبد الناصر بجانبى وأيد وجهة نظرى ونجحت فى تحقيق هذا الهدف .

ثانيتهما: أن بنك التسليف الزراعى يجب أن يضم إلى الإصلاح الزراعى ولا يكون تابعاً لوزارة المالية، وحدث خلاف بينى وبين الدكتور عبد المنعم القيسونى - لكن الذى كنت أخشاه وأعمل حسابه من ربط ميزانية الإصلاح الزراعى بميزانية الدولة شكلاً وموضوعاً - حدث فيما بعد حينما خرجت من الوزارة فى سنة ١٩٦١ وتركت الإصلاح الزراعى فى مهب الريح.. وجاء عبد المحسن أبو النور- من بعدى- وكانت سياسته نموذجاً لأخطاء "أهل الثقة" لأنه أراد أن يكتسب شعبية فى أجهزة الإصلاح الزراعى على حساب المصلحة العامة.. وتم تعيين آلاف الموظفين الذين يزيدون على حاجة العمل وبالتالى تم تثبيت جميع العاملين على درجات طبقاً للباب الأول والباب الثانى والباب الثالث بصرف النظر عن كفاءاتهم وقدراتهم وخبراتهم.. وحدثت "هوجة" الترقيات والدرجات.. وانقلب الإصلاح الزراعى إلى وزارة تحكمها البيروقراطية ويتحكم فيها الروتين.. وخذوا نموذجاً واحداً صغيراً عندما تركت الإصلاح الزراعى كان عدد الموظفين القائمين بالعمل لا يتجاوز ألفى موظف، ولكن هذا العدد تضخم وتضاعف فى عهد عبد المحسن أبو النور ولم يعد هناك أى ضابط ولا رابط للعمل والانتاج - مثل ما حدث فى معظم مرافق مصر ومؤسساتها وكان قلبى يقطر بالأسى والألم على جهد السنين الضائع فى الهواء."

أما دور سيد مرعى فى تسيير العمل التنفيذى فى الوزارة فى الفترات التى عمل فيها وزيراً أو نائبًا لرئيس الوزراء فهو كالعادة بحاجة إلى ذلك النوع من الدراسات التى نفتقدها حتى الآن فى مصر على الرغم من أهمية تقييم الأداء التنفيذى طبقًا لمعايير أكاديمية.. ومع هذا نحن لن نعدم حديث بعض مَنْ عاصروه وشهدوا خطواته، وسوف ندهش أن هذا الرجل كان صاحب أفكار بناءة كثيرة وأنه بذل جهداً فى اتجاه تحقيق هذه الأفكار وخروجها إلى حيز الوجود.

و يلخص واحد من أبرز الصحفيين المتخصصين فى شئون الزراعة وهو محمد رشاد رئيس مؤسسة التعاون نجاحات سيد مرعى كوزير للزراعة فيقول ضمن تقديمه لكتاب «العائلة والسلطة والسياسة فى مصر»:

■واستطاع بخبراته المتميزة أن يحقق معدلات قياسية فى إنتاج جميع المحاصيل وقدم تيسيرات للفلاحين وبذل جهداً كبيراً لحل مشاكلهم».

■.. أحدث تغييراً جوهرياً على أجهزة وزارة الزراعة والتعاونيات ونظام التسويق التعاونى وعلاقة بنك التسليف بالفلاحين وعمل على توضيح معالم الصلة بين كافة

أجهزة الفلاحين وأنها وجدت لمصلحتهم ولهم ، حتى انصرف الجميع لزيادة الإنتاج الذى حقق ما فاق كل التوقعات طوال فترة ما بعد العدوان .

■ وفى عهده تمت أولى تجارب تهجير الفلاحين من الدلتا . . والمنوفية بالذات إلى الأراضى المستصلحة الجديدة . . فى أبيس وغيرها وأثبت عدم صحة مقولة إن الفلاح ينفر من الهجرة ومغادرة مسقط رأسه . . وقد عشت التجربة فى القطار الذى نقل ٥٠٠ أسرة من ٥ قرى بالمنوفية إلى منطقة أبيس مع الحاج رشاد عمران القيادة التعاونية اللامعة الآن . . ومع الأستاذ محمد صبيح والدكتورة هيفاء الشنوانى والمرحومين المهندس حلمى عبد البر والمهندس سيد مرعى ومحمود فوزى وغيرهم من القيادات الزراعية » .

■ والمهندس سيد مرعى صاحب تجربة نواج لتنظيم الملكيات الزراعية . . وعشت جلسات حوار ممتعة بينه وبين الشيخ برة رئيس الجمعية بالقرية . . وكان وراء تنفيذ أفكار الدورة الزراعية والتجميع الزراعى والتصنيع الريفى وتحسين الأراضى . . وتأسيس صندوق موازنة أسعار الأسمدة ورعاية العمال الزراعيين وأسلوب تأجير الأراضى» .

■ و«كان يؤمن بدور النظام التعاونى فى النهوض بالزراعة والريف وأنه سلاح صغار الفلاحين ذوى الإمكانيات الاقتصادية الضعيفة .

■ . . . كان يرى أن عصر الطعام الرخيص انتهى . . وسيتحول فى الغد القريب إلى انتهاء الطعام أصلاً من العالم . . إذا لم يتم تدارك الأمر بسرعة ومواجهة قضية الأمن الغذائى بالحسم الكامل . . وفى تصوره أن التنمية الشاملة فى مجال الزراعة لابد أن تكون تنمية عربية فى تمويلها ، وعالمية فى أساسها وترتبط بالمتغيرات العالمية » .

■ ■ ■

ولكنى مع هذا كله مازلت أعتقد أن الحديث عن دور سيد مرعى فى قطاع الزراعة قد يكون مبالغا فيه ، ولقد كان من المفترض فى رجل له مثل خبرته بالزراعة على الصعيد الشخصى أن ينقذ هذا الوطن وبخاصة بعد أن ترك المسئولية الوزارية من التردى إلى المستوى الذى وصلنا إليه اليوم فى حالة الأمن الغذائى ، وقد كان فى مكنته أن يقنع الناس فى الوزارة أو البرلمان باستصدار تشريعات كفيلة بتحقيق الأمن الغذائى

الحقيقى والارتفاع بمستوى إنتاجية أراضينا الزراعية ، وبخاصة أنه كان مطلعاً على الأحوال العالمية فى هذا المجال حين اختير مساعداً للسكرتير العام للأمم المتحدة (كورت فالدهايم) لهذه الشئون فى أوائل السبعينات ، ولكن سيد مرعى اكتفى بالكتابة فحسب عن هذا الموضوع من دون حتى أن يكثفها أو يركزها لتكوين رأى عام فى هذه المسألة . ولا ينبغى لنا أن ننسى أنه كان وزير الزراعة البارز فى عهد عبد الناصر (مع انقطاعه عن هذه الوزارة لبعض الوقت) وأنه ظل لفترة بمثابة المسئول الكبير الباقى فى الحكم من أصحاب فكرة وخبرة تنفيذ الإصلاح الزراعى ، وأنه كان لفترات طويلة أيضا وزير الدولة المسئول عن استصلاح الأراضى ولهذا كله فقد كنت أتوقع منه قدراً كبيراً من النضال بالرأى دون حساب لعلاقاته بخلفائه فى وزارة الزراعة ومدى رضاهم عن أفكاره ودون تخوف من أن يرفعوا فى وجهه شعار : ولماذا لم تقم بهذا عندما كنت وزيراً ، وقد كنت أتصور أن يناقش سيد مرعى كل مشكلاتنا الزراعية بقدر كبير من الجسارة والحرية والموضوعية على صفحات الصحف وفى البرلمان وفى المجالس القومية المتخصصة وألا يمنع نفسه من الاعتراف بخطأ قديم وألا يمنعها كذلك من تسجيل مجد قديم . . ولكن يبدو أن تركيبة جيل سيد مرعى لم تكن تحتمل منه أن يفعل ذلك ، وأنه كذلك لم يكن ليتصور نفسه يؤدى مثل هذا الدور على الرغم من أنه أداه فى مرات نادرة بعد ابتعاده عن السلطة . . وقد يضاف إلى هذا - فى رأيى - حساباته السياسية الحذرة حتى منذ مرحلة مبكرة .

ولعل أبرز مثل علي هذا هو موقفه المعروف من مديرية التحرير وحرصه علي عدم المسئولية عنها ونحن نقرأ له فى مذكراته انتقادات متكررة لهذا المشروع ويعقب فى صراحة شديدة شجعه عليها أنه نشر ما نشر بعد ١٥ مايو ١٩٧١ وبعد رحيل عبد الناصر كذلك حيث يكرر انتقاده لهذه المديرية وللسياسة التى كانت وراءها ولفلسفتها ، وقد اخترت للقارئ أحد النصوص التى يهاجم بها هذا المشروع حيث يقول :

« كانت مديرية التحرير نموذجاً حيا لمشكلة أهل الثقة عندما يتصدرون لمسئوليات أهل الخبرة . . وفكرة استصلاح الأراضى و استزراع الصحراء - فى حد ذاتها - فكرة ضرورية بالنسبة لمستقبل مصر ، وتوسيع رقعة الأراضى الزراعية لمواجهة التزايد المطرد فى عدد السكان ولتوفير الغذاء لملايين الأفواه والبطون الزاحفة كل عام . . ولكن

المشكلة كانت فى التطبيق. . وفى اختيار العناصر الخبيرة" .

٥- إنشاء مصيف المعمورة

من الطريف ان سيد مرعى كان حريصاً على أن يفرد صفحات طوالا للحديث عن دوره فى إنشاء ما نعرفه الآن باسم مصيف « المعمورة » ، وكيف أن أرضها كانت فى الأصل ملكاً للإصلاح الزراعى . وكيف كان حزينا على خروجها من تحت يده ثم كيف جاءته الفرصة لاستردادها وهو يتولى وزارة المالية على سبيل النيابة أثناء غياب الدكتور القيسونى، يقول سيد مرعى (ونحن نقتطف بعض الفقرات ولا نسردها كلها) : .

« كانت تلك الأرض أساسا تقع ضمن منطقة طوسون التى استولى عليها الإصلاح الزراعى طبقا للقانون الذى صدر فى سنة ١٩٥٢ ولأن هذه الأرض تطل على البحر الأبيض المتوسط وتتميز بموقع فريد وكلها مزروعة بالأشجار وبعضها حدائق ، فقد كنت مترددا فى توزيعها حسب النظام العادى نظرا لتميز موقعها وارتفاع قيمتها . وبالإضافة إلى ذلك فإن السيد عبد اللطيف البغدادى ، وزير الشئون البلدية والقروية فى ذلك الوقت كان قد أجرى دراسة فى وزارته لتنمية السياحة فى مصر عموما ، واستقر رأيه على ضرورة استغلال منطقة أرض المعمورة فى النشاط السياحى ، واقترح إسناد استغلال تلك المنطقة للبنك التجارى . ورغم أن الإصلاح الزراعى كان يتقاضى إيجارات أكثر ارتفاعا من المستأجرين الأصليين لتلك الأرض ، ورغم أن تلك الإيجارات كانت تمثل إيرادا هاما للإصلاح الزراعى ينفق منه على الجمعيات التعاونية التابعة له ، فإننا لم نكن نستطيع أن نعارض مشروعا سياحيا كهذا الذى تقترحه وزارة الشئون البلدية والقروية إذ تم نزع ملكية الأرض من الإصلاح الزراعى إلى وزارة البلديات ، التى أعطت بدورها امتياز استغلال الأرض للبنك التجارى » .

« كان ذلك قبل سنة ١٩٥٦ ، وكانت تلك المنشأة المسماة « البنك التجارى » ورئيس مجلس إدارته يهودى اسمه « بوليوتى » قد طلب الحصول على امتياز الاستغلال السياحى لمنطقتين ، المقطم فى القاهرة ، والمعمورة فى الإسكندرية وحصل على

الامتياز فعلا ، وكان يتميز بأن شروطه سخية للغاية ، مستغلا حماس الجميع لتنمية مصر سياحيا فى أقصر وقت ».

« وبمجرد أن حصل « بوليوتى » على الامتياز فى المنطقتين ، أسند منطقة المقطم فى القاهرة ، وهى الأصعب فى استثمارها ، لمجموعة من الإيطاليين واحتفظ هو لنفسه أو للبنك التجارى بمعنى أصح بمنطقة المعمورة فى الإسكندرية ومرت الشهور بغير أن يحدث أى تحرك استثمارى فى منطقة المعمورة ، إن كل ما فعله « بوليوتى » هو أنه بنى وحدة سكنية واحدة بجوار سراى قصر المنتزه ، وهذا هو كل شىء ».

« ثم جاء عدوان ١٩٥٦ ، وتقرر فرض الحراسة على ممتلكات البريطانيين والفرنسيين وكذلك بعض ممتلكات اليهود فى مصر ، ومن بينها بالطبع « البنك التجارى » ، الذى عين له مفوض مصرى ، هو حسن عباس زكى ، أحد كبار موظفى وزارة المالية فى ذلك الوقت».

« وتشاء الظروف أن يسافر الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير المالية لحضور الاجتماع السنوى لمحافظى صندوق النقد الدولى ، وكان متوقعا أن يمكث القيسونى فى أمريكا شهرا على الأقل ، فأصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً بانتدابى وزيرا للمالية إلى جانب عملى كوزير دولة للإصلاح الزراعى ، ورغم أنه جرت العادة – من باب اللياقة – أن يقتصر عمل الوزير المنتدب على التسيير الروتينى للوزارة أثناء غياب وزيرها ، إلا أننى كنت فى الواقع أجد نفسى بلا عمل ، بعد أن قررت أن أذهب إلى وزارة الإصلاح الزراعى صباحا ، وإلى وزارة المالية مساء».

" . . . . ثم جاءنى حسن عباس زكى (وكيل وزارة المالية فى ذلك الوقت ووزير الاقتصاد والمالية فيما بعد) ذات مساء لكى يعرض علىَّ مشكلة جديدة قائلاً : البنك التجارى مهدد بأن يفلس . قلت : والمانع ، قال حسن عباس : . . لكن يافندم منظر بنك يملكه يهودى أجنبى ، وبعدين يفلس بمجرد ما يمسكه مصرى . . ده منظر يسىء لنا جميعاً . . ، فكرت قليلاً ثم قلت : إذن . . ماهى طلباتك؟ قال : إن ما أطلبه هو قرض ربع مليون جنيه للبنك . . قلت مذعوراً : منين؟ رد قائلاً : من وزارة المالية . لم أتحمس للفكرة ، فالمشكلة بهذا الحجم لا بد أن تنتظر عودة الدكتور القيسونى ولكن ، نظراً للقلق الذى كان يسيطر على حسن عباس زكى ، وخشيته من أن يسرقه الوقت ، فإننى بدأت أبحث عن طريق ينقذ البنك الذى تم تمصيره من الإفلاس . وسألته إذا كان لدى البنك أوراق مالية . . فلماذا لا تبيعونها فى البورصة؟ قال : نعم . . لدينا أوراق

مالية . . ولكن ليس أمامها سوق في البورصة . . قلت : إذن . . هات لى محفظة الأوراق المالية للبنك ونبحث المشكلة بالتفصيل مساء غد . وفى اليوم التالى جاء حسن عباس زكى بمحفظة الأوراق المالية للبنك التجارى فوجدت من بينها الورق الخاص بأرض المعمورة وهو الموضوع الذى كنت قد نسيته تماماً . وقلت لحسن عباس زكى : إذن نشترى منك ورق أرض المعمورة بسعره الاسمى . . رد حسن : طبعاً هاتشتريه لوزارة المالية . قلت له . . لا . . حاشتريه للإصلاح الزراعى . . زى ما كان الوضع أصلاً . . تساءل حسن . . وبأى سعر؟ قلت : بالسعر الأصلى طبعاً . رد حسن عباس زكى بحماس : ولكن هذا ظلم . فالأرض كانت زراعية وكان لها سعر ، والآن هى أرض مبان ولها سعر أعلى . قلت : ولكنها كانت ملك الإصلاح الزراعى أساساً . . فلماذا يشتريها الإصلاح الزراعى بأعلى مما باعها به . فكر حسن عباس زكى قليلاً ثم قال : عندى حل وسط . . يشتريها الإصلاح حسب آخر سعر للأرض فى البورصة قبل الإقفال . . وهذا يكون حلا عادلاً . ووافقت على هذا الحل الوسط . ونظراً لوجود أناس آخرين كانوا قد دخلوا إلى المكتب ، فلقد تركت الجميع وخرجت إلى غرفة سكرتير الوزير المجاورة لكى اتصل بالرئيس جمال عبد الناصر أستأذنه فى إبرام الصفقة . وتحمس جمال عبد الناصر جداً قائلاً . . طبعاً ياسيد أنت مبسوط أن الأرض رجعت للإصلاح الزراعى . . لكن أنا مبسوط أن البنك مش حايفلس . . . مبروك . . أمض الورق فوراً ، ووقعت الأوراق . . فوراً " .

" وفى هذه المرة فإن الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى ، التى أصبحت مالكة من جديد لأرض المعمورة ، بدأت تنفيذ مشروع تحويلها إلى مشروع سياحى بحماس كبير ، وسرعة مدهشة . لقد أقمنا مسابقة فنية لتصميم وحدات المشروع وبنينا فعلاً الدفعة الأولى من الوحدات . . الكباين . . وقسمنا الأرض وطرحناها للبيع بأسعار مرتفعة حددتها لجنة تقدير أثمان الأرض الحكومية . . ومنعت جميع العاملين فى الإصلاح الزراعى . . ابتداء من نفسى إلى درجة مدير عام من التقدم للشراء بأى صورة من الصور وحققت **العملية للإصلاح الزراعى أضعاف الإيراد الذى كان يحصل عليه من قبل عندما كان يؤجرها كأرض زراعية "** .

ومن اليسير على القارئ اليوم أن يتعالى على وجهة نظر سيد مرعى الذى كان سعيداً بتحويل أرض زراعية إلى أرض مصيف وكباين ، والذى يفخر فى آخر ما أوردناه من روايته بتضاعف الإيراد ويظن ذلك نوعاً من الإنجاز بينما هو نوع من التدمير ، بل إننا لا

نستطيع أن نلوم الذين يسخرون من طريقته فى التفكير فى هذا الموضوع، ولا نستطيع كذلك أن ندافع عنه أمام الذين يتهمونه بالتدمير البيئى. . ولكن لابد لنا أن نتذكر أن مثل هذا المفهوم الذكى لم يكن قد ترسخ أيامه أو حتى أعلن . . وكان مثله الذى فعل فى أرض المعمورة قمة الشطارة أو المهارة !! ولا نريد أن نتزيد فنقول للقارئ إن هذا كان سيحدث به أو بدونه إنما أردنا أن ننقل للقارئ قصة مواقف طريفة تنبئنا عن سير الأمور فى مستويات الإدارة العليا ، وأن ننتهز الفرصة أيضًا لدعوة القارئ إلى الاشتراك فى إعجابنا بجمال عبد الناصر الذى كان حريصاً على الوجود بالحسم والعزم فى أكثر ما يمكنه من التفاصيل التنفيذية .

٦-دوره فى أحداث ١٤ ، ١٥ مايو :

كان لسيد مرعى دور واضح فى الحصول للسادات قبيل ١٥ مايو ١٩٧١ على تأييد قوى فى مجلس الامة الذى كان الرجلان أنور السادات وسيد مرعى أبرز أقطابه منذ سنوات قريبة ، وقد كانت المجموعة المناوئة للسادات على علم بهذا ولذا آثرت أن يكون ميدان المعركة فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى وليس فى البرلمان ، والفقرات التالية من مذكرات سيد مرعى تطلعنا على بعض جوانب القصة ، وهو يحكى عن الأيام السابقة على أحداث ١٥ مايو فيقول :

« . . ثم التفت شعراوى نحوى قائلاً : المهم الآن أن الرئيس أنور السادات ينوى المجيء إلى المجلس . . وهذه العملية سوف تخلق تصعيداً لا مبرر له . . والمسألة لا تستدعى ذلك . . نضمن لك وله أن تسير الأمور على ما يرغب . . ونحن نرجوك أن تتصل بالرئيس السادات وتقنعه بعدم الحضور إلى المجلس » . . ويردف سيد مرعى « وتطلعتُ بدورى إلى الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء الذى كان مكتفيا بمتابعة الحديث بغير المشاركة فيه . . وقلت له . . لماذا لا تطلب سيادتك الرئيس أنور السادات وتتكلم معه فى هذا . . رد الدكتور محمود فوزى بهدوء . . لا . . أنا لن أحاول هذه المحاولة . . وأسقط فى يدى . . وطلبت تأكيداً بمرور مشروع الاتفاق من المجلس ، فاشترك فى هذا التأكيد شعراوى جمعة وسامى شرف ولبيب شقير . . عند هذه النقطة طلبت الرئيس أنور السادات تليفونياً وقلت له : علمت أن سيادتك تنوى الحضور إلى المجلس . . رد الرئيس : نعم . . قلت له : إننى أتحدث إليك ، ومعى الآن الدكتور محمود فوزى والسادة شعراوى جمعة وسامى شرف ولبيب شقير . . والجميع

يرجونك تهدئة الموقف لأن المجلس سوف يسير فى الخط الذى تطلبه وتفكر فيه. تساءل الرئيس السادات: وهل أنت مطمئن إلى ذلك؟ قلت له مؤكداً: نعم . . قال الرئيس: إذن . . لن أحضر . . وعلى بركة الله . . وتنفس الموجودون الصعداء . . وبدأ المجلس جلسته، وعرض التقرير، ووافق عليه المجلس بالإجماع، ثم عرض رئيس المجلس (كان هو الدكتور لبيب شقير) مشروع اقتراح موقعاً عليه من ١٨٥ عضواً بإعلان المجلس تأييده الكامل للرئيس أنور السادات - وهو الاقتراح الذى استقر الرأى عليه بدلا من اقتراح المسيرة . .

ولكن حتى هذه الجزئية البسيطة لم تسلم من المناورة. وإن البيان وقع عليه ١٨٥ عضواً لأنه لم يتم تمريره على جميع الأعضاء . . وصدور البيان بهذا العدد، معناه بالطبع أن باقى الأعضاء لا يؤيدون الرئيس أنور السادات . .

وهنا تنبه بعض الأعضاء إلى المناورة . . فتساءلوا عن السبب فى عدم تمرير مشروع البيان على جميع الأعضاء . .

قال رئيس المجلس (كان هو لبيب شقير) : إننى سأقوم بنفسى بنقل هذا البيان إلى الرئيس أنور السادات بالإضافة إلى إعلانه . . قال الأعضاء: هذا أمر طيب ومع ذلك يجب تمرير البيان على الجميع . . ومرر البيان على الجميع، ولكن المناورات لم تنته».

. . . .

« ثم كلفنى الرئيس بمهمة أصبح على أن أنجزها فى مجلس الأمة فى اليوم التالى ، الجمعة ١٤ مايو . نظرا للعلاقات المستمرة بكثيرين من أعضاء المجلس ، وهى الخاصة بإسقاط العضوية عن رئيس المجلس والأعضاء القليلين الذين كانت تحركهم مراكز القوى ، وفى تلك الليلة غادرت منزل الرئيس عائدا إلى منزلى لأول مرة منذ عدة أيام . ولكنى لم أتمكن من النوم حتى الصباح ، فبرغم الثقة والهدوء الشديدين اللذين كان عليهما الرئيس أنور السادات إلا أن قلبى كان يخفق قلقا مما يمكن أن يجرى تلك الليلة . إن هذا القلق لا يستطيع أن يدركه إلا كل من لمس عن قرب مدى عنف قبضة تلك المجموعة من مراكز القوى على السلطة ، ومدى السيطرة التى استطاعت إحرازها فى السنوات الأخيرة على مصير البلد كله ، وكلما تذكرت عدد القرارات التى أصدرها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر واستطاعوا هم إجهاضها فى حياته ، وبالرغم منه ، كنت أزداد قلقا . وكلما تذكرت المناورات التى قاموا بها منذ وفاة الرئيس جمال عبد

الناصر وضد الرئيس السادات فى خلال الأشهر السبعة ، كنت أزداد توترا ، وكلما تذكرت الكلمات المحذرة البليغة التى أعلنها الدكتور محمود فوزى قبل ستة أشهر من فوق منبر مجلس الأمة ، كلمات خرجت من فم أكبر من عرفتهم هدوءاً ورصانة ، كنت أزداد إشفاقا على الرئيس أنور السادات » .

« ولقد قدر لهذا الموقف ألا يكون الموقف الوحيد الذى أرى فيه الرئيس السادات وحده ضد أحداث تكاد كل الحجج المنطقية أن تحتم قرارا . بينما الرئيس يتخذ قرارا آخر ، متحملا مسئوليته وحده فى صمت وشجاعة وأكاد أقول قدرة خفية على استلهام الأحداث. لقد تطورت أحداث مايو بعد ذلك على النحو المعروف ، بحيث إن الشعب أعلن على الفور تضامنه مع رئيسه الشرعى ضد تلك المجموعة التى كانت كابوسا جاثما على أنفاس الملايين من المواطنين. ووقف الشعب بحزم مع أنور السادات ضد فلول مراكز القوى ، مقدرا أن أحداث مايو لم تكن مجرد إخراج للسلطة من قبضة أيد خبيثة سيطرت عليها ، ولكن مقدمة لثورة شاملة تصحح مسار ثورة ٢٣ يوليو الأم . وحينما أسترجع أحداث ليلة ١٣ مايو بعد ذلك . وما تلاها من انطلاق ، أرى أن كثيرين قد حاولوا ركوب موجة الثورة الجديدة أو النطق باسمها أو انتحال أدوار فيها ، وهو الأمر الذى تجد كل ثورة نفسها فيه بالضرورة ، ومع ذلك فإننى أقولها بكل صراحة وموضوعية ، إنه فى تلك الليلة كان أنور السادات يخوض تلك الثورة بمفرده ، متخذا قرارها وحده ، متحملا مسئوليته أمام التاريخ ، فى هدوء وثقة وشجاعة نادرة» .

ومن المهم هنا أن نذكر أن روبرت بورج يخصص فصلامن كتابه للحديث عن الصراع على السلطة فى ١٥ مايو، فيأخذ كل معلوماته من رواية سيد مرعى فى كتابه «أوراق سياسية» من دون أن يشير إلى المصدر ، ثم يأخذ فى طرح التساؤلات عليها ليشكك فى دور سيد مرعى رغم أن الطرف الآخر من أعداء سيد مرعى لم يفعل مثل هذا، ولكن والحق يقال فإن الطريقة التى كتبت بها مذكرات سيد مرعى لا تمانع فى أن توحى بأنه كان يتوخى الحذر وبالطبع، فإن سيد مرعى لم يكن يريد لنفسه أن يظهر فى هذه الصورة الحذرة المترقبة ، وربما يكون هذا النموذج خير دليل على أهمية أن يتناول السياسى قلمه ليكتب المذكرات بدلاً من أن يترك صياغتها كلية للآخرين على نحو ما فعل سيد مرعى، ولكى نؤكد هذا دعنا نقرأ مذكرات سيد مرعى ثم نقرأ تساؤلات روبرت بورج الذى يقول فى ص ١٢٤ وص ١٢٥ : « والمؤكد أن هناك تساؤلات

تطرحها القصة السابقة وأولى علامات الاستفهام هى هل تحـ ق زيارة منطقة استصلاح الأراضى الشعبية للسادات علماً بأن مشروعات الاستصلاح قد فقدت هى نفسها الشعبية فى السبعينات ولم تعد بنفس بريق الخمسينات؟ إن المعركة بين السادات ومنافسيه كانت صراعاً بين رجال الصفوة السياسية، ولذلك كان لابد من حسم هذا الصراع داخل مجتمع الصفوة و بين الأقوياء وليس بزيارة للبحث عن الشعبية فى البحيرة. وربما كان ذلك محاولة لإبعاد السادات عن القاهرة وعلى أى حال فقد تأكد سيد مرعى بنفسه أن الترتيبات ليست على مايرام ثم قام بتأجيل الزيارة دون إبلاغ السادات بذلك ، وبعد ذلك سافر للإسكندرية وقطع خطوط الاتصال بينه وبين القاهرة فى الوقت الحرج مما يعنى أنه قد قرر أن يكون بعيداً عن هذا الصراع فى وقت الذروة والانحياز لأى من الجانبين ، أى أن هذا الموقف يتميز بالغموض خاصة أن سيد مرعى لم يستطع أن يفسر موقفه، إن التفسير الوحيد هو أنه كان فى هذه الفترة يتلمس خريطة لتأمين مستقبله السياسي فى ظل رئيس جديد. وعلى أى حال فقد أدى سيد مرعى دوره بإتقان خلال ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ ونجح فى الخروج منها بكامل هندامه ولم يفقد فيها مكانته وشهرته » .

وهذا الكلام يبدو منطقياً فى ضوء ما هو مكتوب فى مذكرات سيد مرعى كما قدمنا ولكن البحث التاريخى لا يوافق بورج على أن ينظر إلى الأمور هذه النظرة القاصرة وكأنه واحد من قضاة الأوراق الذين يلتزمون بالمستندات التى أمامهم فحسب وبخاصة أن سيد مرعى كان صاحب دور قبيل ١٥ مايو مباشرة فى تمرير موافقة مجلس الأمة وتأييده للسادات فى موضوع الوحدة على نحو ما روى هو فى مذكراته «أوراق سياسية» ، كذلك فإن بورج يتحدث (على سبيل المثال) عن فقدان الاستصلاح للشعبية فى السبعينات بينما كنا مانزال فى ١٩٧١ (!!) وأيما كان الأمر فإننا ندرك بكل تأكيد جميعا أن هذه الزيارات لا تحقق الشعبية بمن يلتقى بهم الرئيس أو المسئول الكبير فيها ، وإنما بما يتخذه المسئول من قرارات أو تصرفات تنشرها وسائل الإعلام فى اليوم التالى.

٧- فى المسئولية عن الاتحاد الاشتراكى العربى :

مما يدل على تميز سيد مرعى فى إيفائه حق نفسه عليه (على الأقل) أنه كان واعياً دائمًا كما ذكرت فى مقدمة هذا الكتاب إلى أن يوفى نفسه حقها فيما تولى من مناصب

ولو بتسجيل روتينى قد يبدو أنه لا يقدم ولا يؤخر ولكنه مع الزمن يصبح ذا قيمة كبيرة فى فهم كثير من الجوانب المختلفة للصراع الاجتماعى والسياسى.

ومن العجيب أن سيد مرعى قد تولى أمانة الاتحاد الاشتراكى فيما بين مجموعة من القانونين (سبقه محمد عبد السلام الزيات وخلفه محمد حافظ غانم ثم رفعت المحجوب) ومع هذا فإن سيد مرعى قد ترك فى مذكراته تفصيلات كثيرة جداً عن نشاطه فى التنظيم السياسى على حين لم يقدم هؤلاء القانونيون خطوة فى هذا الاتجاه. . أما محمد عبد السلام الزيات فعلى الرغم من أنه كتب مذكراته وعلى الرغم من أنه كان حريصا جداً على أن يصور مدى أهمية وخطورة وحيوية الفترة التى قضاها فى قلب التنظيم السياسى إلا أنه اكتفى بخطوط عامة فى قضية واحدة أو قضيتين. . ولكن سيد مرعى فى المقابل لا يبخل على نفسه بذكر كل ما فعل وما شجع على فعله، بل وما تم كروتين أوكرد فعل. . ولهذا فمن المفيد أن نطالع فى سرعة بالغة ما يرويه عن جهوده فى هذه الفترة على الرغم من قصرها وقد آثرت أن أتصرف فى النص الذى كتبه مرعى وأن أقدمه بطريقة مرتبة ومرقمة على النحو التالى:

(١) « قررت فى نفس الوقت أن أبذل كل جهدى ووقتى لمواجهة أكثر المشاكل السياسية إلحاحا فى ذلك الوقت : مشكلة الطلبة لقد كان على منذ اللحظة الاولى أن أواجه اضطرابات الطلبة بعد أن تحولت التجمعات الطلابية داخل الجامعات والمعاهد إلى تظاهرات تجتاح أهم شوارع العاصمة وميادينها ، واعتصم البعض داخل المدرجات ، حتى تحولت قاعات العلم ومعاهده إلى ساحات سياسية تتصارع فيها كافة المذاهب والآراء ، لا فى القاهرة وحدها ، بل امتد ذلك إلى الإسكندرية والمنصورة وأسيوط وغيرها من الجامعات الإقليمية ، كما لاحت فى الأفق - بالعدوى- بوادر الاضطرابات داخل التجمعات العمالية كذلك. وكان يقينى أن الوحدة الوطنية تزداد عمقا بالحوار ولاتضيق به، بل إن التحول الاشتراكى يزداد رسوخا بالانفتاح على القضاة كما أن الثقة فى قيادات الدولة ومؤسساتها وما تتخذه أجهزتها من قرارات ، لاتكون إلا بعد استعراض أفكار فئات الشعب واستطلاع آرائها. وتأكيدا لإيمانى بذلك ، فتحت بابى على مصراعيه والتقيت بالتجمعات الطلابية على اختلاف آرائها وأفكارها واتجاهاتها ومذاهبها ، فى مؤتمرات متواصلة داخل قاعات اللجنة المركزية ، بلغ عددها ثمانية وأربعين اجتماعا ومؤتمرا فى أقل من شهر واحد، دار خلاله نقاش

وحوار مفتوح ، حول كل القضايا الوطنية ، وفى مقدمتها ظروف المعركة المصيرية ».

« وقلت فى مستهل هذه الاجتماعات إن الاتحاد الاشتراكى يهمه أن تكون صلته بالطلبة متينة ومنتظمة ، فتتاح لهم الفرصة دائماً لعقد اجتماعاتهم ولقاءاتهم فى داخل الاتحاد الاشتراكى ، بل وأكثر من ذلك أنهم يستطيعون أن ينظموا أى اجتماع طلابى بحت ، أو اجتماع يشارك فيه أساتذة الجامعة أو بعض القيادات السياسية إذا أرادوا ، ليكون هناك التقاء فكرى حول القضايا الوطنية .

ولم تكن تلك الروح التى سادت أعمال الاتحاد الاشتراكى خلال هذه الفترة قاصرة على الطلاب ولم تكن خوفاً منهم ، وانما كانت بمثابة سياسة عامة يتبناها النظام السياسى ولصالح جميع فئات قوى الشعب العاملة إن نظام الباب المفتوح الذى قررت أن يسير فيه الاتحاد الاشتراكى هو نظام المناقشة الحرة .

وكانت تجربة شاقة للتنظيم السياسى أن يقف أثناء هذا التحرك الواعى وقفة بحث وتأمل ودراسة لأسلوب العمل بالتنظيم السياسى نفسه ، وأقرر أن أجهزتنا كلها الشعبية والتنفيذية على السواء تحتاج إلى مزيد من الانفتاح على الجماهير .

وبهذا الأسلوب السياسى الجديد بدأت نشاطى داخل التنظيم السياسى مواجها أولى ما تصديت له من مشاكل وأكثرها إلحاحاً مشكلة الطلبة وأعتقد أن هذا الأسلوب السياسى قد حقق أغراضه فمنذ البداية وضعت نصب عينى أهدافاً ثلاثة ربما أكون قد وفقت فيها .

– كنت أهدف أولا إلى إزالة الفجوة أو أزمة الثقة بين جموع الشباب والقيادات المسئولة ، تلك الفجوة التى ظهرت بانقضاء عام ١٩٧١ ، عام الحسم .

– وكنت أهدف – ثانيا – إلى وضع حلول عاجلة وفعالة لما يواجهه الشباب عامة ، والطلاب خاصة من مشاكل فى حياتهم أو فى دراستهم أو فى نشاطهم .

وكنت أهدف ثالثا وأخيرا – وهذا هو الأشمل والأهم ، أن أمهد من خلال مناقشاتى ومناقشات قيادات التنظيم مع الشباب ، لسياسة عامة مضمونها الانفتاح الكامل على الجماهير وسماع الرأى والرأى الآخر ، كنت أهدف إلى نوع من الانفتاح السياسى أحاول أن أعيد الطريق أمام تطبيقه فعلا وعملا حتى نصل مع جماهير الشعب بعد فترة التمهيد هذه ، إلى خطوة أبعد وأعمق فنقيم (المنابر السياسية) ومن المنابر نستطيع أن نعبر حتى نصل إلى الضفة الأخرى نصل إلى حرية إقامة " الأحزاب

السياسية) وهذا هو ماتم فعلا ».

(٢) « ولعل من أهم ماتضمنه دليل العمل السياسى الذى وضعناه وقتها هو تحويل عضوية الاتحاد الاشتراكى لأول مرة من العضوية الإجبارية إلى العضوية الاختيارية بحيث لا ينضم إلى التنظيم إلا الراغبون. وألا يرغم أحد على عضوية التنظيم دون إقتناع مع توفير الضمانات لاكتساب العضوية وممارستها ، وبهذه الضمانات يفتح باب التنظيم السياسى كاملا أمام المواطنين بحيث تكون العضوية اختيارية وتتوافر فيها الشروط التى ينص عليها النظام الأساسى للاتحاد ثم رأينا إلغاء نظام العضوية المنتسبة.

والواقع أن هذا الاتجاه الإصلاحى كان جوهريا وأساسيا ، إذ كان يتضمن تغييرا جذريا فى مبدأ قام عليه تنظيمنا السياسى منذ قام ! ومنذ سيطرت عليه بعض قوى مراكز القوى وصممت على إدخال هذا التغيير رغم معارضة قوية ومنظمة من ذيول مراكز القوى السابقة فلا يجبر مصرى - من الآن فصاعداً - على الالتحاق بعضوية الاتحاد بغية تمكنه من ممارسة نشاطه أو عمله العادى كما لاترفض عضوية الاتحاد لمصرى يرغب فيها بمقولة انحرافه عن مبدأ التحالف أوغيره طالما هو يعلن إيمانه بالتحالف وبمبادئه فلا يعلم السر إلا الله ، وذلك مبدأ قام عليه ديننا الحنيف لانستطيع إلا التسليم به فى هذا المجال ، والواقع أننى كنت- من خلال هذا المنطلق ، منطلق (خيارية العضوية) - أهدف إلى غرض بعيد وهو ذات الهدف الذى وضعته نصب عينى منذ توليت أمور هذا التنظيم كنت أهدف إلى ما أوجزه فى عبارة واحدة " الانفتاح السياسى الكامل. أما فيما يتعلق بمبدأ تحالف قوى الشعب العاملة ، فقد رأيت ضرورة الحفاظ الكامل عليه خلال تلك المرحلة ، واعتباره الأساس الراسخ للوحدة الوطنية مع عدم جواز النيل منه أو المساس به. ولأن الشباب كان يشكو - بل ويعانى فى الواقع - من الفراغ السياسى فقد رأيت أنه من الضرورى إقامة تنظيم شبابى ولاؤه لله ، والوطن ويحظى بثقة واحترام وحب الشباب فى مختلف القطاعات تمكيناً ودعماً للتنظيم السياسى وإثراء له فى كل مراحل النضال الوطنى ».

(٣) « لذلك ناديت بضرورة إقامة تنظيم شبابى يرتبط بالتنظيم الأم مع تمتعه بقدر من الاستقلال وحرية الحركة وتكون له قيادته الذاتية على كافة مستوياته حتى لجنته المركزية ، مع تمثيله فى اللجنة المركزية للتنظيم الأم. كما عززت الطلب الخاص بتشكيل المجلس الأعلى للشباب ليكون مسئولا عن وضع الخطة القومية للشباب ومتابعة تنفيذها وتوفير الإمكانيات اللازمة لها. ورأيت أن تكون الاتحادات الطلابية فى هذه

المرحلة هى الجهة التى تمثل الشباب من طلاب الجامعات والمعاهد العليا منعا للازدواج والتضارب على أن يتم التنسيق بينها وبين منظمة الشباب ولجان الاتحاد الاشتراكى على جميع المستويات ، ثم يتبع هذه المرحلة انضمام شباب الجامعات والمعاهد إلى تنظيمهم الشبابى الذى سوف تكون له فروعه داخلها حتى يتم توحيد كافة خطط تربية الشباب وجمع كافة القوى الشبابية فى إطار وطنى واحد » .

(٤) « خلال هذه الفترة استن الاتحاد الاشتراكى سنة جديدة كثمرة من ثمرات الانفتاح السياسى فى الداخل ، فظهرت إلى حيز الممارسة والتطبيق « جلسات الاستماع » التى أقمناها فى مقر الاتحاد الاشتراكى ، وتحدث فيها - أمام جماهير الشعب - بعض كبار المسئولين بل وبعض السفراء الأجانب والوفود الدولية السياسية الأخرى وشملت هذه الجلسات مناقشات مستفيضة لكل قضايا الساعة خصوصا فيما يتعلق بالموقف السياسى الدولى بالنسبة لقضية الشرق الأوسط . وكان من بين تلك الجلسات تلك التى تحدث فيها سفراء فرنسا وبريطانيا ويوغوسلافيا ، ودارت فيها مناقشات حول الحق العربى وقضية فلسطين » .

(٥) « وعلى الصعيد الداخلى أصبحت النقابات والاتحادات - بحق - أجهزة معاونة للاتحاد الاشتراكى كما كنا نبغى ، وذلك من خلال اللقاءات والمؤتمرات التى شهدتها قيادات العمال والفلاحين والمهنيين والرأسمالية الوطنية والحرفيين ، لقد أصبح لكل فئة من فئات الشعب العاملة دورها فى العمل الوطنى ، كنا نعود إلى النقابات والاتحادات والمنظمات الجماهيرية فى جميع خطوطنا الرئيسية لتشارك معنا بالرأى ، وكنا نعطى كل تلك المنظمات حرية التعبير عن رأيها ووجهة نظرها » .

(٦) « ومع خريف عام ١٩٧٢ قاد الاتحاد الاشتراكى حركة تستهدف « قومية المعركة» ، فقد قام الاتحاد بتحرك شعبى كبير على مستوى الدول العربية ، قامت وفود من النقابات المهنية واتحادات العمال والفلاحين والشباب والطلبة - بإيعاز وتوجيه من التنظيم السياسى - بزيارات لمعظم الدول العربية ، واجتمعت هذه الوفود برؤساء الوزارات والنقابات والاتحادات فى لبنان وسوريا والعراق وتونس والجزائر تنادى بالعمل العربى المنظم من أجل معركة المصير ، طالبت شعوب الدول العربية بالعمل على تعطيل مصالح أمريكا - السند الرئيسى لإسرائيل - ووقف الإقبال على البضائع الأمريكية فى الأسواق العربية واستخدام سلاح البترول فى المعركة وبدأ العالم يشعر بهذا التحرك الشعبى العربى ضد أمريكا ، لابل سعينا إلى إمكانية حدوث تحرك عربى

داخل أمريكا نفسها ، تدارست الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى المصالح الأمريكية فى منطقتنا العربية ، ولقد كان لهذا الخبر صداه السريع حيث طلب منى ممثل الولايات المتحدة فى القاهرة مقابلة عاجلة خرج منها بإحساس كبير بتهديد مصالح أمريكا فى المنطقة العربية ، وأن هناك تحركا شعبيا واسعاً ضد الولايات المتحدة والدول التى تقف ضد الحق العربى » .

(٧) « ومن هذا المنطلق ، فقد أقمنا ـ فى النصف الثانى من عام ١٩٧٢ ، وأوائل عام ١٩٧٣ ـ عدة دورات تدريبية وتثقيفية تتيح للدارسين من القادة الحصول على المزيد من المعلومات التى تعينهم على طرح القضايا والموضوعات ـ فى المجالات المختلفة ـ على المستوى القاعدى بأسلوب علمى ، ومناقشة المشكلات والعمل على وضع الحلول لها ، وهم فى ذلك ينقلون إلى الجماهير الصورة الحقيقية لواقعنا الاقتصادى والسياسى ويتولون توعيتها بأهمية خطط التنمية فى إرساء قواعد الدولة العصرية دولة العلم والإيمان ، لقد بلغ عدد الدورات التدريبية لهذه القيادات خلال فترة عملى بالاتحاد الاشتراكى تسع دورات شملت نحو ألفين من مختلف القيادات . وكان هناك نوع آخر من التدريب يكمن فى تهيئة قوى الشعب العاملة للمشاركة فى أعباء المعركة لحماية الجبهة الداخلية ومنشآت الدولة وذلك هو التدريب على الدفاع المدنى والشعبى ، تدريبا كاملا لجميع فئات الشعب على مختلف أعمارهم ، فكانت أغلب الوحدات الجماهيرية تستقبل المتطوعين لتسجيل أسمائهم لتدريبهم ، وتم خلال هذه الفترة إعداد نحو عشرين ألفا من الرجال للتدريب على أعمال الإنقاذ وإطفاء الحرائق وكذا حمل السلاح والحراسة ، فكانوا يمثلون جيشا شعبيا مدربا قام بدوره على أكمل وجه إبان معركة أكتوبر . كما تم تهيئة نحو خمسة آلاف من السيدات لأعمال الإسعاف والتمريض والخدمات الأخرى . كما قاد الاتحاد الاشتراكى بالاشتراك مع وزارة الصحة وبنك الدم حملة واسعة للتبرع بالدم بين الأهالى إلى حد الاكتفاء الذاتى لمواجهة المعركة » .

(٨) « وقد تمثل تحركنا فى إرسال العديد من الوفود الشعبية إلى كافة المؤتمرات الدولية ، واستضافة وفود سياسية من مختلف دول العالم المتحضر والنامى بلغ عددها ٥١ وفدا بالإضافة إلى أربعة عشر وفدا على الصعيد العربى . واستطاع الاتحاد الاشتراكى أن يتخطى الحواجز والحدود ، استطاع أن يجرى الحوار الموضوعى مع مختلف قادة الفكر العالمى على تباين مدارسهم واتجاهاتهم ، ظهرت تغييرات واضحة

فى مواقف الدول تجاه أزمة الشرق الأوسط لصالحنا ، بدأت الدول الإفريقية تناصر الحق العربى وتقطع علاقاتها بإسرائيل ، انفصلت قوى عالمية أخرى عن منهج التعاطف مع إسرائيل ، طرأ تحول فى مواقف بعض الأحزاب فى أوروبا الغربية وكانت عما قريب تناصر وجهة النظر الإسرائيلية ، انفصلت قوى عالمية أخرى عن منهج التعاطف مع إسرائيل ، طرأ تحول فى مواقف بعض الأحزاب فى أوروبا الغربية وكانت عما قريب تناصر وجهة النظر الإسرائيلية ، أربعة عشر شهرا - فترة عملى بالتنظيم السياسى - استقبلنا فيها وفوداً من أكثر من نصف دول العالم » .

(٩) « وخلال هذا كله لم ننس لحظة أن مصر قوة سياسية لها وزنها على الصعيد الدولى ، ويعمل لها حساب ، فكنا نقف إلى جوار حركات التحرر العالمية . نساند نضال الشعوب ضد الاستعمار والإمبريالية ، وأقمنا فى مارس ١٩٧٢ احتفالا بيوم بدء الكفاح الوطنى فى فيتنام ضد الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع السكرتارية الدائمة لنضال الشعوب الإفريقية والآسيوية . وفى أول مايو من نفس العام احتفلنا بيوم التضامن مع شعوب جنوب أفريقيا بحضور رئيس حزب سوابو ، كما احتفلنا يوم ٢٥ مايو بيوم إفريقيا . وأقمنا مؤتمرا سياسيا كبيرا فى أغسطس سنة ١٩٧٢ للاحتفال بيوم التضامن مع شعب غينيا بيساو شهده ممثلون عن حكومة ثوار فيتنام ومنظمة تحرير فلسطين . وفى مستهل عام ١٩٧٣ نظمنا مؤتمراً للسلام العالمى ، لنصرة قضية الشرق الأوسط فى المجال الدولى ، ومؤتمرا لعمال إفريقيا شهده رؤساء نقابات عمال إفريقيا لنصره قضية الشرق الأوسط أيضا . كما أعددنا العدة للتحضير لمؤتمر الاتحادات العربية المهنية لتجميع الشعب العربى للمعركة ، وقد أقيم هذا المؤتمر فى صيف عام ١٩٧٣ فى الجامعة العربية وشهده أعضاء مجالس إدارات الاتحادات العربية والنقابات المهنية فى أربع عشرة دولة فى الوطن العربى » .

٨- فى رئاسة مجلس الشعب

تميزت فترة رئاسة سيد مرعى لمجلس الشعب بأنها الفترة التى شهدت التحول السياسى العودة من نظام التنظيم السياسى الواحد (تحالف قوى الشعب ـ الاتحاد الاشتراكى) إلى التجربة التى عاشتها مصر فيما قبل ثورة ١٩٥٢ وهى تجربة الأحزاب المتعددة . وعلي الرغم من أن العودة لم تكون تامة ولا مفاجئة فإنها لم تكن أيضًا

مفتقدة إلى التدرج ولا إلى التحول الجذرى أو شبه الجذرى .

ومن أهم ما يمكن أن نتأمله أن سيد مرعى رأس مجلس الشعب فى ظل التنظيم الواحد ثم رأس المجلس الجديد الذى تشكل بالانتخابات البرلمانية التى أجريت فى مطلع خريف ١٩٧٦ فى ظل التنظيمات الثلاثة واستمر يرأس المجلس بعد أن أعلن رئيس الجمهورية نفسه فى المجلس نفسه التحول إلى نظام الأحزاب ، يقتضى هذا أيضا أن تعود بالذاكرة إلى الوراء قليلا لنذكر أنه بعد أن أعلن الرئيس السادات عن إنشاء المنابر ، وبلغ عدد الذين تقدموا بإنشاء المنابر أكثر من ثلاثين ، اختير سيد مرعى ليرأس لجنة لرسم مستقبل العمل السياسى ، وهى اللجنة التى رأت الاقتصار على ثلاثة منابر أو تنظيمات (اليمين ، اليسار ، الوسط) تحولت فيما بعد إلى أحزاب بمقتضى خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة البرلمانية فى ١٩٧٦ . وفى مجلس الشعب ظل مرعى يلعب دورا ممتازا (أو بالأحرى متميزا) فى امتصاص الصدمات الشعبية والجماهيرية من أجل مصلحة نظام الرئيس السادات ، ولكنه مع ذلك ، وفيما يبدو لم يكن يحظى بالرضا التام ، ولولا ثقة السادات القديمة فى ولائه لأصابه من الحرج شىء كبير ، وقد كان بعض الناس يظنون أنه يتمتع بثقة مطلقة ولكنها كما اتضح بعد الكتابات التى نشرت بعد وفاة السادات كانت ثقة يعتريها النقد والشك فى بعض الأحيان .

ولكن من المؤكد أن سيد مرعى كان يعرف حدود مسئوليته فى هذا الوطن ومدى ما يجب عليه من فعل إزاء الأحداث التى تتعاقب على مصر من دون أن يكون ذلك الإنسان الذى ينظر إلى كرسيه بأكثر مما ينظر إلى الأرض التى تحت هذا الكرسى . وسوف يذكر له التاريخ هذا حتى إن فشل المحللون فى الوصول إليه اليوم .

وأحب أن أؤكد ما ذكرته من قبل من أن رئاسة سيد مرعى لمجلس الشعب هى التى ساعدت على انتقال مجلس الشعب بنعومة من موقف التأييد شبه الكامل للحكومة الذى كان سمة هذا المجلس منذ جاءت الثورة إلى موقف آخر قد يمكن وصفه على سبيل التجاوز أو التقريب بأنه يمثل موقف الحركة فى اتجاه البرلمانية الصحيحة ، وهو ما لم يكن ليتم إلا بهذه الكفاية التى يتمتع بها رجل من طرازه . ولقد ارتفعت قيمة منصب رئيس مجلس الشعب طوال المدة الذى شغل فيها سيد مرعى المنصب ومنذ شغله .

ولنتذكر أن سيد مرعى هو السياسى الوحيد فى عهد الثورة الذى رأس البرلمان ولم يكن قانونياً ولا عضو مجلس قيادة الثورة ، ومع هذا فسيظل من أبرز رؤساء البرلمانات لأنه بحكمة متعقلة قاد سفينة الحياتين السياسية والبرلمانية فى فترة مخاض صعب جدا

، ولقد ساعدته علاقاته بزملائه ، وخبراته بالحكومة والسلطة ، وحياته السياسية طيلة ثلاثين عامًا سابقة بلا شك ، ولكنه كان أيضا مخلصا لهذا الوطن وموهوبا فى أداء مثل هذه المهمة .

بقى أن نصور للقارئ بعض الأجواء المضطربة التى كان سيد مرعى يؤدى فيها أدواره فى السبعينات ومن سوء الحظ أن المصادر التى تتناول مثل هذه الأجواء قليلة جدًا فقد كانت الحياة السياسية ما تزال متأثرة تمامًا بالدولة ، ورؤية الدولة ، وبرقابة الدولة على الصحافة ، وعلى المطبوعات هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن صداقة سيد مرعى نفسه لأقطاب الصحافة كانت تحميه من أن يكون معرضا للنقد الحاد أو المباشر فى كتابة هؤلاء أو فيما يصدر عن مؤسسات يكونون على رأسها . . ولنذكر هنا أن كان صديقا مباشرًا وشخصيا لكل من مصطفى أمين وإحسان عبد القدوس (ربما بحكم شىء قريب من أن يكون كالزمالة المبكرة لهما فى المدارس أو فى الحى) كما أنه كان يتمتع بالصداقة مع هيكل إلى حد أن يطلق عليهما أنهما صديقان تقليديان ، كذلك فقد كان يتمتع بثقة موسى صبرى وأحمد بهاء الدين إلى حدود بعيدة ، وربما كانا يستطيعان الحديث معه بفضفضة لا نهاية لها . وسنقطتف للقارئ فقرة من كتاب موسى صبرى «السادات» الحقيقة والأسطورة» ينبئ فيها بسلاسة أسلوبه المعهودة عن بعض الخلافات بين سيد مرعى والرئيس السادات فيقول :

« . . . وغضب الرئيس السادات من المهندس سيد مرعى عندما حدثت مقاطعة للرئيس – وهو يلقى بيانا له من فوق منبر المجلس – من النائب أحمد ناصر . . وكانت الجلسة مذاعة على الهواء . . وحار سيد مرعى فى أى تصرف يتخذه : هل يخرج النائب الذى يقاطع رئيس الجمهورية من الجلسة . . أم ماذا؟ . . وكان الرئيس قد رد على النائب المقاطع ، وقال على رياسة المجلس أن تطبق اللائحة . . وأدى ارتباك الموقف إلى أن سيد مرعى لم يتخذ إجراء مع النائب . . وعندما خرج الرئيس من الجلسة وكان سيد مرعى فى توديعه التفت إليه الرئيس فى غضب وقال له لائماً : ماذا كنت تنتظر لتطبق اللائحة أكثر من أن نائبا يقاطع رئيس الجمهورية ؟ . . كان يجب أن تستخدم اللائحة وتخرجه . . ورد سيد مرعى : يافندم ما كنش عندى فرصة . . ولكن الرئيس قال له : لا . . كان عندك فرصة . . » .

و يتحدث موسى صبرى فى موضع آخر عن اختلاف وجهتى نظر الرئيس أنور السادات وسيد مرعى حول نظر أحد الاستجوابات فى مجلس الشعب فيقول :

«و كان الدكتور حلمى مراد قد قدم استجوابا عن إضراب الطلبة ورأى سيد مرعى أن يسوى الموقف مع المعارضة فطلب لقاء حلمى مراد وعبد الفتاح حسن فى مكتبه . . وجرى النقاش من جانبه على أن الظروف الآن لا تسمح بمناقشة هذا الاستجواب ، وهو لا يمكن أن يمنع الاستجواب ولكنه يترك تقدير ذلك لحلمى مراد ، وانضم عبد الفتاح حسن إلى وجهة نظر سيد مرعى ، واتفق على عدم إثارة الاستجواب ، مع عدم سحبه فى نفس الوقت . . واستغرقت المناقشة ساعتين ، وكان سيد مرعى قد أمر بإقفال باب مكتبه حتى لا ينشغل مع أى زائر . ونقلت هذه الرواية إلى الرئيس السادات بأسلوب أثار الرئيس فاتصل بسيد مرعى وقال له : هل كان يجب أن تقفل على نفسك مع المعارضة ساعتين ؟ هل هذه جبهة ضد الحكومة ياسيد ؟ . . وكان رد سيد مرعى : ياخبر أبيض . . أنا أعمل جبهة مع المعارضة ضد الحكومة ؟ الرئيس : الخبر أكيد وصحيح . . سيد مرعى : أكيد وصحيح أننى اجتمعت معهما ساعتين ولكن كان الهدف تفويت الاستجواب وعدم إحراج الحكومة .

الرئيس : ولماذا ؟ وما هو الضرر من نظر الاستجواب ؟ الاستجواب يناقش والحكومة تتولى الرد . . هذه الطريقة اللينة التى تسلكها لا تصلح فى العمل السياسى .»

ولعل هذا يقودنا إلى ماهو أبعد من تقديم استجواب وإنما إلى ما يمكن أن نطلق عليه أسلوب رئيس مجلس الشعب فى معاملة المعارضة، ومن الواضح أن السادات كان ينظر إلى الأمور من منصة الرئاسة والثورة. أما سيد مرعى فقد كان يسترجع صورة الحياة البرلمانية قبل الثورة التى قدر له أن يعيش أخريات أيامها، وهذا هو ما يتضح لنا مما يرويه موسى صبرى حيث يقول :

" . . . . و اشترك سيد مرعى بعد ذلك فى محاولة مع الرئيس السادات لكى تقتصر عقوبة الشيخ عاشور على وقفه لفترة زمنية من جلسات المجلس . . ولكن السادات رفض هذه المحاولة وكانت وجهة نظره أن هدف المعارضة هو التطاول على شخص رئيس الدولة وهذا لا يحدث فى برلمان أى دولة فى العالم . . واتخذ المجلس قرار الفصل ، استجابة لرأى السادات .

مع هذا يحرص موسى صبرى على أن يثبت أن كل هذه الخلافات لم تؤثر إلا بقدر محدود على علاقات الرجلين فيروى فى نهاية حديثه ما نصه :

« وأوشكت دورة مجلس الشعب على الانتهاء . . وفوجىء سيد مرعى . . بأن

المعارضة تعلن تمسكها بأن يكون سيد مرعى رئيسا للدورة الجديدة . أعلن ذلك خالد محيى الدين وقال : سمعنا أن المهندس سيد مرعى سوف لا يجدد ترشيحه . . ونحن نتمسك بتجديد ترشيحه . ونعلن رضاءنا التام عن إدارته للمجلس وكذلك تحدث محمود القاضى . . ثم تحدث فى نفس الوقت عدد كبير من نواب الأغلبية ، أى أن الجلسة كانت تكريما لسيد مرعى واتخذت شكل الضغط المعنوى لتجديد ترشيحه لرياسة المجلس . و اتصل سيد مرعى بالرئيس السادات وأبلغه بما دار فى الجلسة وسأله عن رأيه فى نشر ما حدث أو عدم نشره . . ورد الرئيس : ولماذا لا ينشر؟ . . "و بعد ذلك شعر سيد مرعى بإرهاق فى عينيه ونصحه الطبيب بالراحة . . وبقى فى استراحته بالهرم بضعة أيام . . وزاره الرئيس السادات ومعه المهندس عثمان أحمد عثمان . . وتحدث الرئيس فى كل شىء إلا عما دار فى جلسة مجلس الشعب . . ولم يذكر شيئا عما ينتويه بالنسبة لمن يرشحه رئيسا للمجلس . . ولم يفتح سيد مرعى الموضوع . . ثم عقد السادات اجتماعا للهيئة البرلمانية للحزب الوطنى فى استراحة القناطر . . وكان قد اختار مصطفى خليل رئيسا للوزراء . . ودعا الجميع بعد انتهاء الكلمات على أكلة شعبية هى " الفتة واللحم المسلوق " وأعلن السادات فى هذا الاجتماع اختيار الدكتور صوفى أبو طالب مرشحا لرئاسة مجلس الشعب ، وقال إن رئاسة المجلس تحتاج إلى علم قانونى وخبرة سياسية وهذا ما يتوفر فى صوفى أبو طالب . ولم يعترض أحد . و استمرت العلاقات الشخصية طيبة بين الرئيس وسيد مرعى . . ولم يفتح بينهما هذا الموضوع فى أية مناقشة رغم أن كثيرين تحدثوا إلى السادات معارضين اختيار الدكتور صوفى أبو طالب، ولكن السادات كان مصراً ، وبدا إصراره من الدورة السابقة لا من هذه الدورة» .

٩- تكوينه هيئة المستشارين :

كان سيد مرعى هو الذى تولى فى أخريات عهد الرئيس السادات تكوين هيئة مستشارى رئيس الجمهورية فى محاولة جديدة (ولم يكن يجوز وصفها بالأخيرة) لجذب المفكرين وأساتذة الجامعات حول مؤسسة الرئاسة .

والقصة أنه فى أخريات عهد السادات طلب د. عاطف غيث عميد آداب الإسكندرية من رئيس الجمهورية فى لقاء مذاع على الهواء وجود مستشارين له فى كافة المجالات ، وتطورت الفكرة إلى تكوين هيئة مستشارين تولى المهندس سيد مرعى الإعداد لها وانتهى إلى الصيغة التى صدر بها قرار الرئيس أنور السادات بتشكيل

هيئة المستشارين (وسوف نورد هنا تفصيلات تشكيل هذه الهيئة لنرى للقارئ مدى ما وصل إليه فكر سيد مرعى السياسى أو التوفيقى قبل اعتزاله السياسة بقليل) .

المادة الأولى : تضم هيئة مستشارى رئيس الجمهورية الأجهزة التالية :

أولاً : رئيس هيئة المستشارين .

ثانيـا : مجلس هيئة المستشارين ولجانه .

ثالثـاً : مجلس رؤساء مؤسسات البحث العلمى

رابعاً : الأمانة العامة لهيئة المستشارين .

وتُحدد اللائحة الداخلية اختصاصات كل من رئيس الهيئة ، ومجلس الهيئة ، ومجلس رؤساء مؤسسات البحث العلمى ، والأمانة العامة ، ونظام العمل بالهيئة ، والعلاقة بين هذه الأجهزة وغيرها من الأجهزة المسئولة عن البحوث .

يُشكل مجلس الهيئة برئاسة رئيس هيئة المستشارين ، ويضم بعض ذوى المناصب العلمية الرئاسية بحكم مناصبهم ، وكذلك من يختارهم رئيس الجمهورية من بين فئات محددة ، وذلك وفقاً لما يلى :

أولا : أعضاء بحكم مناصبهم : مستشارو رئيس الجمهورية ويصدر باختيارهم قرار من رئيس الجمهورية وفقا لما هو وارد بالمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٨٠ .

رؤساء الجامعات .

رئيس أكاديمية البحث العلمى

أمين المجلس الأعلى للجامعات

رؤساء مؤسسات ومراكز البحث العلمى والأجهزة الآتية :

(أ) رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء .

(ب) رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

(جـ) رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات

(د) رئيس المركز القومى للبحوث

(هـ) رئيس المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية

(ر) رئيس المعهد القومى للتنمية الإدارية .

(ز) مدير معهد التخطيط القومى

(ح) مدير هيئة الطاقة الذرية .

(ط) رئيس الاتحاد العام للعمال

ثانيا : أعضاء يختارهم رئيس الجمهورية من بين الفئات الآتية :

أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ومراكز البحوث العلمية الحاليين أو السابقين .

أعضاء مجالس إدارات أندية هيئات التدريس بالجامعات .

رؤساء النقابات المهنية .

الشخصيات العامة من ذوى الفكر والخبرة .

المادة الثالثة : يتفرع عن مجلس الهيئة لجان متخصصة ومؤقته تتولى دراسة وبحث ما يُحال إليها من موضوعات محددة ، وتُصدر بشأنها توصياتها التى تقدمها إلى رئيس هيئة المستشارين . ويُدعى الوزير أو الوزراء المتخصصون لحضور اجتماعات كل لجنة من هذا اللجان .

المادة الرابعة : يُشكل "مجلس رؤساء مؤسسات البحث العلمى" برئاسة رئيس هيئة المستشارين ، وعضوية وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى ، ورئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ورؤساء مؤسسات البحث العلمى والأجهزة الموضحة فى البند الرابع من الفقرة أولا من المادة الثانية ، وأمين المجلس الأعلى للجامعات ، ومَنْ تحدده اللائحة الداخلية للهيئة من رؤساء لأجهزة البحوث الأخرى فى الدولة . ويكون رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا مقرراً لهذا المجلس . ويُدعى الوزير أو الوزراء المتخصصون لحضور اجتماعات المجلس عند بحث الأمور المتصلة بوزاراتهم أو المتصلة بجهات البحث العلمى التابعة لها .

ويقوم هذا المجلس بمهام التنسيق والتخطيط لأنشطة هذه الأجهزة بما يتفق وأهداف هيئة المستشارين ويساعدها فى أداء مهامها ، وبما يحقق تكامل البحوث وتوجيهها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المادة الخامسة : على مؤسسات البحث العلمى المبينة فى البند الرابع من الفقرة أولا من المادة الثانية ، وغيرها من الأجهزة التى تقوم بإجراء البحوث العلمية أو الفنية ، إعداد البحوث أو الدراسات أو البيانات التى يطلبها رئيس هيئة المستشارين وموافاته بها .

كما يقوم كل جهاز أو مركز من مؤسسات البحث العلمى المنصوص عليها فى البند الرابع من الفقرة أولا من المادة الثانية– فى حدود موعد أقصاه نهاية شهر مارس من كل عام– بإعداد تقرير عن نشاطه العلمى والفنى والإدارى خلال العام السابق ، يوفى به رئيس هيئة المستشارين .

المادة السادسة : تشكل الأمانة العامة برئاسة رئيس هيئة المستشارين وعضوية عدد لا يتجاوز خمسة عشر عضواً يختارهم رئيس الجمهورية من بين أعضاء مجلس الهيئة . ويدعى لحضور اجتماعاتها نائب رئيس الوزراء أو من ينيبه عنه .

المادة السابعة : تُعد الأمانة العامة مشروع اللائحة الداخلية للهيئة وتصدر بقرار من رئيس الهيئة .

وكان الاتجاه فى هيئة المستشارين قد تبلور على يد المهندس سيد مرعى إلى أن يكون فيها بعض أعضاء هيئة التدريس الحاليين أو السابقين (فى الجامعات أو مركز البحوث) وبعض أعضاء مجالس الإدارات فى نوادى هيئات التدريس . وبعض رؤساء النقابات المهنية وبعض ذوى الفكر والخبرة .

وعلى هذا النحو تم اختيار الطائفة الأولى من ١٣ شخصية هم : الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن ، والدكتور على السلمى ، والدكتور محمود محفوظ (وثلاثتهم من الوزراء السابقين الباقين بالقرب من السلطة) ثم أستاذا الأدبين الإنجليزى والعربى الدكتور رشاد رشدى والدكتورة سهير القلماوى (وهما من أهل الثقافة كانا قريبين أيضاً من الرئاسة) ومن أهل الطب أستاذان عرفا بالعلم والإدارة الناجحة وهما الدكتورة نعمت هاشم (فى طب عين شمس) والدكتور محمد أحمد غنيم (أستاذ المسالك البولية فى المنصورة)ومن أساتذة الاقتصاد أستاذان هما الدكتور أحمد الغندور (كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة)والدكتور محمد حسن فج النور (نائب وزير الاقتصاد والأستاذ فى معهد التخطيط القومى) ومن أساتذة العلوم أستاذان شاركا فى الحياة العامة فى مصر والولايات المتحدة هما الدكتوران فاروق الباز ومحمد عبد الهادى . . ومع هذين الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص أستاذ البيئة والأمين العام للجنة القومية

لليونسكو . . بالإضافة إلى هؤلاء جميعاً الأستاذ الذى ألقى الخطاب الذى دفع الرئيس إلى تكوين هيئة المستشارين وهو الدكتور عاطف غيث أستاذ الاجتماع وعميد آداب الإسكندرية .

أما ممثلو هيئات التدريس فكانوا هم الدكتور إيهاب إسماعيل (رئيس نادى جامعة القاهرة) والدكتور محمد إبراهيم رمضان (رئيس نادى جامعة الإسكندرية) والدكتور يسرى الشال (رئيس نادى أسيوط) والدكتور الشافعى بشير (رئيس نادى جامعة المنصورة). أما نوادى باقى الجامعات فقد كانت (تحظى !!) برئاسة رؤساء الجامعات أنفسهم .

أما ذوو الفكر والخبرة (ويبدو من هذا الازدواج بينهم وبين الطائفة الأولى قلة الحيلة فى كثير من العقليات المصرية عند إرساء وتشريع قواعد التنظيم) فهم : المهندس أحمد عز الدين هلال و الدكتورة آمال عثمان ، ومنصور حسن ، وماهر أباظة وأربعتهم يومئذ وزراء . . ومع هؤلاء إبراهيم نجيب وزير السياحة الأسبق والدكتور أحمد الحفنى (المستشاربالمحكمة الدستورية العليا) والأستاذ نبيل إبراهيم (نائب رئيس بنك مصر) والمهندس محمد عبد الغفار (رئيس هيئة البحوث الزراعية سابقاً) .

أما الذين اختيروا لعضوية هيئة المستشارين بحكم مناصبهم فكانوا المستشارين الثمانية (الذين لم يعينوا حتى لحظتها) ومعهم رؤساء الجامعات : الدكاترة حسن حمدى (القاهرة) ومحمد كامل ليلة (عين شمس) ومحمد الطيب النجار (الأزهر) ومحمود الحضرى (الإسكندرية) وعبد الرازق حسن (أسيوط) ويحى مسعود (المنصورة) وإسماعيل علم الدين (حلوان) ومحمد طلبة عويضة (الزقازيق) وعبد الحى مشهور (طنطا) ومحمد عبد الغنى محمود (المنوفية) وعبد المجيد عثمان (قناة السويس) ويحى شاهين (المنيا) ورئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (إبراهيم بدران) وأمين المجلس الأعلى للجامعات (الدكتور طاهر كيرة) ورئيس جهاز الإحصاء (الدكتور مختارعوض هلودة) ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات (المهندس سمير حلمى) ورئيس الجهاز المركزى للإدارة (الدكتور حسن توفيق) ورئيس المركز القومى للبحوث (الدكتور محمد كامل) ورئيس المركز القومى للبحوث الاجتماعية (الدكتور أحمد خليفة) ورئيس المعهد القومى للتنمية الإدرية (الدكتور عادل عز) ومدير معهد التخطيط القومى (الدكتور كمال الجنزورى) ورئيس هيئة الطاقة الذرية (الدكتور حمودة) ورئيس اتحاد العمال (الوزير سعد محمد أحمد) ومن هؤلاء صدر قرار

بتشكيل الأمانة العامة.

ومع هذا التشكيل صدر قرار تشكيل ما سمى بمجلس مؤسسات البحث العلمى برئاسة مصطفى كمال حلمى وقد ضم عشرة : (هم الدكاترة بدران ، وكيرة ، وهلودة ، وحسن توفيق ، سمير حلمى ، ومحمد كامل ، وأحمد خليفة ، وعادل عز ، والجنزورى ، وحمودة) أى المجموعة الأخيرة فيما عدا رئيس اتحاد العمال .

■ ■ ■

ومن الواضح أن هذا التشكيل قد تميز بعبقرية بيروقراطية قادرة على إجهاض فكرة المستشارين وتحويلها إلى كيان بيروقراطى مترهل غير متميز القسمات والمعالم ، وهو أقرب ما يكون إلى صيغة تحالف قوى الشعب العاملة وما شابهها من صيغ تحرص على تحقيق فكرة الكل فى واحد دون أن تعنى بتقديم هذه الصورة فى إطار كفيل بالتوحد أو التوحيد ، إنما هو تحالف صورى يتبدي فى اللقطات الفوتوغرافية التى تجمع هؤلاء جميعا فى لقطة واحدة ، أو لقطات تؤخذ فى ذات الوقت . . وحتى هذه اللقطة الفوتوغرافية تحتاج مهارة شديدة من أجل تنفيذها والحصول عليها . . ومن المؤسف أن أناساً من وزن سيد مرعى بخبرته السياسية الممتدة كانوا لايجدون أى حرج فى أن يسخروا قدراتهم الذهبية من أجل صياغة هيكل هلامى مثل هذا الهيكل ، وأن يفعلوا هذا بعدما وصلوا إليه من مكانة .

الباب الخامس
علاقاته وخصوماته وأزماته

أولا : علاقته بالرئيس السادات :

ألمحت فى مقدمة هذا الكتاب إلى أن علاقة الرجلين (السادات وسيد مرعى) لم تكن وفاقا متواصلاً وإنما شابتها كثير من المواقف التى اختلف فيها الرجلان على الرغم من عوامل الحب القديم والصداقة الممتدة والنسب الجديد ، ومع أن بالامكان دراسة تطور مثل هذه العلاقة إلا أن المهم لتاريخنا السياسى ليس هو تطور العلاقة فى حد ذاته لأن هذه طبيعة البشر خلقهم الله عليها ، ولكن الذى ينبغى لنا دراسته وتأمله والافادة منه هو طبيعة الاختلاف فى تقدير المواقف المختلفة التى تمر بمثل هذين الرجلين ، عندئذ يمكن لنا أن نجد رؤى مختلفة صاغ اختلافها اختلاف المنظور الذى نظر به كل منهما لما أمامه ، واختلاف الهدف ، واختلاف الثقافة ، واختلاف الشخصية السياسية على وجه العموم . . ولا أعتقد أن القارئ فى حاجة إلى كثير من الحواشى والتعليقات على الروايات التى.فضلنا أن ننقلها عن اثنين من كبار الصحفيين هما موسى صبرى وأحمد

بهاء الدين ، وستغنينا الرواية والقراءة عن كثير جداً من التفلسف والتفسير .

وسنبدأ بكتاب موسى صبرى «السادات الحقيقة والأسطورة» وسوف ننقل للقارىء هنا بعض الفقرات التى قد يبدو للقارىء أن موسى صبرى يرويها على لسان سيد مرعى نفسه وتصور لنا هذه الفقرات رؤيته للعمل السياسى وبعض المواقف التى حدثت فى عهد السادات، وقد آثرنا أن ننقل للقارئ بعضها لأن سيد مرعى لم يتناولها فى كتابه «أوراق سياسية» لأنها حدثت فى أوقات لم يكن سيد مرعى قادراً عن الحديث عنها حين ألف كتابه «أوراق سياسية» إما لأن هذه الوقائع لم تكن قد حدثت قبل نشر الكتاب ، أو لأسباب أخرى غير خافية على القارئ ولأن عبارات موسى صبرى واضحة تماماً ولانحتاج إلى كثير من المقدمات فسوف نقفز إلى حيث يقول :

« أعود فأقول إن علاقات العمل السياسى بين الرئيس السادات والمهندس مرعى لم تكن أبدا على ما يرام . »

وبأسلوبه المعروف يورد موسى صبرى نموذجين من الوقائع التى يراها مؤكدة لهذه الفكرة الجوهرية فى حديثه عن علاقات الرجلين ، وسوف نختار للقارئ الفقرات التى يروى بها هذه الوقائع مع وضعها بترتيب فى مواضعها :

العلاقات مع الاتحاد السوفيتى :

يروى موسى صبرى ما حرص سيد مرعى كثيراً على روايته فى هذه النقطة فيقول :

« و حدث عندما كان سيد مرعى أمينا للجنة المركزية أن زاره السفير السوفيتى وإذا به يقدم له كشفا به عدد من الأسماء فى مقدمتها محمد عبد السلام الزيات وقال له : هذه الأسماء ستسافر إلى الاتحاد السوفيتى بدعوة رسمية ، ولاحظ سيد مرعى أن كل الأسماء شيوعية . فقال سيد مرعى : أنا لا أقبل هذا الوضع . . وإذا كانت هناك دعوة للاتحاد الاشتراكى فأنا الذى أختار مَنْ يسافرون فقال السفير السوفيتى : أنا لا أقصد ما فهمته على الإطلاق . . إن هذه الأسماء متفق عليها من قبل مع محمد عبد السلام الزيات وهو أمين اللجنة المركزية. وعلى كل فقد رفض سيد مرعى أن يتسلم الدعوة من السفير السوفيتى، وروى ما جرى للرئيس السادات الذى قال له : لم يكن هناك داع لرفض الدعوة ، هذه ليست سياسة ،كان عليك أن تتسلمها ثم ترفض الأسماء ، فلما شرح له سيد مرعى كل جوانب القصة اقتنع السادات وأقرّ سيد مرعى على وجهة نظره ،واختار سيد مرعى عددا من قيادات الاتحاد الاشتراكى ، لا شك أنهم بعيدون تماما

عن أية شبهة شيوعية ، وكان من بينهم على سبيل المثال يوسف مكادى وأحمد عبد الآخر » .

تظاهرات الطلبة ١٩٧٢ :

يتبنى موسى صبرى وجهة نظر سيد مرعى أيضا ويقول :

« عندما اختار الرئيس المهندس سيد مرعى . أمينا عاما للجنة المركزية بعد إخراج محمد عبد السلام الزيات ، قامت تظاهرات الطلبة . . ونظراً لأن العلاقات كانت وثيقة جدا بين سيد مرعى ومحمد حسنين هيكل . . ولم يكن السادات يثق على الإطلاق فى نيات هيكل وكان يتصور أنه ربما تأثر به سيد مرعى . . وكان السادات يرى أن يترك أمر الطلبة للحكومة . . ولكن سيد مرعى رأى أن الاجتماعات المستمرة بقيادات الطلبة ، وكذلك أعضاء مجلس نقابة الصحفيين والقيادات الصحفية أمر هام ، ويمكن أن تزيل الجفوة بين النظام وبينهم أو على الأقل تخفف من حدتها . وقد بدأت هذه الاجتماعات فعلاً بعنف فى الحوار ثم انتهت إلى بعض المرونة . . ولكن اعتصام الطلبة استمر . . ولم تخف حدة التظاهرات واعتبرت سياسة سيد مرعى غير ناجحة . وتولت الحكومة الأمر وقُبض على الطلبة المعتصمين ثم قرر السادات الإفراج عنهم ، واقترح عليه سيد مرعى أن يعقد مع قياداتهم اجتماعا . . وتم ذلك فى قصر عابدين وانتهت الأزمة . ثم عقد وزير الداخلية اجتماعات استمرت أياما طويلة مع جميع الطلبة الذين أفرج عنهم لإقناعهم بحقائق الموقف فى مناقشات مفتوحة . وكان هذا أسلوب ممدوح سالم الذى سلكه سيد فهمى أيضا وهو رئيس لمباحث أمن الدولة . . ثم وزير للداخلية » .

■ ■ ■

ولنا الآن أن ننتقل من موسى صبرى إلى أحمد بهاء الدين والفقرات التالية من كتابه «محاوراتى مع السادات» ترينا وجهة نظر أحمد بهاء الدين التى يحاول بذكائه أن يجعلنا نهضمها بسهولة حين يصور لنا أن الرجلين (أى أحمد بهاء الدين وسيد مرعى) كانا مع قربهما من السادات يتبادلان الرأى فى حيرة من أمرهما فيما يريانه من أحداث وتطورات لا يدريان لها أصلا ، كقوانين حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى التى ابتدعها السادات فى أخريات عهده ، وكان سيد مرعى يظن أن بهاء الدين هو الذى أعدها وخاصة أنه استُدعى من الكويت للقاء السادات قبلها مباشرة . . يحكى بهاء الدين فى كتابه محاوراته مع السادات فيقول إن سيد مرعى دعاه وحدثه :

« . . وقال سيد مرعى : إذن من تظنه كتب هذه القوانين والاستفتاءات؟قلت له : لا أعرف على الإطلاق وأنا أشدُّ منك دهشة ، قال لى : ألم تسمع أنها جاءت من مكتب إسماعيل فهمى؟ و قلت للمهندس سيد مرعى: قطعا لا . أرجوك أن تصدق ما سأقوله لك . إنك إذا رأيت قطعة من الأثاث تستطيع أن تعرف إذا كان مَنْ صنعها نجارا ، أو أحد الذين لا صلة لهم بالنجارة ، هذه القوانين لا يمكن ان يكون قد كتبها أحد دارسى القانون . اللهم إلا إذا كان الرئيس قد عثر على "ترزى قوانين" مستعد لتفصيل أى شىء . "

ومن الواضح هنا أن أحمد بهاء الدين على طريقته فى الكتابة لم ينف أن إسماعيل فهمى هو الذى كتب هذه القوانين على الرغم من أنه نفى أن يكون قد علم بذلك ، بل إن سياق كلام أحمد بهاء الدين يمضى ليؤكد أن هذه القوانين ليست من صنع الحقوقيين (ولم يكن إسماعيل فهمى من الحقوقيين) . وأخذت أشرح له ما فى مشروعات القوانين ومشروع الاستفتاء من مخالفات دستورية لا يقبلها عقل تلميذ فى السنة الأولى فى كلية الحقوق .

" و استمع المهندس سيد مرعى إلى ما قلته له من شروح قانونية مذهولا ، واكتفى بأن ضرب كفا بكف ، بعد أن قلت له إنى مسافر غدا إلى الكويت ، وأرجو ألا يطلبنى أحد بعد ذلك ، فأنا غير متفائل على الإطلاق . .

ثانيا : صراع القوة مع عزيز صدقى و أزماته مع رؤساء الوزراء :

كان سيد مرعى كما ألمحنا تواقاً لأن يتولى منصب رئيس الوزراء ، ويبدو أن هذا هو السر فى تحامله فى مذكراته على زميله عزيز صدقى الذى دخل من الوزارة فى نفس اليوم ولكنه أصبح رئيسا للوزارة على حين تولى سيد مرعى منصبين موازيين لايقلان أهمية عن رئاسة الوزراء وهما أمانة الاتحاد الاشتراكى ورئاسة مجلس الشعب . . وسوف نري سيد مرعي أيضا وكأنه يتحرش برئيس الوزراء الثانى عبد العزيز حجازى !! كما سنرى فى مذكراته قصة خلاف مع رئيس وزراء مبكر هو كمال الدين حسين (رئيس المجلس التنفيذى بتعبيرات ذلك الوقت) وسنبدأ بقصة خلافاته مع عزيز صدقى :

وسنجد أن قصة الخلاف بين سيد مرعى و عزيز صدقى (على نحو ما يرويها سيد مرعى نفسه فى مذكراته) ترينا مدى صدق القول القائل بأن الأفرع العليا من الشجر لاتحتمل صديقين ، ولابد أن يضحى كل منهما بأقرب أصدقائه إليه من أجل نفسه . .

وسوف نرى من عبارات سيد مرعى تحاملاً منه على عزيز صدقى بلاشك ، وقد ندهش للموقف الذى اتخذه من صديقه رغم أن ما نقرؤه لسيد مرعى قد أصابه التجميل بلاشك سواء فى النيات أو فى الأفعال ولكن حتى مع هذا التجميل يظل موقف سيد مرعى من عزيز صدقى قاسياً رغم أن عزيز صدقى لم يتكلم حتى الآن .

وقد رأيت أن أسرد أولاً قصة غضب سيد مرعى من تعيين عزيز صدقى نائباً أول لرئيس الوزراء وهما نائبان فى وزارة الدكتور محمود فوزى وكيف استطاع الدكتور فوزى بدبلوماسية هادئةتفادى هذا الخلاف . . . ثم نورد للقارئ وجهة نظر سيد مرعى فيما أثاره هو نفسه من متاعب لعزيز صدقى حين كان رئيساً للوزراء ، وكان سيد مرعى مسئولاً عن الاتحاد الاشتراكى العربى . . وسوف يدرك القارئ من كلام سيد مرعى نفسه أنه تحامل بالحق وبغير الحق على عزيز صدقى ، وأن هذا التحامل قد امتد ليشمل أشخاصا من أمثال محمود فوزى ، وعبد القادر حاتم ، وحافظ بدوى وسوف نتناول هذا الخلاف على مرحلتين المرحلة الأولى عندما سبق عزيز صدقى إلىٰ تولى منصب خاص به كنائب أول لرئيس الوزراء فلم يسترح سيد مرعى لهذا الوضع ولنقرأ روايته بالتفصيل :

«حدث أنى سافرت إلى الخارج فى مهمة حكومية وعدت من رحلتى لكى أفاجأ بأن عزيز صدقى قد أصبح منذ أيام نائباً أول لرئيس الوزراء . وفى الطريق من مطار القاهرة إلى منزلى كنت قد عقدت العزم على تنفيذ قرار اتخذته ورأيت أنه لا مفرَّ منه بعد أن أصبح عزيز صدقى نائباً أول . إن اعتراضى على ذلك القرار لم يكن مرجعه رغبة من جانبى فى الحصول على هذا اللقب لنفسى ، أو تقليلاً من شأن عزيز صدقى ، ولكن السبب كان يرجع إلى معرفتى بالتكتلات التحتية التى تجرى فى كواليس مجلس الوزراء ، وإلى المقاومة الصامتة التى يواجهها الدكتور فوزى فى تنفيذ أفكاره . . وهما الأمران اللذان سيؤدى تعيين المهندس عزيز صدقى نائباً أول للرئيس إلى زيادتهما تعقيداً» .

«ولقد أدركت على الفور أن نتيجة هذا القرار سوف تكون فى الواقع هى وجود مجلسين للوزراء داخل مجلس الوزراء ، وهو الأمر الذى يدركه بغير شك كل من يعرف أسلوب المهندس عزيز صدقى فى العمل ، وخصوصاً أن المهندس عزيز صدقى قد اختار لنفسه رئاسة اللجنة الاقتصادية داخل مجلس الوزراء ، وهى اللجنة التى يصب فيها عملياً معظم عمل المجلس كله . وهكذا فإنه فى نفس ليلة عودتى من الخارج كتبت استقالتى وأرسلتها على الفور إلى الدكتور فوزى رئيس الوزراء . بعد أقل من

نصف ساعة اتصل بى الدكتور فوزى وأخبرنى بأنه فوجىء تماماً بالاستقالة وأنه اتصل بدوره بالرئيس أنور السادات لينقلها إليه، ولكن الرئيس رفض ويريد منى الاستمرار فى العمل . والحقيقة أننى لم أكن فى حالة تجعلنى أبداً فى موقف التجاوب مع الدكتور فوزى، برغم كل حبى واحترامى له واعتزازى بشخصيته. وهكذا قلت له إننى مصمم على الاستقالة. وقال الدكتور فوزى : ولكنى أكرر لك . . أن الرئيس أنورالسادات رفض قبولها . . قلت له : إذن على الأقل . . امنحنى فرصة يومين لكى أفكر . . قال الدكتور فوزى : إذن نتقابل عندى فى الهرم بعد غد. قلت : نعم إن شاء الله. وفى الموعد المحدد طلبت الدكتور فوزى بعزبته فى الهرم، لكى أبلغه اعتذارى عن عدم الحضور. وأدرك الدكتور فوزى على الفور معنى هذا الاعتذار، فقال لى : إذن أنت مصمم على الاستقالة؟. قلت نعم. . سكت الدكتور محمود فوزى برهة قبل أن يقول . . إذن عندى لك خبر هام أود أن تعرفه. إننى سوف أرسل استقالتى كلها، إلى سيادة الرئيس. وقفزت المسألة على الفور إلى أبعاد جديدة خلال لحظات الصمت التى نشأت بيننا عبر أسلاك التليفون. إن الدكتور محمود فوزى يعرف قطعاً مدى تأثيره الشخصى علىّ. . ومن ناحية أخرى فإن استقالة الحكومة سوف تعنى على الفور أنها تمت بسبب استقالة سيد مرعى التى تعنى على الفور أنها تمت بسبب اختيار عزيز صدقى نائباً أول لرئيس الوزراء. . . وهو الأمر الذى يعطى بالضرورة بعداً سياسياً سلبيا لا أسمح لنفسى أن أتسبب فيه. قلت للدكتور محمود فوزى : إذن أرجوك انتظر قليلاً. . وأنا قادم إليك حالاً . . وبمجرد أن وصلت بادرنى الدكتور محمود فوزى إلى تساؤل من جانبه : أنا مندهش من رد الفعل هذا عندك، وأقول بصراحة ، إنك فاجأتنى. قلت له : لماذا ؟ ألم تكن تتوقع ذلك؟. قال الدكتور محمود فوزى : مطلقاً - بل أكثر من هذا ، يهمنى أن أخبرك بأن الرئيس أنور السادات عندما حملت إليه ترشيحى للمهندس عزيز صدقى ليكون نائبا أول . . كان هو الذى بادرنى بأن هذا الأمر سوف يؤدى بالضرورة إلى إحراج لك ، ولكنى أكدت له عكس ذلك لأننى أدرك مدى الصداقة التى تربط بينك وبين المهندس عزيز صدقى. . قلت له: ومن أين لك بهذا التأكيد؟ رد الدكتور محمود فوزى بصراحة . . لأن السيد شعراوى جمعة . . (وكان وزيرا للداخلية وقتها) . . وهو الذى حمل إلىّ الفكرة من البداية، أكّد لى أثناء عرضها أنه قد تشاور معك بشأنها، وأنك قد رحبت تماما بهذه الخطوة. قلت لرئيس الوزراء بانفعال : هذا لم يحدث مطلقاً ، ولتسمح لى بالتليفون لأطلب شعراوى جمعة لك لكى تتأكد بنفسك. مدّ الدكتور محمود فوزى يده قائلاً : لا داعى فقد أدركت الآن جوهر

المسألة» .

« كان الدكتور محمود فوزى فى الواقع شخصية رقيقة ودمثة وهادئة وتحظى باحترامى الكامل - فوق احترام الجميع له - ولقد أدى هذا إلى أننى صارحته بقولى : إن الموضوع ينقسم إلى جزأين ، الجزء الأول هو مبدأ اختيار المهندس عزيز صدقى نائباً أول لرئيس الوزراء، وفى هذا الجزء فإننى أرى أنه الحق الكامل لرئيس الوزراء أن يختار من معاونيه مَنْ يشاء، ليسند إليه العمل الذى يشاء. أما الجزء الثانى : فيتعلق بمدى تعاونى مع المهندس عزيز صدقى بعد هذا الاختيار وفى هذا الجزء فإن أسلوبى فى العمل لا يتفق مع أسلوب عزيز صدقى بالرغم من صداقتى له، ولهذا فإننى لن أستطيع تحت أى ظرف التعاون معه . . ومن أجل ذلك فإننى أفضل الانسحاب تماماً والاستقالة لكى أفسح المجال تماماً من ناحية ولكى لا أسبب أى نوع آخر من الخلافات داخل مجلس الوزراء. مدَّ الدكتور محمود فوزى يده إلى التليفون وقال بكلماته الهادئة الرصينة . . أما بالنسبة لاحتمال عدم تعاونكما فإننى كفيل بإعادة تنظيم العمل فى مجلس الوزراء بحيث لا يكون لك علاقة باللجان التى يشترك فيها المهندس عزيز صدقى، فإذا صممت على الاستقالة رغم ذلك فسوف أطلب الرئيس أمامك الآن فى التليفون لكى أنقل إليه استقالة الحكومة . . ما رأيك؟ . وبعد برهة صمت قلت للدكتور محمود فوزى . . لا . . إننى لا أتصور استقالة الحكومة بسببى، وإذا كان ثمن الاستمرار هو سحب الاستقالة، فإننى أسحبها. ارتسمت على وجه الدكتور محمود فوزى ابتسامة ارتياح لأول مرة منذ بداية الحديث . . وبدأ من جانبة يفكر فى صيغة تمنع الاحتكاك بينى وبين المهندس عزيز صدقى ، وانتهى إلى تشكيل لجنة وزارية للزراعة والرى والتموين والإصلاح الزراعى والأراضى البور، وتكون برئاستى وتوازى اللجنة الوزارية الاقتصادية التى يرأسها المهندس عزيز صدقى. . وكلتا اللجنتين ترفع تقاريرها مباشرة إلى الدكتور محمود فوزى رئيس مجلس الوزراء ».

■ ■ ■

انتهى حديث سيد مرعى عن موقفه الغريب من عزيز صدقى حين أصبح عزيز صدقى بمفرده نائبا أول لرئيس الوزراء بينما بقى سيد مرعى نائبا لرئيس الوزراء ، ولكن ماذا سيفعل سيد مرعى عندما يصبح عزيز صدقى رئيسا للوزراء ويخرج هو من الوزارة ليتولى مسئولية سياسية فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، هنا نأتى إلى حديثه عن المرحلة الثانية من خلافه مع عزيز صدقى وهى الفترة التى أصبحا فيها

شبه متناظرين (بروتوكوليا فحسب) كرئيس للوزراء (عزيز صدقى) وأمين للاتحاد الاشتراكى (سيد مرعى) وسنقرأ الآن لسيد مرعى مايرويه وسوف نحس من نصوص سيد مرعى نفسه بكل التعاطف مع عزيز صدقى . . ولنقرأ :

« . . . . إن عزيز صدقى بدأ من خلال أحاديثه التليفزيونية وجولاته بالمحافظات يصل بوعوده إلى حدود غير معقولة ، ففى كل مرة يقرر فجأة اعتمادات لمشروعات جديدة أو استكمال مشروعات قائمة . . بشكل يعطى للجماهير انطباعاً بأن رئيس الوزراء يمنح ويمنع . . وكان هناك أمر من اثنين . . إما إن تلك المبالغ سوف تدفع فعلا نقلاً من أبواب أخرى بالميزانية ، وهذا أمر غير دستورى طالما أنه لم يعرض على مجلس الشعب . . وإما إنها مجرد وعود ولن تتحقق وفى هذه الحالة سوف يكون الأثر السياسى لعدم تحقيقها سيئاً للغاية . . وبدأ يصب لدينا فى التنظيم السياسى كلُ النقد المتزايد من الجماهير لهذا الأسلوب . . وبدأنا بالتالى فى الاستماع إليه ومحاولة التنبيه إلى عدم الاستمرار فيه . . وكما هو متبع فإنه سرعان ما تدخل "أولاد الحلال" لكى يدخلوا فى روع المهندس عزيز صدقى أن الاتحاد الاشتراكى هدفه إحراج الحكومة . . بل وإسقاطها ، الأمر الذى زاده إصراراً على تجاهل توصيات الاتحاد الاشتراكى أكثر وأكثر ، بل وعدم التنسيق معه بأى صورة من الصور» .

«ولأن الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء للإعلام وقتها هو صديق مشترك لى وللمهندس عزيز صدقى فقد بادرنى يوماً بالسوال : أنا أعلم بصداقتكما القديمة فهل هناك الآن ما يشوبها ؟ وأجبت الدكتور عبد القادر حاتم : أبداً . . على المستوى الشخصى فإننى أعتز تماماً بصداقة الدكتور عزيز صدقى . . ولكن الأمر يتعلق برؤيته هو لمهمة الحكومة . . ورؤيتى أنا لوظيفة التنظيم السياسى . وقال الدكتور عبد القادر حاتم : ولكن الأمور ليست مفهومة للدكتور عزيز صدقى على هذا النحو . . هل عندك مانع من أن نجتمع نحن الثلاثة معا ونتكلم بصراحة . . و قلت له : بالعكس . . أنا أرحب تماماً . . و فعلاً . . قام الدكتور عبد القادر حاتم بدعوة المهندس عزيز صدقى ودعوتى إلى منزله . . وبدأ الدكتور عبد القادر حاتم يتكلم بصراحة ، قائلاً للمهندس عزيز صدقى : إن الخلاف بين الحكومة والاتحاد الاشتراكى قد بدأ يصل إلى رجل الشارع . . وإننى أرى أن صداقتكما قد تأثرت فعلا بهذا الخلاف ، بحيث بدأت الحكومة تفكر فى واد . . والتنظيم السياسى يفكر فى واد آخر تماماً . . وتكلم المهندس عزيز صدقى هو الآخر بصراحة ، قائلاً إن الاتحاد الاشتراكى يعرض الحكومة لحرج

شديد بنقده المستمر لعملها . . وبدلا من أن يقوم الاتحاد كتنظيم سياسى بتفسير قرارات الحكومة للناس ، فإنه ينتقدها . . وهنا تكلمت أنا بصراحة ، قائلاً للمهندس عزيز صدقى : هذا هو مكمن الخلاف أنت ترى أن وظيفة التنظيم السياسى هى أن يفسر للناس أعمال الحكومة بعد أن تكون قد قررتها فعلاً . . وأنا أرى أن وظيفته هى عكس ذلك تماماً . فلأنه تنظيم جماهيرى فإن واجبه أولا أن يعبر عما تريده الجماهير من الحكومة . . وليس عما تريده الحكومة من الجماهير . . وقال المهندس عزيز صدقى إنه لا يستطيع أن يتخذ قرارات بهذا الشكل ، فمعظم القرارات هى قرارات تنفيذية تنبع من مناقشات مجلس الوزراء . . وهو لا يستطيع قبل تنفيذ كل قرار أن يطلب الرأى فيه من الاتحاد الاشتراكى» .

«لقد استمرت تلك الجلسة ثلاث ساعات . . اتفقنا بعدها على حل وسط ، وهو وجود تنسيق بين مجلس الوزراء والاتحاد الاشتراكى . . بحيث تعرف الحكومة أولاً بأول مطالب الجماهير . . وتقوم الحكومة أولاً بأول بشرح سياستها ومشروعاتها للاتحاد الاشتراكى عن طريق اثنين من الوزراء يكونان عضوين فى الأمانة العامة للاتحاد . . ويقومان بدور "ضابط الاتصال" . وفعلا . . سارت الأمور على ما يرام بعد تنفيذ هذا الحل . . ولكن لفترة . . عادت بعدها الأحوال إلى ما كانت عليه . . الحكومة فى واد . . والتنظيم السياسى فى واد آخر . . وبدأ موقفى داخل التنظيم السياسى يزداد حرجاً . . فلم أكن أستطيع من جانبى أن ألزم المسئولين بالاتحاد الاشتراكى بتبرير قرارات الحكومة التى لم يشاركوا أصلا فى اتخاذها . . بل وربما تكون عكس ما تطالبهم الجماهير به . . وأعتقد أن الدكتور عزيز صدقى ربما يكون هو الآخر قد بدأ يتعرض لنفس الموقف داخل مجلس الوزراء . . بسبب ما تصوره هو ، أو ما يصوره له البعض ، على ان انتقادات الاتحاد الاشتراكى تسبب حرجا متزايداً للحكومة» .

«وقرر الرئيس أنور السادات من جانبه ، عقد اجتماع طارىء ، يضم كلا من السيد حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب والدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء وأنا . . وفى الاجتماع قررالرئيس بحسم أن علينا نحن الثلاثة أن نجلس معا بصفة دورية لكى ننسق معاً . . ونتشاور معا . . حتى لا يحدث اضطراب فى علاقة المؤسسات بعضها ببعض . . فعلى الحكومة أن تنسق عملها مع الاتحاد الاشتراكى وعلى الاثنين أن ينسقا عملهما مع مجلس الشعب . . وأن الذى يكفل هذا هو أن نجتمع نحن الثلاثة أسبوعيا . . لكى يكون هناك اتصال وتنسيق دورى ومنتظم . . وتحمسنا جميعاً

للفكرة . . وخرجنا من اجتماع الرئيس لكى نتساءل : متى نعقد أول اجتماع ، قال حافظ بدوى : هذا الأسبوع . . تساءل الدكتور عزيز صدقى : أين يكون الاجتماع؟ قلت له : فليكن الاجتماع الأول فى مكتب حافظ بدوى . . ورحب الدكتور عزيز صدقى تماما ، وبالطبع رحب السيد حافظ بدوى . . وعقدنا الاجتماع الأول فعلاً . . واتفقنا فى نهايته على أن يكون الاجتماع التالى فى مكتب السيد حافظ بدوى بمجلس الشعب . وفى هذا الاجتماع ذهبت إلى مكتب حافظ بدوى ، ولكن الدكتور عزيز صدقى اعتذر . وهكذا ماتت الفكرة فى مهدها . وادركت من جانبى أنه لا حل لهذه المشكلة . . على الأقل فى هذه المرحلة "

عند هذه النقطة يظهر سيد مرعى قدراً من الأسى المفتعل على هذه الصداقة الضائعة فيقول : " إننى كنت أشعر بالأسى والأسف ، بقدر ما كنت أتفهم تماماً الأسباب الموضوعية التى تدفع الدكتور عزيز صدقى – كرئيس للحكومة – إلى التصرف على هذا النحو . لقد اعتادت الحكومة من قبل ، وبالتالى اعتاد كل من تولوا المناصب المسئولة فيها . على أن هناك حصانة ضد النقد واعتادت الحكومة ، وبالطبع كل العاملين بها ، على أن التنظيم السياسى هو مجرد جهاز للتصفيق والموافقة بكلمة "نعم" .

هكذا يُصور لنا سيد مرعى فى شىء من «الحماس للذات» أنه كان أول من عرَّض الحكومة لانتقادات الاتحاد الاشتراكى الشديدة ، وأنه هو الذى كسر قاعدة تأييد الاتحاد الاشتراكى المطلق للحكومة ، ومن الطريف أن سيد مرعى حين يورد هذا الفخر بنفسه فإنه يأتى به فى سياق الحديث المفترض عن خلافه مع عزيز صدقى ، وبدلاً من أن يكون السياق صراع رجلين على السلطة والنفوذ يصبح الأمر فى تصوير سيد مرعى صراعاً بين اتجاه ديمقراطى يمثله هو واتجاه غير ديمقراطى وإن يكن تقليدياً معتاداً يمثله عزيز صدقى وللأسف الشديد فإن هذا التصوير يذهب بقيمة الحياد فى مذكرات سيد مرعى وكان فى وسع سيد مرعى وكاتب المذكرات أن يتناولا الموضوع من زوايا أخرى لا تجعل من سيد مرعى «الملاك الكامل» أو «الملاك المطلق» عدئذ كانت الصورة تكون أقرب إلى الابتلاع ، ولكن يبدو أن سيد مرعى أعاد الأخذ بنفس النصيحة التى قدمت للسادات فى أزمة ١٥ مايو وهى أن يصور الأمر مع خصومه على أنه خلاف على الديمقراطية ، أخذ سيد مرعى بهذه النصيحة وطبقها على خصومته مع عزيز صدقى . . مع الفارق الشديد .

وعلى الرغم من أنى ميال بكل جوارحى إلى وضع هذا الخلاف فى إطار شخصى

بحث وشخصى جداً فحسب إلا أنى أوردت للقارئ (كل جزئيات وجهة نظر سيد مرعى) على مضض من نفسى بالطبع ، وإن لم يكن هذا على مضض من عقلى ، وأظن القراء يوافقوننى على ما ذهبت إليه من تفسير بعد قراءتهم لما رواه سيد مرعى نفسه ، ولكنى فى نفس الوقت لا استطيع أن أحرم القارئ من تفسيرات أخرى قدمها روبرت بورج فى كتاب عن سيد مرعى .

يُخصص روبرت بورج أحد فصول كتابه للحديث عن خصومة سيد مرعى مع عزيز صدقى ، ويتأثر المؤلف فى عرضه لهذه الخصومة بأفكار بعض فصائل اليسار المصرى فى تأصيل الخصومات الجديدة والتماس الطريق إلى هذا التأصيل حتى ولو كان باستنطاق الشخصيات التاريخية بما لم تنطق به فى الواقع . . وعلى هذا النحو نجد روبرت بورج يؤلف للرجلين مواقف قد تكون جيدة الصياغة ولكنها لم تحدث . . ولك أن تقرأ مثلاً قوله : « وكان على عزيز صدقى كوزير للصناعة أن يفرض سيطرته على المشروعات الزراعية الصناعية ومنها صناعات تعليب الخضر والفاكهة ومصانع إنتاج السكر ويشمل ذلك إنتاج مدخلات الإنتاج الزراعى . . وكان على سيد مرعى أن يحارب بضراوة لمنع ذلك » .

« وكان عزيز صدقى يردد أن الزراعة فى مصر مازالت بدائية ولم يراع تطويرها وفقاً للأساليب العلمية . . بينما كان سيد مرعى يقول إن قطاع الصناعة قد امتطى ظهر القطاع الزراعى على مدى فترات طويلة ، اقتطع من هذا القطاع استثماراته وأنه سبب نكسة قطاع الزراعة » . وعلى هذا النحـــو يمضى المؤلف فى تنمية الصراع الدرامى على نحـــو قـد يبـدو منطقـياً ، ولكـــنه ـ كـما نعرف مـن تاريخنا ـ لا يمـثل الحـقيقة على الإطلاق .

ويبدو بورج متأثراً تماماً بروح الصراعات الكبيرة فى الولايات المتحدة حين يكون للتشريع والضرائب دور حاسم فى القضاء على الخصم ، وهو الأمر الذى لا يحدث فى مصر حتى الآن فما بالك بأوائل السبعينات . وعلى هذا النحو فقد أجاد المؤلف روبرت بورج استخدام شخصية الدكتور مصطفى الجبلى الذى خلف سيد مرعى فى وزارة الزراعة حين شكل عزيز صدقى الوزارة ، ويعتمد المؤلف على هذه الشخصية كشخصية محورية فى إدارة الصراع الدرامى ، وله الحق فى ذلك فإن سيد مرعى نفسه هو الذى أعطى هذه الفرصة للمؤرخ بما كتب فى مذكراته عن هذه النقطة التى لم تكن تستحق كل هذا العناء من سيد مرعى حين كتب مذكراته .

ويتمادى روبرت بورج إلى درجة أنه يتصور بنفسه صورة الصراع فيذكر فى معرض حديثه عن مشروع الضريبة على حدائق الفاكهة ما يلى: «. . ونظراً للدلائل التى تشير إلى أن التصويت ضد الضريبة هو رغبة النظام الحاكم قام أغلبية أعضاء الاتحاد الاشتراكى بالتصويت ضدها بالفعل ولم يعد أمام الجبلى إلا أن ينسحب لخطوط التماس حيث أصبح واضحاً أن نجم سيد مرعى فى صعود وأن نجم عزيز صدقى ينحدر. . . وقد ارتكب عزيز صدقى خطأ تكتيكياً فادحاً حين شرع فى فرض الضرائب على حدائق سيد مرعى مما يعنى أن الممتلكات الشخصية قد دخلت لعبة الصراع» .

وهنا يتضح لنا تضخم التضارب فى الروايات والخيال الذى وقع فيه المؤلف للأسف. . فنحن لا نعرف من سياق كلامه هل فرضت الضريبة؟ أم لا؟ أم فرضت ورفضها الاتحاد الاشتراكى؟ أم رفضها الاتحاد الاشتراكى ولكن عزيز صدقى مع ذلك فرضها وهذا البديل الرابع الأخير هو ما يوحى به للأسف كلام روبرت بورج دون أى دليل يذكر .

ثالثا : أزمته مع كمال الدين حسين فى مشكلة دودة القطن فى الستينات :

تمثل هذه القضية حدثاً ضخماً فى ملف سيد مرعى ، فعلى الرغم من أنه لم يكن وزيراً للزراعة وقتها إلا أن أحداً لا يستطيع أن يعفيه من المسئولية ، وبخاصة مع علاقاته الحميمة بعبد الناصر . . حتى إن سيد مرعى شخصيا يجد نفسه حين أملى مذكراته مضطراً أن يدفع عن نفسه بعض الظن فى تقصيره وعن مذكراته صفحة ٤١٤ وما بعدها ننقل : " . . وتبين لى أن الإصابة منتشرة على هذا الشكل الذى رأيته، وليس فى هذا الحقل فقط . . وإنما فى الحوض كله ، بل فى أحواض القرية كلها . ومظهر القطن أمامى كان واضحاً . بعد ذلك عدت إلى السيارة، واستمر الركب فى طريقه، ولكنى كنت مغموماً بشدة، وأدعو الله ألا يتكرر هذا المشهد ثانية أثناء مرورى . ولكن بعد حوالى كيلو متر، تكررت نفس المأساة. . ونفس الرائحة . وأوقفت الركب للمرة الثانية، ونزلت إلى الحقول ورأيت الورق يتآكل وتكرر المشهد، فى تلك المنطقة والمناطق التى بعدها ، حتى وصلت إلى فارسكور فى حالة يرثى لها، خصوصاً أنه بمعاينتى لبعض الحقول التى كان قد تم علاجها بالرش بواسطة وزارة الزراعة. . وجدت أن الدودة ما زالت ترتع فيها. . إن هذا يعنى أن المبيد المستعمل قد فقد تأثيره، ويعنى أيضاً أن وزارة الزراعة ستقع أمام أمر من الأمور الخطيرة حيث لا يوجد لديها وسيلة لمعالجة هذه الآفة بعد هذه الصورة التى وصلت إليها . ورجعت إلى القاهرة مهموماً . .

وفى صباح اليوم التالى استدعيت إلى مكتبى (كان مكتبه كوزير مركزى للزراعة فى وزارة الزراعة المصرية نفسها) المسئولين عن المقاومة فى وزارة الزراعة، ووكلاء الوزارة، دون أن يحضر الاجتماع الدكتور أحمد المحروقى (وزير الزراعة التنفيذى)، الذى فضل هو نفسه عدم الحضور لارتباطه بمواعيد سابقة، ولكنه وافق على حضور المسئولين فى الوزارة أنفسهم. وقلت للمسئولين الذين أعرفهم جميعاً، إننى شاهدت صورة خطيرة من الإصابة وإننى أعلم أنه إذا تداخلت أجيال الدودة معاً.. فإن هذا يمثل خطورة لا حد لها، ثم إن ما رأيته يدل على أن المبيدات التى تستخدمها الوزارة غير فعالة، وتساءلت فى نهاية حديثى معهم عن أنواع المبيدات التى استوردت هذا العام لكى أتبين إمكانية استبدال بعضها بأخرى وإذا بى أفاجأ بأن أحدهم يقول لى: « إن الخطورة لم تصل إلى الحد الذى تتصوره، وبالعكس فإننا نرى أنك وأنت وزير قديم للزراعة.. فإن اللهجة التى تتحدث بها تتضمن تشهيراً بنشاط الوزارة.. حيث إن الوزارة تعالج الموقف، وهى قادرة على ذلك.. وإن الرقعة التى مررت فيها هى رقعة إصابتها شديدة، ولكنها لا تمثل الإصابات فى باقى الجمهورية». ثم أضاف متحدياً: إنك إذا أردت أن تطمئن فعليك بالمرور فى أنحاء الجمهورية كلها».

«وقلت له بعد أن تكهرب الجو بسبب إثارته لحساسية يعرفها بين عمل الوزير المركزى والوزير التنفيذى: إننى أقرر كفلاح وكوزير للزراعة.. إنه طبقاً للمعلومات التى توفرت لدىّ قبل مرورى، وكذلك بعد مرورى فى اليوم السابق أن الحالة خطيرة جداً، وأن محصول مصر الأساسى مهدد هذا العام. ورأيت فى أعين كثير من الجالسين فى الاجتماع الموافقة على ما ذكرت، ولكن لم تكن لديهم القدرة الكافية لمواجهة الموقف، لعلمهم بالحساسية الموجودة فعلاً بين الوزارة التنفيذية والوزارة المركزية. وانتهى الاجتماع »..

« وفى الدقيقة الثانية كتبت خطابين: الأول لوزير الزراعة الدكتور أحمد المحروقى، والثانى للدكتور حسن بغدادى وزير الإصلاح الزراعى، وقلت لهما فى الخطابين إن الإصابة شديدة، وإن الأهم من ذلك أن المبيدات المستخدمة قد فقدت تأثيرها ورجوت أن يوافى مكتبى ببيان عن المبيدات المتوفرة لديهم كى يمكننى المساهمة معهم - إذا أمكن - فى رسم - سياسة المقاومة لباقى الموسم. وأرسلت الخطابين فعلا. واتصل بى الدكتور حسن بغدادى تليفونياً وأخبرنى بأن الإصابة شديدة فعلاً. وأن المبيدات فعلاً بدأت تفقد تأثيرها، وأن الموقف خطير.

«ثم جاءنى أحد وكلاء الزراعة ، طالباً منى - نقلاً عن الرزير التنفيذى - ألا أطرح هذه المشكلة فى الصحف بالشكل الذى طرحته فى اجتماع اليوم السابق ، وكرر نفس الآراء التى تحدانى بها زميله فى اجتماع الأمس ، بأن الموقف ليس خطيرا كما ذكرت . . وأنه من الأفضل ألا أقوم بعملية تشهير ضد وزارة الزراعة . وقلت له : إننى عندما تكلمت فى اجتماع الأمس - كنت أتكلم بناء على معلومات ومرور محدود قمت به فى الدلتا - أما بعد أن تكلم معى وزير الإصلاح الزراعى ، وأكد لى نفس الملاحظات ، فإن الصورة باتت مؤكدة . . ولكننى أيضاً دعوت له بالتوفيق . . بل وعبرت له عن تمنياتى بألا تكون أرائى صحيحة» .

نأتى بعد هذا إلى موضع من المذكرات يدلنا بوضوح على أن هزيمة ١٩٦٧ لم تحدث فى ١٩٦٧ وإنما حدثت قبل ذلك فى قطاعات أخرى غير القوات المسلحة بصور شبيهة جداً . . وليقرأ القارئ : "وتمر الأيام ، وتفتك الدودة بالقطن ، ويتحرك كمال الدين حسين رئيس المجلس التنفيذى للإقليم المصرى ، ويعلن تكوين غرفة عمليات تابعة له ويرأسها عبد المحسن أبو النور ، وتنزع اختصاصات وزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى ، ويختلط الحابل بالنابل ، والمبيدات تستورد بالطائرات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من محصول القطن . وتعقد اجتماعات برئاسة كمال الدين حسين ، وتشكل لجنة تضم فنيين وأساتذة جامعات والوزيرين التنفيذيين ، ومن جانبى فإننى قد فضلت أن أبعد عن الصورة تماماً ، بعد أن كتبت الخطابين للوزيرين التنفيذيين ، خاصة أننى لا أملك وسيلة لعلاج الموقف . وهنا يطلب منى مكتب كمال الدين حسين حضور اجتماع اللجنة ، ورفضت الحضور ، ثم يتكرر الطلب ، ويتكرر رفضى لأننى أعلم سلفاً أن المطلوب الآن هو الإيهام بأن لى يدا فى الأمر كله . واتصل بى محمد أحمد سكرتير الرئيس جمال عبد الناصر تليفونياً ، وأخطرنى أن الرئيس يطلب منى بالأمر حضور اجتماعات اللجنة » .

«عند ذلك ذهبت للحضور وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها فى قاعة مجلس الوزراء ويرأسها كمال الدين حسين وعن يمينه عبد المحسن أبو النور ثم الوزيران التنفيذيان ثم عدد من أساتذة الجامعات الذين اشترك أكثرهم فى رسم سياسة المقاومة لذلك العام . وبدأت مناقشة حادة . . وكان واضحا كما توقعت أن كمال الدين حسين يود أن يقول بوضوح أمام الجالسين بأن المسئول عن هذه الإصابة هو سيد مرعى . وهنا تدخلت مباشرة وقلت له : إذا كان هذا الاجتماع لتحديد مسئولية فإننى أستطيع أن أتكلم فى

ذلك كلاماً واضحاً، ويبدأ كلامي بتوضيح ما هي اختصاصات الوزير المركزي ؟ وينتهي بما حدث في عملية المقاومة هذا العام . ثم أضفت : إنني لا أريد أن ألقي المسئولية على الوزيرين التنفيذيين ، ولكنني فقط أوضح أنني لن أسمح باستخدام هذه الكارثة للنيل من سمعتي كزراعي . . وإن هؤلاء الجالسين أمامي، وأنا أعرفهم واحدا واحدا، يساهمون في رسم سياسة المقاومة. وأشرت في حديثي إلى أنني تنبهت قبل وقوع الكارثة بأكثر من شهر ونصف بما يحدث الآن، وأنني أخطرت الوزيرين التنفيذيين » .

«وطالبت في النهاية بأنني أريد أن أعرف سبب دعوتي في هذا الاجتماع فإذا كان للاستشارة فالحمد لله إن الجالسين في الاجتماع كلهم مستشارون ، ولكنني أسأل عددا منهم : كم واحداً منهم كلف نفسه المرور في الحقول؟ وهنا تكهرب جو الاجتماع ، وظهر واضحاً أنني لن أقبل "فبركة" اتهام ضدي . وانتقلنا إلى نقطة أخرى، وسمعت فلسفة من بعض الحاضرين وفلسفة أكثر من السيد كمال الدين حسين والسيد عبد المحسن أبو النور . . وكلاهما يتكلم في التركيب الكيماوي للمبيدات ، وتصنيع بعض أنواعها، وطبيعة المقاومة ومراحلها » .

وهنا تدخلت للمرة الثانية في المناقشة : وقلت : إنني لكي أكون صريحا وموضوعيا . . يجب أن نعرف أن الخطأ كان خطأ وزارة الزراعة ! !

أزمته مع الدكتور عبد العزيز حجازي

تتضح معالم هذه الأزمة بقدر كبير في رواية لموسى صبري في كتابه « السادات : الحقيقة والأسطورة » حيث يقول :

«كان الدكتور عبد العزيز حجازي يشعر أثناء رئاسته للوزارة أن «مجلس الشعب يضع أمامه العقبات . . وحدث أن أضرب طلبة الطب بحجة بدل طبيعة العمل - والحقيقة - كما يقول سيد مرعي - أن الحركة كانت شيوعية، وتجمعوا في تظاهرة أمام مجلس الوزراء ، وطلبوا مقابلة الدكتور حجازي رئيس الوزراء ورفض، واتجهوا إلى مجلس الشعب وقابلهم المهندس سيد مرعي ، وكانت هتافاتهم ضده وضد حجازي . وكانت المناقشة معهم غير مجدية ، وكانوا يريدون تقرير البدلات على الفور ، حتى إنهم رفضوا عندما قال لهم رئيس مجلس الشعب . . أعطوني فرصة لكي أتحدث مع رئيس الوزراء . . واعتصم هؤلاء الطلبة في قاعة مجلس الشعب . وصوّر الأمر

للرئيس السادات على أن سيد مرعى يريد أن يكسب شعبية على حساب الحكومة . . تأثر الرئيس السادات وقال لسيد مرعى : إن ما فعلته خطأ . . ما دخلك أنت . . إن خلافاتهم مع الحكومة . . فاتركهم للحكومة».

ولا ينبغى لنا أن نترك هذا الموضوع دون أن ننبه إلى استدراك الخلط فى المعلومات التاريخية فى كتاب الأستاذ موسى صبرى "السادات : الحقيقة والأسطورة" ، ففى فقرة لموسى صبرى يقول: "وعندما كان عزيز صدقى رئيسا للوزراء. . . كانت الخلافات مستمرة بينه وبين سيد مرعى وترك سيد مرعى الاتحاد الاشتراكى. . . واختاره السادات لرياسة مجلس الشعب »

ومن الواضح أن من موسى صبرى يخطئ فى حقائق التاريخ لأنه كان فى كتابته من الذين يتخطون الزمن . . فسيد مرعى لم يترك الاتحاد الاشتراكى إلا مع إقالة عزيز صدقى من رئاسة الوزارة ، ثم إنه لم يذهب من فوره إلى رئاسة مجلس الشعب ولكنه بقى فى الظل السياسى فترة من الزمن كمساعد لرئيس الجمهورية .

رابعا : قصة فشله فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا :

تمثل هذه الواقعة أهمية خاصة فى حياة سيد مرعى السياسية على ما سوف نرى ولربما كانت السبب العميق وراء الاتجاه إلى انحيازه المباشر- فيما بعد- إلى أنور السادات ضد مجموعة ١٥ مايو ، وقد نلخص للقارئ القصة ونقول إن سيد مرعى مع كل ماضيه فى نظام عبد الناصر فشل فى النجاح فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى التى أجريت فى أخريات عهد عبد الناصر كما فشل معه كل من عزيز صدقى وحسن عباس زكى على حين فاز آخرون أحدث عهداً منهم بخدمة نظام الحكم كضياء داود، ولنقرأ معاً ما يقصه سيد مرعى عن تلك الأزمة، وسوف ترينا هذه القصة أيضاً مدى قدرة عبد الناصر على احتواء المواقف والاختلافات بين مجموعات العمل المختلفة على نحو ماتنبئنا به الفقرات التالية : "وبمجرد أن دخلت مقر الاجتماع أحسست على الفور أن مضمون المكالمة التليفونية صحيح مائة فى المائة. إن الطريقة التى يصافحنى بها الأعضاء والتعبيرات على وجوههم، هى أقرب إلى الخجل والمجاملة منها إلى الحماس ، وهى تغاير تماما تعبيراتهم حتى يوم واحد مضى ، بالعكس، فى هذا المرة هناك نوع خفى من التوتر يسيطر على جو الاجتماع ، معظمهم يتفادانى تماماً رغم الصداقة التى تربطنى بهم. وانتحيت بعزيز صدقى جانباً وقلت له :

اسمع ياعزيز، سواء كانت شعبيتنا أكثر أو أقل، بيحبوك أو بيكرهوك ، أنا باقولك من دلوقت انت حاتسقط وحسن عباس زكى حايسقط ، وأنا كمان ، يمكن أنا آخذ أكثر منكم صوتين أو ثلاثة ، لكن كلنا حانسقط ، وصدقنى وصدق خبرتى ، ولكن «عزيز» لم يصدقنى . . وسألنى : وماذا ستفعل أنت ؟ قلت له : لا شىء . . ما وقع قد وقع ، وفعلاً أجريت الانتخابات ، وسقطنا جميعاً وعلى ما أذكر كانت الأصوات التى فزت بها ٣٧ صوتاً ، عزيز صدقى ٣٢ ، حسن عباس زكى ٢٨ . أو شيئاً من هذا القبيل » . .

" وكان من الملفت للنظر جداً فى تلك الانتخابات أن على صبرى فاز بأعلى الأصوات (١٣٤ صوتاً) يليه حسين الشافعى (١٣٠) ثم الدكتور محمود فوزى (١٢٩) ثم أنور السادات (١١٩) وكمال رمزى استينو (١١٢) وعبد المحسن أبو النور (١٠٤) وضياء الدين داود (١٠٤) وأخيراً محمد لبيب شقير (٨٠ صوتاً) . وانسحبنا نحن الثلاثة - عزيز صدقى وحسن عباس وأنا - إلى حجرة صغيرة قريبة من مقر الاجتماع وتجاورها دورة مياه . . وفى مواجهتها حجرة كبيرة تجمع فيها الفائزون . كان المشهد محزنا . . فلا يوجد عضو واحد على الأقل يقترب من الحجرة التى جلسنا فيها ، بينما الأعضاء جميعاً اتجهوا إلى الحجرة المقابلة لتهنئة الفائزين . ومن خلاصة التجربة كلها وجدت نفسى أضحك بشدة . . واضحك من أعماقى على هذا المقلب "الساخن " الذى شربته . . بينما حدث عكس ذلك تماماً مع عزيز صدقى الذى تجهم وجهه وازدادت عصبيته ، وارتعشت يداه وبدأ يطلب ورقة بيضاء لكى يكتب عليها استقالته . . أما حسن عباس زكى فقد بدأ يتمتم على حبات المسبحة التى يمسك بها دائما ، وقائلا : حسبى الله ونعم الوكيل! وكلما ازددت ضحكاً ازداد إصرار عزيز صدقى على الاستقالة وإصرار حسن عباس زكى على الدعاء ، وكل هذا يجرى بغير أن يواسينا عضو واحد من اللجنة المركزية ، ولو حتى أثناء ذهابه إلى "المراحيض " المجاورة للحجرة التى كنا نجلس فيها ! "

" فى اليوم التالى ذهبت إلى مكتبى بالوزارة كالمعتاد ، وبدأت أفكر جدياً فيما إذا كان من الواجب أن أقدم استقالتى أو لا . . ولكننى إذا فعلت ذلك فسوف أقدمها فعلاً بغير أن انفعل بشأنها كعزيز صدقى . . ومر يوم ويومان ، وفى اليوم الثالث طلبنى هيكل ليسمع منى تفاصيل الحكاية ويضحك هو الآخر . . ثم ليخطرنى بأن الرئيس جمال عبد الناصر يريد منى أن أتوجه إليه فوراً . وذهبت إلى الرئيس الذى بادرنى

مبتسما محييا وقائلاً : احك لى حكايتكم أنتم الثلاثة من أولها . . وبالذات حكاية "المراحيض" اللى قعدتم جنبها من غير ما حد يسأل فيكم . . ورويت للرئيس كل الحكاية بالضبط ويمنتهى الصراحة . . فكان من جانبه يضحك بشدة . . ويسألنى : لكن عملتم إيه وانتم قاعدين جنب المراحيض؟! قلت له : بصراحة ياسيادة الرئيس أنا فى الأول خدتنى عزة نفسى لكن ضحكت فى الآخر من المقلب اللى شربته ، وعزيز صدقى ركبه عفريت اسمه الاستقالة ، وحسن عباس دعا الله عليكم كلكم . وعاد يضحك من جديد ، ثم بدأ يتكلم بجدية قائلاً : إننى استدعيتك خصيصاً لأنك أخذت الموضوع ببساطة . . ولأنك أهدأ الثلاثة ، أنا لا أستطيع أن أقول إنه حدث تدخل فى الانتخابات ، لأنه لا يوجد دليل تحت يدى على ذلك . ولكن بصرف النظر عن هذا يجب أن تنسوا هذا الموضوع . أنت وزير ناجح وعزيز كذلك وحسن أيضاً . . وأنتم الثلاثة اعتمادى عليكم كبير . . وما حدث لا يؤثر عليكم بأى حال من الأحوال لأنكم فنيون وهذه عملية سياسية . . قلت له : طيب ياسيادة الرئيس لماذا لا تقابل عزيز صدقى وحسن عباس زكى وتهدئهما بمثل هذه الكلمات؟! ابتسم الرئيس جمال عبد الناصر قائلاً : أنا لا أستطيع أن أقابل واحداً يهدد بالاستقالة والثانى بيقول علىَّ وعلى أعدائى يارب . . انت اقعد معاهم وسو الموضوع . . وفعلاً . . خرجت من مقابلتى مع الرئيس لكى أنقل إلى عزيز صدقى وحسن عباس زكى نص ما دار فيها . . واعتبر الموضوع منتهياً عند هذا الحد » . .

« ولا يفوت سيد مرعى أن يعقب فيقول « وتشاء الظروف بعد ذلك عندما توليت أنا نفسى مسئولية الاتحاد الاشتراكى فى عهد الرئيس أنور السادات . . أن أعرف ما حدث فى تلك الانتخابات من أحمد عبد الآخر - محافظ الجيزة فيما بعد - الذى أخبرنى بأنه فى تلك الانتخابات حدثت فعلاً مناورة سياسية من جانب على صبرى وعبد المحسن أبو النور لإنجاح مجموعة معينة وإسقاط الآخرين . وإنه كان من أهداف تلك المناورة أيضاً أن يكون أنور السادات هو أقل الفائزين فى عدد الأصوات ، ولكن بينما نجحت المناورة جزئياً مع أنور السادات حيث كان ترتيبه الرابع . . إلا أنها نجحت معنا نحن الثلاثة تماماً » .

خامسا : علاقاته بكبار الصحفيين

كانت لسيد مرعى كما ذكرنا علاقة قوية ووثيقة بأقطاب الصحافة كمصطفى أمين

واحسان عبد القدوس وموسى صبرى ومحمد حسنين هيكل وأحمد بهاء الدين ، وقد ظل يحتفظ بهذه العلاقات فى ظل كثير من الظروف التى كانت كفيلة بتحطيمها .

ومن بين هذه العلاقات فان علاقته بهيكل كانت نموذجا لعلاقات المصلحة المتبادلة فى المحيط السياسى فى عهد الثورة وقد كانت علاقة هيكل بسيد مرعى واضحة جدا ، وقد يكون هيكل هو صاحب الفضل فى علاقة النسب التى ربطت سيد مرعى بالسادات كما يروى البعض، وقد يكون لهيكل فضل فى تقوية علاقة سيد مرعى بالسادات فيما قبل ذلك ، ولكن المؤكد أن سيد مرعى مع ما وصل إليه لم يستطع أن يرد بعض الجميل لهيكل، لأن « هيكل » كان يريد من السادات ما قد يعجز السادات نفسه عنه !!

ولكن الجانب «التاريخى» فى علاقة هيكل بسيد مرعى لفت انتباه الناس بسبب ما نُشر فى احدى كبريات الصحف المصرية فى الصفحة الأول فى أعقاب اعتقال هيكل فى سبتمبر ١٩٨١ من أنه حاول الاتصال بمسئول كبير (فهم الرأى العام أنه سيد مرعى) قبل أن ينفذ أمر اعتقاله فجاءه الرد أن هذا المسئول غير موجود . . وقد تضخمت بعد هذا التفسيرات لمثل هذا الحادث الذى قد لا يعنى الكثير ، وقد يعنى الكثير ، ولكنه كخبر أثار دوامات طريفة ، فقد حاور صحفى مشهور هيكل بعد الافراج عنه وجعل مقدمة الحوار استنكاراً لأن يكون خبر اعتقاله مثار اهتمام الصحافة بهذا الشكل ، وماهى إلا اسابيع حتى دعا رئيس تحرير الصحيفة نفسه هيكل ليكتب على صفحاتها . . وهكذا توالت المفارقات المختلفة ، بيد أن أقصى وأقسى التفسيرات فى هذا الصدد هو ما رواه مصطفى أمين لمحمود فوزى « فى كتاب اعترافات مصطفى أمين » حيث يقول محمود فوزى :

« . . . . . فى بداية عام ١٩٧٤ التقى الرئيس السادات بمصطفى أمين وتجاذبا أطراف الحديث فى مسائل شتى وفجأة أطلت سيرة محمد حسنين هيكل من ثنايا الحديث والتفت السادات لمصطفى أمين وقال له : غريبة من يوم ما توليت رئاسة الجمهورية وحتى الآن لم يمدح هيكل أى وزير من وزارتى أو أحداً من رجال القصر الجمهورى أو أى صحفى من الصحفيين . . كلهم سيئون فى نظره . . هيكل ليس له أصدقاء ! فرد عليه مصطفى أمين قائلا : كيف . . ؟ هل هذا معقول! أنا رأيت صورة هيكل مع سيد مرعى . . فى حجرة نومه ! ثم ظهرت الدهشة على وجه السادات وقال لمصطفى أمين : ولا سيد مرعى » .

« فقال مصطفى أمين : ولكن أنا أعرف أن سيد مرعى صديقه . فرد عليه السادات قائلا : اسمع . . فى يوم من الأيام أصدرت قرارا بإقالة الفريق محمد أحمد صادق وزير الحربية ورئيس الأركان . . وكان هذا بالطبع قراراً خطيرا أن أصدر قراراً بإقالة وزير الحربية وقائد الجيش . . وكنت قلقا للغاية وإذا بسيد مرعى يتصل بى ويقول لى : أنا باكلمك من الاتحاد الاشتراكى لأقول لك إحنا واقفين جنبك ونؤيدك على هذا القرار وتأكد أن كل أعضاء الاتحاد الاشتراكى معك ويؤيدونك . وقال السادات لمصطفى أمين : وسررت جداً لأنى كنت محتاجا لهذه الكلمة التى قالها سيد مرعى لتقوية إيمانى بقرارى ، ولكن بعد قليل زارنى هيكل وقلت له : أنا اتخذت قرارا بإقالة صادق وأسعدنى كلمة سيد مرعى الذى أشاد بالقرار . فانتفض هيكل وقال لى : هو سيد مرعى قال لك كده ، قلت له : نعم ، قال هيكل : غريبة . . دا كلمنى فى التليفون وقال لى : إيه الكلام الفارغ دا الواحد بيفكر أنه لا يستمر فى العمل ويقدم استقالته . ثم قال السادات مستكملا حديثه لمصطفى أمين : والحقيقة أنى تضايقت جدا من سيد مرعى . . وقررت إبعاده . . فأرسلته إلى إيطاليا وأصدرت قرارا بإبعاده من الاتحاد الاشتركى . وتصادف بعد هذا الحديث بين السادات ومصطفى أمين بأقل من أسبوع واحد أن وجه سيد مرعى الدعوة لمصطفى أمين وموسى صبرى للعشاء فى منزله . وحكى مصطفى أمين لسيد مرعى ما دار بينه وبين الرئيس السادات فقال سيد مرعى لمصطفى أمين : مش معقول . . لأننا الآن أصبحت بيننا علاقة نسب . . ابنى خطب ابنته وأصبحت هناك علاقة مصاهرة وثيقة والغريب أن الرئيس السادات لم يحك لى عن هذا الموضوع مطلقاً ! فقال مصطفى أمين له : قل للرئيس السادات إن مصطفى أمين كان معى وقال لى هذا الموضوع وتحقق إذا كان هذا صحيحا أم لا . . ويومها غضب الرئيس السادات » .

وهنا يعلق محمود فوزى بقوله :

« أما رد فعل سيد مرعى فجاء بعد ذلك بسنوات حين قبض على هيكل فى أحداث سبتمبر ١٩٨١ واتصل هيكل بالتليفون فى الإسكندرية بسيد مرعى يستنجد به فقال له خادمه : البيه نايم ومانقدرش نصحيه ! وكان ذلك بناء على أوامر سيد مرعى ! ! »

ومن المفيد اذن أن نقرأ ما كتب عن هذه العلاقة نفسها من وجهة نظر أجنبية ، فهذا هو روبرت بورج يسجل علاقة الرجلين على نحو آخر حيث يقول :

«وقد تعرف سيد مرعى لأول مرة بالكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل عام

١٩٥٣ عن طريق الصحفى عبد النور (؟) والذى كان صديقاً مشتركاً لكل منهما حيث كان عبد النور يعمل مع « هيكل » فى مجلة آخر ساعة وكان عضواً بارزاً فى حكومة السعديين فى نهاية الأربعينيات . وكان يربط كلاً من مرعى وهيكل الإعجاب المتبادل بذكاء ونشاط كل منهما خاصة أن الرجلين من ملاك الأراضى (لم نسمع عن هيكل أنه كان من ملاك الأراضى؟ إلا بعدما اشترى العزبة المشهورةبعد الثورة بسنوات) . . وكان يجمعهما عامل الطموح كمدنيين لهما هدف مشترك وهو اقتحام الحكومة التى يسيطر عليها العسكريون (أسلوب غريب جداً لا يتسق مع واقع الحكومة العسكرية التى لم تكن تقتحم هكذا) .

وقد كان هيكل كدينامو سياسى بلغ حد الكمال يرى أن سيد مرعى وأمثاله من الشباب المدنيين يمكن أن يكون لهم دور فى هذه الحكومة كخبراء ، ونجح هيكل بالفعل فى أن يجمع هؤلاء المدنيين حوله والعمل كمتحدث باسمهم » .

« ونظراً لأن « هيكل » على دراية بطبيعة العسكريين الذين تحولوا لسياسيين فقد استطاع أن يقتحم أسوارهم ويضع نفسه فى موقع ظاهر وإستراتيجى . وكان سيد مرعى وغيره من أهل الخبرة من المدنيين فى أشد الحاجة لشخصية مثل هيكل لأنه فى حد ذاته قناة جيدة للوصول لمجتمع الصفوة السياسية» .

ومن الواضح أن هذا الكلام وإن بدا منطقياً إلا أن أساسه فى الواقع ضعيف جداً . . ولكن هذا لا يمنع المؤلف بورج من أن يصور بحس روائى غير موثق هذه العلاقة إلى أن يقول إنها أتت بسيد مرعى إلى الوزارة وذلك حيث يحدثنا بورج نفسه فيقول : «ويمكن القول إن هذا التحالف التكتيكى بين المدنيين قد اكتمل تماماً عام ١٩٥٦ وذلك بتشكيل حكومة جديدة فى شهر يوليو من ذلك العام شارك فيها أربعة من التكنوقراطيين أو أهل الخبرة من مجموعة هيكل لأول مرة حيث تولى سيد مرعى منصب وزير الدولة للإصلاح الزراعى وتولى عزيز صدقى وزارة الصناعة ومصطفى خليل وزارة المواصلات وعبد المنعم القيسونى وزارة المالية» .

وأكثر من هذا ينمو الحس الروائى فى عبارات المؤلف فيقول :

« وكانت الإجازات الأسبوعية تربط بين أفراد الشلة وعائلاتهم وضيوف آخرين سواء فى مزرعة هيكل أو مزرعة سيد مرعى المجاورتين لأهرامات الجيزة حيث يستمعون لأم كلثوم أو أحد كبار المطربين أو الموسيقيين وفى فصل الصيف تنتقل نفس الشلة

للإسكندرية حيث يستأجرون كبائن متجاورة على البحر».

«وكانت هذه الشلة تتبادل المصالح والمكاسب فيما بينها ومنها أن سيد مرعى قد عهد إلى صديقه المقرب عادل الصيرفى، وهو المهندس الزراعى الثرى الذى عينه مرعى رئيساً للمؤسسة الزراعية المصرية بمهمة الإشراف على تطوير مزرعتى هيكل بالمنصورية».

كنت قد ذكرت فى المقدمة فقرة مهمة عن دور هيكل فى علاقة النسب بين السادات وسيد مرعى وبقى الآن أن نورد نص عبارة محمد حسنين هيكل فى ندوة المصور فى ٤ ديسمبر ١٩٨١ حسبما ورد فى كتاب «أحاديث فى العاصفة» ص ١١٤، ١١٥:

« . . . . . . (نهى) زوجة حسن ابن المهندس سيد مرعى أنا الذى قمت بخطبتها عندما طلب منى سيد مرعى ذلك قلت لحرم الرئيس إن سيد يريد نهى لابنه . . وقالت لى : كلم الرئيس فى هذه الخطبة . ورغم كل الخلافات التى كانت بيننا (نهى) عندما رأتنى فى الصيف الماضى أخذت تقبلنى أمام الناس لأننى أعتبرها بنتى . . »

الباب السادس
سيد مرعى من وجهة نظر أجنبية

نشرت مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر فى عام ثلاثة وتسعين (١٩٩٣) كتاباً بعنوان «العائلة والسلطة والسياسة فى مصر: سيد مرعى، العشيرة، الأتباع، الأعوان» من تأليف روبرت سبرنج بورج وترجمة محمد سامى.

وفى مقدمة الطبعة العربية التى كتبها محمد رشاد رئيس مجلس إدارة دار التعاون أكّد المُقدم أن الكتاب يتضمن كثيراً من الحقائق المضيئة عن المهندس سيد مرعى «وكثيراً من المغالطات والمعلومات الخاطئة لطبيعة جمع المؤلف لبيانات الكتاب من مصادر عديدة بعضها مغرض ولم يلتزم بالحقيقة، ووجدها فرصة للإساءة للمهندس سيد مرعى».

وأردف محمد رشاد ذلك بالحديث عن فضل المهندس سيد مرعى على دار التعاون منذ مولدها وانتشارها ودعمها، وأن هذا لم يتم إلا بفضل المساندة القوية والإيمان الذى لا حدود له «من المهندس سيد مرعى».

وهكذا انتهى الأستاذ محمد رشاد إلى القول بأن « قيام «دار التعاون» بترجمة ونشر الكتاب . . ليس بهدف التشهير بالمهندس سيد مرعى بل بهدف عرضه وتفنيده بعد ذلك ، ونشر كافة الحقائق بعد انتهاء النشر فى لقاء شامل معه . . بعد أن انتشر تداول الكتاب فى مصر . . واتسعت دائرة الشائعات عما احتواه من بيانات وحقائق » وأردف الأستاذ رشاد ذلك بقوله :

« ولولا أن المهندس سيد مرعى من أبرز الشخصيات الوطنية المصرية . . ما كان هذا الكتاب ، والصحافة العالمية تنشر يومياً عشرات الكتب عن الرؤساء والملوك والشخصيات العامة وتتضمن كثيراً من الحقائق وكثيراً من الافتراءات » .

وعاد رئيس مجلس إدارة دار التعاون ليمتدح سيد مرعى بطريقة تجمع بين العاطفة والعقل حيث يقول « إن المهندس سيد مرعى جزء غال من تاريخ العمل الوطنى فى مصر وسطَّر بأعماله المجيدة فى شتى المجالات صفحات مضيئة ستظل وساماً على صدره وموضع فخر لكل مصرى . إن المهندس سيد مرعى له مكانته الخاصة فى قلوب الأسرة الزراعية والفلاحين لأنه شخصية متميزة . . يتمتع بقدرات وجاذبية خاصة . . وكانت له قدرة عجيبة على اكتساب محبة الفلاحين والزراعيين . . . المهندس سيد مرعى صاحب مدرسة فى الزراعة والسياسة وترك بصمات عميقة فى كل المجالات التى شرفت بقيادته الحكيمة والأمينة . . . المهندس سيد مرعى . . ليس شخصية محلية . . بل شخصية مرموقة على المستوى العربى . . وعلى المستوى الدولى حيث اختير بالإجماع رئيساً لمجلس الغذاء العالمى » .

وقد ختم محمد رشاد تقديمه لكتاب «العائلة والسلطة والسياسة فى مصر» بقوله :

«ونأمل أن يكون هذا الإيضاح رداً مبدئياً على عتاب كثير من القراء . . ونحن على ثقة من تفهم المهندس سيد مرعى لدوافع النشر . . وأنه شخصية كانت ومازالت موضع التقدير والاحترام كواحد من الرواد الذين يعتز بهم العمل الوطنى فى مصر » .

أما روبرت بورج فقد كتب مقدمة صغيرة للكتاب سَجل فيها أن هذا الكتاب هو حصيلة «اهتمامه بمجتمع الصفوة السياسية فى مصر وهم الرجال المحيطون بالرئيس والمقربون منه والذين يساهمون بشكل أو بآخر فى صناعة القرار السياسى» وذكر بورج أنه بدأ البحث منذ أوائل السبعينات أثناء قيامه بإجراء بحوثه لنيل الدكتوراه فى هذا الموضوع .

وعلى عادة الباحثين الغربيين فى تقديم الشكر للهيئات التى مولت بحوثهم ذكر بورج أفضالاً متعددة لعدد من الهيئات والجامعات الأمريكية والاسترالية يمكن حصرها على الوجه التالى :

١ - مركز الأبحاث الدولى بجامعة ستانفورد (تمويل منحة ١٩٧١ ، ١٩٧٢)

٢ - جامعة مكارى - سيدنى - استراليا (تمويل منحة ١٩٧٧)

٣ - مركز الأبحاث الأمريكى بالقاهرة (تسهيلات أثناء المنحتين)

٤ - جامعة بنسلفانيا (تمويل زيارة ١٩٨٠)

٥ - معهد هوفر (تمويل زيارة ١٩٨٠)

٦ - جامعة بنسلفانيا للصحافة (معلومات)

٧ - جامعة سيراكوس للصحافة (معلومات)

وقد ذكر روبرت بورج بصراحة شديدة أنه احتال على عائلة مرعى بحيث إنهم لم يعرفوا الهدف من هذا الكتاب برغم كل المعلومات التى قدموها له عبر لقاءات كثيرة وطويلة ولهذا فإنه يردف بقوله : «وأتمنى أن تقبل عائلة مرعى أسفى على المضايقات التى قد يتعرضون لها نتيجة نشر هذا الكتاب» .

وجاءت بعد المقدمتين مقدمة المترجم محمد سامى الذى أكد فى الفقرة الأولى من مقدمته أن سيد مرعى شخصية سياسية جديرة بالاعتبار وأنه سياسى بارع محنك «استطاع اختراق الصفوف الأمامية فى عصرين متنافرين» .

بيد أن محمد سامى لخص رأيه فى الكتاب كله حين عبَّر فى الفقرة الثانية من المقدمة عن تحفظه الشديد على الفكرة الجوهرية فى الكتاب وذلك حيث يقول : «ولا ينكر أحد أن مكانة العائلة الاجتماعية أحد عوامل صناعة السياسى فى عدد كبير من المجتمعات ولكنها وحدها لا تكفى لضمان نجاح مشوار حياته السياسية مما يعنى أن هناك ظروفاً وملابسات تؤثر على مشوار الحياة وكما يحلو للبعض أن يقول إن تركيبة الشخصية » تصنع قدر الإنسان . . بينما يقول البعض الآخر إن الذكاء يساعد كثيراً الشخص المحظوظ . وهناك حقائق لا يمكن تجاهلها ومنها أن «الطموح» ليس عيباً فى «السياسى» إنما العكس هو الصحيح ، وأن تحالف السياسيين أمر لابد منه ، وأنه عصب الحياة السياسية سواء فى مصر أو دول أوروبا أو الولايات المتحدة وأن هذه التحالفات

السياسية ستظل باقية بقاء الإنسان على كوكب الأرض. ومما لاشك فيه أن سيد مرعى قد نجح فى استغلال مبدأ عبد الناصر الخاص «بتوازن القوى على المسرح السياسى» أقصى استغلال ممكن لفرض نفوذه وفلسفته على غرفة صناعة القرار أو «المطبخ» باللغة الدارجة لرجال السياسة» .

وتأتى بعد هذا مقدمة رابعة كتبها جوف ويتلام رئيس وزراء استراليا الأسبق بلور فيها رؤية بعض الباحثين الغربيين التقليديين وهى الرؤية التى تمسك بالعصا من وسط الوسط وذلك حيث يقول فى نهاية المقدمة «ومن العدل أن نقول إن سيد مرعى وعائلته لا يمثلون كل الأشكال والطبقات الاجتماعية الأعضاء فى مجتمع الصفوة السياسية ولكن كان لهم دور بارز فى هذا المجتمع» .

أما الكتاب نفسه فيقع فى تسعة أبواب :

الباب الأول : يتحدث عن أصول عائلة مرعى تحت عنوان «مهاجر من نجد».

الباب الثانى : عن الشخصية السياسية فى العهد البائد.

الباب الثالث : عن العائلة فى عالم السياسة

الباب الرابع : عن التحالفات السياسية خارج نطاق العائلة

الباب الخامس : عن العائلة فى دنيا المال والتجارة

الباب السادس : عن دور سيد مرعى كخبير زراعى فى بداية عصر عبد الناصر

الباب السابع : عن دور سيد مرعى فى نهاية عهد عبد الناصر وصراعه من أجل البقاء.

الباب الثامن : عن دور سيد مرعى فى عهد السادات كمدير سياسى ودبلوماسى

الباب التاسع : عن دور سيد مرعى فى مجلس الشعب

وسوف نلخص للقارئ كل ما جاء فى هذا الكتاب فى الصفحات التالية ، كما أننا قد تناولنا بالنقد والتحليل بعض آرائه فى مواضع مختلفة من كتابنا هذا تبعاً للترتيب

الموضوعى الذى التزمناه.

الباب الأول: مهاجر من نجد

ليس فى هذا الباب كله الذى لم يستغرق إلا صفحة وربعاً فى مقابل ثلاثين صفحة خصصت لأبواب أخرى إلا توسيع تقليدى جداً لمعلومة أن الجد الأكبر لسيد مرعى كان من نجد. هذا الجد هو نصر ابراهيم نصر الذى رحل إلى مصر، أما شقيقه مرعى ابراهيم نصر فقد ولد أثناء غزو نابليون ومات أثناء تمرد (لاحظ تمرد وليس ثورة ولا أعرف كيف فات هذا على المترجم) عرابى ١٨٨١، وكان يمتلك ٣٥٠ فداناً. وقد أصبح مرعى ابراهيم نصر عمدة للعزيزية خلفاً لشقيقه الأكبر وكان يتردد على سوق روض الفرج بالقاهرة كتاجر وكدارس أيضاً فى الأزهر حيث تأثر بالشيخ محمد عبده كداعية للإصلاح.

أما أحمد مرعى الابن الأصغر لمرعى إبراهيم نصر (وهو والد سيد مرعى) فقد وُلد قبل وفاة والده بعشر سنوات ولم يجد حتى مَنْ يشجعه على الالتحاق بالدراسة الثانوية (على حين أتيحت لأخوته الكبار فرص للسفر إلى باريس أو لدراسة الحقوق) فبدأ يعلم نفسه الإنجليزية والفرنسية [!!] وفنون الزراعة وتربية الحيوان، ثم انتقل بأسرته إلى القاهرة واستقر بالعباسية عام ١٩١٩ مع احتفاظه بأطيانه فى العزيزية وتنميته لها.

الباب الثانى: الشخصية السياسية فى العهد البائد

تدور فكرة هذا الباب حول قبول سيد مرعى على مضض القيام بالدور الذى أراده له والده فى خلافته فى شئون الزراعة والعمل السياسى، وذلك أن الشقيق الأكبر لسيد مرعى وهو حسن [وزير التجارة والصناعة فيما بعد] تجنب ضغوط والده وصمم على دراسة الهندسة بدلاً من الزراعة، وهكذا قبل سيد مرعى الانقياد لوالده، والتحق بكلية الزراعة بدلاً من الطب الذى كان يهواه، وبعد تخرجه أيضاً خضع سيد مرعى بطريقة أو أخرى لرغبة والده فى بقائه فى مصر لتولى أمور المزرعة بدلاً من الابتعاث للحصول على الدكتوراه.

هنا يذكر المؤلف (من دون تحقيق لما يذكر وهو أبسط ما كان متوقعاً من باحث تاريخى) أن الأب لم يجد سبيلاً لإقناع ابنه إلا بالاتصال بعميد الكلية لإلغاء المنح الخاصة بكلية الزراعة للدراسة فى الخارج فى ذلك العام.. ومن المؤكد أن الأمور فى

ذلك العهد لم تكن تسير أبداً على هذا النسق، وإن عمدة العزيزية لم تكن له هذه السطوة على عميد كلية الزراعة، وإن المنح لا تلغى وإنما يفوز بها التالون فى الترتيب . . ولكنها على كل حال فقرة من الفقرات التى تناسب الروح التى كُتب بها هذا الكتاب تماماً، ولو توقفنا عند كل واقعة من مثيلاتها ما انتهينا ، ولكن فطنة القارئ كفيلة بما هو أكثر من تعليقاتنا .

على أية حال عاد سيد مرعى إلى كفر الأربعين « واختيرت له زوجة هى ابنة عمه سعاد التى كانت تدرس فى مدرسة فرنسية خاصة فى مصر الجديدة، ولتشجيعهما على الحياة فى كفر الأربعين أقيمت لهما فيلا على الطراز الإيطالى !! »

يأتى بعد هذا فوز سيد مرعى فى عام ١٩٤٤ بعضوية البرلمان فنجد الباحث الأجنبى يفرض علينا تفسيره بأن النقراشى باشا اختار سيد مرعى كمرشح للسعديين «من باب حرصه على ترشيح أكبر عدد ممكن من الأعيان لتوفير الاعتمادات المالية لحزبه» وهى مقولة فيها كثير من الخلط والتجنى والمغالطة وقد تناولنا هذه الجزئية بشىء من التفنيد فى الباب الرابع من هذا الكتاب .

الباب الثالث : العائلة فى عالم السياسة

سوف نلخص للقارئ هنا روابط المصاهرة بين بعض العائلات ذات النفوذ كما استطاع روبرت بورج تسجيلها بالرواية عن عائلة مرعى نفسها ، وسوف يجد القارئ رغم كل التفصيلات أنها كانت أموراً طبيعية جداً فى مجتمعنا الذى عرفناه والذى نعرفه حيث كانت المصاهرات تتم بالأقربين فالأقربين . . نسباً أو مكاناً أو مكانة . . بل على العكس سيتأكد للقارئ أن الأمر لم يكن فيه أى شذوذ ولا أى ترتيب فى اتجاه السلطة أو السلطنة كما يريد المؤلف أن يصور الأمر . وسنستخدم أسلوب الأرقام والترتيب والأقواس فى تلخيص وتفصيل لطريقة الروايات والسرد المتعاقب التى لجأ إليها روبرت بورج وسوف نلاحظ ما يعرفه القراء جميعا من أن اللغة الإنجليزية لا تسعف الكاتب بما تسعفه به اللغة العربية، وذلك أن اللغة الإنجليزية لاتعرف التفريق بين العم والخال ولا بين العمة والخالة ثم إنها على مستوى أكثر تعقيدا، لا تستطيع أن تفرق بين ابنة العم وابنة الخال وابنة العمة وابنة الخالة وابن العم وابن الخال وابن العمة وابن الخالة . . . وهكذا ومن الطريف جداً أنه لكى يصل المترجم إلى الدقة فى مثل هذه القرابات فقد كان بحاجة إلى منحة أو منحتين على الأقل من تلك المنح التى حصل

عليها المؤلف . . ولكن من ذا الذى كان سيتولى تمويل أو توفير منح التدقيق للمترجم بينما كل مكافأته على الترجمة كلها لا تكاد تبلغ (بالتأكيد) واحداً على ألف من المنح التى حصل عليها المؤلف الأجنبى ؟ أليس هذا موطنا من مواطن السخرية المرة فى تاريخنا المعاصر والدراسات الأكاديمية ! ! ولعل هذه القضية تعطينا صورة صادقة عن أهمية دعم البحث العلمى ، فإنك ترى هذا العدد الكبير من المؤسسات التى دعمت الباحث الأجنبى ليدرس تاريخنا ، بينما اكتفينا نحن حين ترجمنا هذا الكتاب ونشرناه بمكافاة هزيلة دفعت للمترجم لاتكفى لأن يقوم بهذا التحقيق الذى لابد منه بسبب اختلاف اللغتين لغة تفصل بين الأقارب الأربعة باربعة مسميات مختلفة (بل بثمان حين يتناول الأمر الجنسين) ولغة أخرى كتب بها الكتاب الأصلى المترجم فعبرت عن الجميع بنفس اللفظ مع أن الأصل يعيش بيننا ، وهكذا نجد فى هذا الكتاب الحديث عن ابن عم لسيد مرعى ويستحيل (من مجرد الاطلاع على الاسم) أن يكون هذا الشخص ابن عمه ، وربما كان ابن خاله أو ابن خالته أو ابن عمته . . . ولكن كيف يمكن لك أن تميز هذا إذا كان المترجم قد اضطر ومعه كل العذر إلى أن يترجم Cousin بابن عم مع أنها قد تعنى ابن العم وابن العمة وابن الخال وابن الخالة وعلى مستوى أوسع قد تشمل زوج ابنة العم وزوج ابنة العمة وزوج ابنه الخاله وزوج ابن الخالة أو زوجة ابن العم أو زوجة ابن العمة أو زوجة ابن الخالة أو زوجة ابن الخال وهكذا . . . . ؟

١ - مصاهرة مع عائلة محيى الدين :

(أ) تزوج إبراهيم بن فاطمة كبرى بنات حسنين مرعى (الذى هو العم الأكبر لسيد مرعى) من ابنة عم زكريا محيى الدين (السؤال الذى لم يشغل بورج نفسه بالإجابة عليه هو : مَنْ هو زكريا محيى الدين أثناء الحرب العالمية الثانية؟ مجرد ضابط ربما لم يفكر بعد فى الانضمام للضباط الأحرار) .

(ب) تزوج جمال شقيق إبراهيم السابق ذكره فى (أ) من سامية محيى الدين شقيقة زكريا محيى الدين .

(حـ) تزوج سيد محيى الدين الذى هو شقيق زوجة إبراهيم مرعى من مها مرعى شقيقة إبراهيم وجمال مرعى .

السؤال : هل فى هذه الزيجات الثلاثة أية غرابة فى المجتمع المصرى فى الأربعينات أو حتى فى التسعينات ، عائلتان من قريتين متجاورتين من نفس المستوى الاجتماعى

بدأت المصاهرة بإبراهيم ثم بشقيقه جمال الذى تزوج ابنة عم زوج أخيه ثم بأختها مها التى تزوجت شقيق زوجة الأول.

من بين كل عشر زيجات فى المجتمع المصرى توجد زيجتان على الأقل على هذا النحو. و ما مدى علاقة هذا بالموضوع. . الأزواج أحفاد عم سيد مرعى والأزواج الآخرون أولاد عمومة زكريا محيى الدين وبعد سنوات سيكون الرجلان فى الصفوف الأولى من الحكم!!! هل كان للمصاهرة فضل فى ذلك؟ المؤلف ينقب فى الأحداث فيجد أن سيد مرعى حين ذهب للقاء رجال الثورة وكان يشرح لمحمد نجيب أبعاد موقف الحزب السعدى «وقد لاحظ مرعى أنه منذ بدأ حديثه أن هناك ضابطاً شاباً ذا أنف معقوفة يقاطعه باستمرار».

هنا يأتى فضل المصاهرة الذى عثر عليه المؤلف حيث يقول: «لتفادى هذا الموقف الحرج أعلن زكريا محيى الدين أن الاجتماع قد تأجل، وقام زكريا يرافق مرعى لخارج الغرفة موضحاً أن الضابط ذا الأنف المعقوف هو جمال عبد الناصر وأنه القوة المحركة للثورة وأن اللواء نجيب ليس أكثر من واجهة».

من الواضح أن هذه الرواية تصلح جزءاً فى سيناريو عمل سينمائى، ولكنها لا تصلح على الإطلاق فى إطار أحداث ثورة. . وفيما عدا هذا الفضل لزكريا محيى الدين فإننا لا نجد على الإطلاق وعلى مدى الكتاب فضلاً آخر لمحيى الدين على سيد مرعى. . بل بالعكس نجد أن سيد مرعى هو الذى تفضل فرقى عبد العزيز محيى الدين بسرعة الصاروخ (هكذا يعبر بورج) كوكيل لوزارة الزراعة.

٢- مع عائلة على صبرى

يسجل روبرت بورج بدون تفاصيل محددة قرابة عائلتى على صبرى وسيد مرعى وبدون أن نطلب منه الإثباتات فإن الأمر شبيه تماماً بما ذكرناه فى شأن عائلة زكريا محيى الدين. . ولم يكن على صبرى حتى قيام الثورة شيئاً مذكوراً فى عالمى السياسة والنفوذ. . ولكن الذى فات روبرت بورج ربما لأنه فات مستشاريه المصريين أن على صبرى كان ينتمى من ناحية والدته إلى قطب سياسى واقتصادى كبير هو على الشمسى باشا (الوزير السابق قبل الثورة وأحد أقطاب الوفد ثم أقطاب الانشقاق عنه ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلى لفترة طويلة. .) وقد كان فى وسع بورج لو عرف هذه المعلومة أن يفيد منها إفادة كبرى فى الاتجاه الذى كتب به كتابه، فقد اعترف سيد مرعى

نفسه بفضل على الشمسى عليه وفى تثقيفه بثقافات رفيعة هيأت له فهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية وموقف مصرمنها . . إنما يذكر المؤلف روبرت بورج فى صراحة أن العلاقة بين الرجلين سيد مرعى وعلى صبرى كانت متوترة على الرغم من أن سيد مرعى عين عمر صبرى الأخ الرابع لعلى صبرى سكرتيراً له فى رئاسة لجنة الإصلاح الزراعى ، وعلى الرغم من علاقة سيد مرعى المتميزة مع إسماعيل الأخ الأكبر لعلى صبرى ومع حسين ذو الفقار الأخ الثانى لعلى صبرى . . ومن المؤسف أن المؤلف لايدلنا أبداً على ظواهر هذا التوتر فى العلاقات . . ولكننا سنصدقه لنتساءل ما هو دور المصاهرة عندئذ فى مجد سيد مرعى؟

تختلط الأمور أمام المؤلف لسبب واحد هو أنه يقرأ الأحداث بطريقة تراجعية فهو يبلور اختلاف سيد مرعى مع على صبرى والذى حدث عند نهاية تاريخ على صبرى السياسى فى ١٩٧١ أنه اختلاف منذ البداية ، وربما كان لسيد مرعى بعض الدور فى ذلك حين تعمد كثيراً حين كتب مذكراته (لأسباب سياسية لا تخفى على أحد أن يبرز خلافاته مع على صبرى بأكثر من حرصه على إبراز خلافاته مع الآخرين) . ومع هذا فإن روبرت بورج نفسه يعود ليتناقض مع السياق الذى اختاره لحديثه فيقول فى ص ٢٩ «ولابد من الاعتراف بأن على صبرى قد قام بإنعاش المستقبل السياسى لسيد مرعى فى مارس ١٩٦٣ عندما صدر قرار بتعيينه عضواً بمجلس إدارة بنك مصر ومع ذلك اختلفت مصالح الرجلين مرة أخرى فى نفس العام أى فى عام ١٩٦٣ حيث بدأ على صبرى وقتها بتوجيه دفة الحكم جهة اليسار وظهر أثر ذلك فى السياستين الخارجية والداخلية؟»

والسؤال:

(١) ما هو حجم الصدام الذى يمكن أن يحدث بين رئيس الوزراء وبين (مجرد عضو فى مجلس إدارة بنك مصر) إذا ما وَجَّه رئيس الوزراء السياسة نحو اليسار؟ حتى لو كان عضو مجلس إدارة بنك مصر هو زعيم اليمين فى مصر ، وليس وزيراً سابقاً أنعش رئيس الوزراء مستقبله أو حاضره بمثل هذا المنصب؟ . . كلام غريب لا ينبغى أن يكتب فى كتاب حتى وإن سُمح له بالتداول على المقاهى مع أنى أشك أن تقبل المقاهى هذا التناقض فى ذات الجلسة .

(٢) هل كان سيد مرعى وقتها ضد التوجه اليسارى . . وعلى أى مستوى . . على

مستوى القلب أم اليد أم العقل؟؟

(٣) هل كان على صبرى هو صاحب الرؤية بتوجيه دفة الحكم جهة اليسار؟؟ نظلم على صبرى بأكثر مما ظُلم حين ننسب له هذا الدور.

(٤) من المؤسف والمزعج والمؤلم أن يقفز روبرت بورج ٨ سنوات كاملة فى الفقرة التالية ليقول: «وقد كان مرعى يعارض فكرة المزارع الجماعية ولا يؤمن بالاشتراكية كمبدأ.. ولذلك بدأ فى صراع آخر من خلف الكواليس مع على صبرى عندما تولى سيد مرعى منصب سكرتير أول الاتحاد الاشتراكى العربى.. وبات واضحاً أن هناك اختلافات شخصية وسياسية وعقائدية بين الرجلين لا تسمح حتى بعقد هدنة». والعجيب أن يرد مثل هذا الهراء غير المسئول فى كتاب باحث تاريخى، فإن سيد مرعى لم يتول منصب السكرتير الأول هذا إلا بعد أن دخل على صبرى السجن بشهور حين لم يكن من الممكن أن يكون هناك صراع من خلف الكواليس... دعك من الهدنة بين المسجون وبين الحاكم، ودعك من الاختلافات الشخصية والسياسية والعقائدية... وهذا الكلام الكبير.

وليسمح لى القارئ أن أقول كما أن هناك لقطات رائعة جداً فى الأعمال الفنية تستحق «الأوسكار»، ولقطات أخرى تسقط بالعمل الفنى كله فإن هذه الفقرة فقط من هذا الكتاب كفيلة بأن تسقط به إلى أقل مكانة من حيث هو عمل علمى.

٣- مع عائلة أباظة:

يذكر المؤلف أيضاً دون تفصيل علاقة أسرة سيد مرعى بأسرة أباظة الشهيرة فى الشرقية.. ولكنه يستعيض عن علاقات النسب بأن يذكر أن سامى أباظة كان دائماً مرشحاً عن دائرة سيد مرعى عن العمال بينما كان سيد مرعى عن الصفة الأخرى كفلاح.. (طبعاً المؤلف كان يقصد كفئات لأن سيد مرعى متخرج من كلية هى كلية الزراعة، وموظف بدرجة وزير.. وربما أخطأ المؤلف عن قصد ليصور برلماننا مكوناً من العمال والفلاحين فحسب).

٤- مع عائلة مشهور:

هذه هى رابع عائلة يتناولها المؤلف وكان بالأحرى أن تكون ثانى عائلة لأنه لم يوثق

علاقة سيد مرعى بعائلتى أباظة وصبرى كما فعل هنا أو مع عائلة محيى الدين . . وحين يشرح لنا المؤلف هذه العلاقة يقول «حيث كان لنبوية نصير زوجة فوزى ثم أحمد مرعى أخت وهى نفيسه نصير التى تزوجت سالم مشهور وأنجبا فتاة تزوجها ابن عمها مشهور أحمد مشهور» . أى أن المؤلف يريد أن يقول بأن خالة زوجة مشهور أحمد مشهور كانت متزوجة من أحد أفراد عائلة مرعى أو بعبارة أدق من اثنين من هذه العائلة (ربما يكون هذا على نحو ما نعرف من زواج الأخ بأرملة أخيه بعد وفاته والله أعلم) .

٥- مع عائلة علوان :

«فإن الدكتور أسامة علوان ابن شقيق الشيخ محمد علوان قد تزوج السيدة هدى ابنة حسن شقيق سيد مرعى» ، وهذا يكفى فى نظر الباحث الأجنبى لقيام علاقة قوية تصنع السلطة !!!! .

٦- مع عائلة علوبة :

يستمر المؤلف روبرت بورج بعد ذلك فى فصل ثان من ذات الباب الثانى أعطاه عنوان «العائلة شبكة الاتصالات» فى نفس الخط فيذكر أن أحمد مرعى ابن عم سيد مرعى تزوج من راوية علوبة وأن هذه العلاقة أفادت سيد مرعى فى الأربعينات أثناء فترة عضويته فى البرلمان حيث كان يستعين بمعلومات عن القطن من محمد على علوبة شقيق راوية علوبة . ولسنا فى حاجة إلى أن نضعف أو أن نضاعف من وزن مثل هذه العلاقة التى مرَّ عليها المؤلف نفسه مرَّ الكرام مكتفياً بالإشارة إلى أن سيد مرعى لم «يعد لديه أى وازع سياسى للمحافظة على قناة الاتصال مفتوحة مع على علوبة بعد ثورة ١٩٥٢» . . وهذه هى الروح الغالبة على كتابات المؤلف ولا أظنها كانت تغلب على سيد مرعى أو على غيره من أبناء وطنه أو طبقته . . ومازالت لعائلة علوبه مكانتها رغم أنف المؤلف .

٧- مع عائلة كمال الدين حسين :

يحتاج المؤلف بعض الجهد ليثبت أن عائلة كمال الدين حسين (عضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد) كانت ذات وزن كبير قبل الثورة ، ويقفز المؤلف ليثبت أن شقيق كمال الدين حسين كان متزوجاً من بنت أخت نبوية نصير الزوجة الثانية لأحمد مرعى . . أى بعبارتنا الحسابية الدقيقة : إن زوجة ابن عم سيد مرعى كانت خالة زوجة شقيق كمال

الدين حسين ! !

ومن هذه الصلة يقفز المؤلف إلى نتيجتين يتصورهما خطيرتين جداً ولكنهما كما سنرى تافهتان جداً:

(ا) محمد نصير ابن أخت زوجة ابن عم سيد مرعى تزوج فيما بعد ابنة عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة!! ومن الطريف والذى لا يعلمه المؤلف أن محمد نصير هذا أوذى كثيراً فى الستينات بسبب مصاهرته هذه (مع أنه هو الآن رجل الأعمال النجم). ولكن هذا لا يهم المؤلف .

(ب) إذا أضفنا إلى ذلك على طريقة الإحصاءات السينمائية أن سيد مرعى نفسه أصهر إلى السادات فى ١٩٧٥ فإن المؤلف وهو باحث تاريخى محترم استطاع أن يكتب وهو سعيد بما انتهى إليه من استنتاج أنفقت عليه الجامعات المحترمة ما لا يقل عن نصف مليون دولار العبارة التالية أو الاستنتاج العلمى الخطير حيث يقول: «وصدق أو لا تصدق أنه بحلول عام ١٩٧٥ أصبح لعائلة مرعى روابط مصاهرة مع عائلات أربع أعضاء بمجلس قيادة الثورة مع الوضع فى الاعتبار أن مجلس قيادة الثورة يتكون من ١٣ عضواً».

بالطبع فإنه بحلول عام ١٩٧٥ الذى يصور عنده المؤلف لقطته السينمائية كان مجلس قيادة الثورة هذا الذى يتحدث عنه المؤلف قد فقد فعاليته منذ أكثر من ١٨ عاماً بالتمام والكمال .

أضف إلى ذلك أن التاريخ نفسه يروى لنا أن كمال الدين حسين نفسه كان ضد سيد مرعى فى أزمة القطن فى الستينات كما أوضحنا فى كتاب مذكرات وزراء الثورة وعلى سبيل الإجمال فى هذا الكتاب .

أضف إلى هذا أيضا أن المؤلف أخطأ فى الحساب فقد كان فى وسعه وعلى طريقته أن يجرى عملية العد على نحو أكثر إثارة، فمن عائلة محيى الدين عضوان فى مجلس القيادة (لا عضو واحد ولكنه نسى فيما يبدو خالد محيى الدين) وبالإضافة إلى كمال الدين حسين والبغدادى والسادات يصبح العدد خمسة لا أربعة وفى وسع المؤلف أيضاً أن يقول إن مجلس الثورة لم يكن من ١٣ وإنما من ١١ فقط حيث تركه اثنان من أعضائه بسرعة شديدة ! !

على أن الأطرف من هذا كله هو حقيقة أنه إذا كان كثير من رجال الثورة والذين اقتربوا منهم قد أفادوا من الثورة فإن أكثر الذين أصابهم الضرر هم أعضاء مجلس القيادة أنفسهم ما بين مُشَتت، ومُنتحر، ومَعْزول، ومُحددة إقامته، ومُشوهة صورته وليس هذا موضع تفصيل هذه النقطة.

٨- مع عائلة عثمان:

يؤكد المؤلف نفسه أن سيد مرعى وعثمان كانا فى مواقع التنافس لا الوفاق على الرغم من العلاقة التى يثبتها بزواج عائشة شقيقة ابن عم سيد مرعى (ما هو الهدف ياترى من ذلك ولم لا نقول مباشرة عائشة بنت عم سيد مرعى؟(إن كانت كذلك (؟) أم إنها شقيقة بالقانون على حد تعبير اللغة الإنجليزية الذى يعتبر زوجة الأخ أختا وأخت الزوجة أختا أيضًا) من محمد عيد ابن عم عثمان أحمد عثمان؟

٩- مع عائلة أبو نصير:

يؤخر المؤلف هذه العلاقة لأنه يعترف تماماً بأنها آذت عائلة مرعى جملة وتفصيلاً. . ومع هذا فإنه لا يجد حرجاً من أن يوردها تحت عنوان شبكة العلاقات. وهذه هى سطور المؤلف فى صفحة (٣٦) حيث يقول: « ويعد محمد أبو نصير أحد أحفاد آل أبو نصير أكثر أفراد عائلة أبو نصير إسرافاً وتبذيراً. . وكان يعيش مع والديه فى منزل ملاصق لمنزل أحمد مرعى بمنطقة العباسية بالقاهرة. وقبل أن يصل محمد أبو نصير لمرحلة الشباب شبت النيران فى المنزل الذى يقيم فيه مع والديه وأدت النيران لمصرع كل من فى المنزل فيما عدا محمدأبو نصير الذى ذهب ليعيش فى منزل أحمد مرعى. ويبدو أن الفتى محمد أبو نصير قد نشأ وترعرع ومعه حقد وحسد دفينان تجاه عائلة مرعى وأصبح ينتظر الفرصة للاستفادة من أقاربه الأغنياء (هل يقصد المؤلف الاستفادة أم الانتقام أم إن الخطأ خطأ المترجم؟). وجاءت الفرصة عام ١٩٥٤ حين تم تعيين حسن مرعى وزيراً للاقتصاد والصناعة وبدأ يدبر الأمر لتعيين محمد أبو نصير وكيلاً للوزارة. ومن خلال هذه الوظيفة بدأ محمد أبو نصير حملة شائعات ضد حسن مرعى وهو مَنْ قام بدعمه - وببساطة - استقال حسن مرعى وشغل محمد أبو نصير وظيفته. وبعد هذا الحدث ببضعة أعوام انضم أبو نصير لتحالف على صبرى ضد عائلة مرعى. . والجدير بالذكر أن قلوب أفراد العائلة يعتصرها الألم حتى اليوم وهى تتذكر ما حدث من محمد أبو نصير ».

ومن المزعج جداً أن المؤلف الأجنبي يتحدث عن محمد أبو نصير كثيراً باسم محمد نصير مع أن هناك فارقا بين الرجلين وفارقاً بين الاسمين كذلك كان أولى به أن يلاحظه خصوصاً إذا كان هناك رجلان فعلاً يحمل كل منهما أحد الاسمين ، وخصوصاً إذا كان الرجلان من بين الرجال الذين تتضمنهم هذه الدراسة فى موضع متقارب .

وهكذا يمكن لنا أن ننتهى من هذا الفصل وقد سادنا الملل الرهيب والاستياء الأشد من هذه الطريقة السيئة والمغرضة فى تناول تاريخنا المعاصر على نحو يفتقد المنطق والصدق والواقعية ويعمد فقط إلى إبراز بعض السلبيات المشكوك فى أمرها تحت ستار البحث والتقصى .

ولعلى أجد نفسى فى حاجة إلى الاستشهاد بقصة رواها سيد مرعى نفسه عن أنه دعى إلى الولايات المتحدة الأمريكية ووافقت الجهات العليا فى مصر على قبوله هذه الدعوة ، وهناك فقط اكتشف أنهم كانوا يقصدون دعوة أخيه الدكتور حسن مرعى ، ولنقرأ الجزء الأخير من هذه القصة لنرى بوضوح كيف يمكن لمثل هذه العلاقات والتصورات أن تقود إلى تصرفات كوميدية ، ، يسقول سيد مرعى :

« ووصلت إلى أمريكا . ومن اليوم التالى بدأت مفاوضات مع مندوبى شركة «جنرال إلكتريك » ، وصحبنى مندوب الشركة إلى مقرها الرئيسى ، متصوراً أن الاجتماع الأول ، سيكون قاصراً على واحد أو اثنين من مجلس الإدارة لبحث الموضوع الأساسى وهو : هل هناك تمويل أمريكى للمشروع ، أولا ، ولكن بدلا من ذلك . دخلت إلى صالة الاجتماع لكى أجد منضدة طويلة يجلس حولها خمسة عشر شخصاً تقريباً ، وخلفهم خرائط ضخمة ، وأجهزة متنوعة . وتصورت أن مجلس الإدارة ربما يكون قد انعقد كاملا لإجراء المباحثات . وبعد تقديم موجز ، قلت إننى أفضل أن أستمع إلى الموقف من الجانب الأمريكى أولا ، وبدأ الجانب الأمريكى يتكلم ، لقد تحدث المتكلم الأول عن انتشار الذرة ، والثانى عن الأسلوب الأوروبى فى تشغيل الطاقة النووية ، والثالث عن أسلوب جنرال اليكتريك مقارناً بأسلوب وستنجهاوس ، والرابع عن الضمانات الألكترونية لمنع الإشعاع الذرى ، والخامس عن عملية تحويل اليورانيوم وأسلوب استخدامه عملياً فى تحلية المياه المالحة . وفى البداية حاولت أن أفهم شيئاً مما يقال ، فعجزت ، بعدها حاولت أن أتدخل لتغيير مجرى الحديث ، ولكن معلوماتى فى الزراعة لم تسعفنى بأى شىء له علاقة باليورانيوم والذرة وانشطار الذرة

وهمست للجالس على يمينى متسائلا : هل أنت متأكد من أن أعضاء الاجتماع يعرفوننى ؟

ورد على هو : وهل تعتقد يامستر مرعى أن أحداً فى مجال البحوث الذرية فى العالم كله يمكن أن يجهلك ؟ إننا جميعاً نعتز بكل أبحاثك العلمية فى مؤتمرات الطاقة النووية ، وآخرها البحث الذى قدمته أخيراً لمؤتمر الطاقة النووية فى أسبانيا ، ولذلك فنحن ، وهنا أدركت حقيقة المقلب الذى وقعت فيه ، فلقد خلط الموجودون بينى وبين أخى الدكتور حسن مرعى الذى هو ، كما ذكرت متخصص فى هذا الموضوع وله أبحاث مشهورة فى المؤتمرات الدولية للطاقة النووية ، والتى يتحدث معى الآن عن آخرها .

واضطررت أن أنبههم آسفاً وضاحكاً من المفارقة ، إلى أننى لست عالم الطاقة النووية الذى يتصورونه ، وإنما أنا مزارع بسيط تم انتخابه وكيلا للبرلمان المصرى ولا تتجاوز مهمتى الجانبين السياسى والتمويلى فى المشروع الذى يطرحونه ، وليس الجانب الذرى ، وانفجر العلماء أمامى ضاحكين ، وارتدت المناقشة فعلا إلى موضوع التمويل .

الباب الرابع : التحالفات السياسية خارج نطاق العائلة :

يُسجل المؤلف فى هذا الباب حديث سيد مرعى نفسه عن أصدقاء الجامعة ويمكن القول بأن هذا الباب لم يكلف المؤلف أكثر من شريط تسجيل بينما كلف المهندس سيد مرعى ساعة من الوقت أمام هذا الشريط ، ويمكن للقارئ أن يطالع فى هذا الباب أسماء بعض أصدقاء سيد مرعى فى مرحلتى الدراسة الثانوية والجامعية ، وليس من باب الدفاع عن سيد مرعى ولا عن نظامنا الاجتماعى كله أن نذكر أن عمل بعض أو كل أصدقاء سيد مرعى فى دراسته الجامعية بالقرب منه أو فى مجالات قريبة من عمله كان أمراً طبيعياً جداً ، وليدلنا المؤلف عن العجيب فى أن يصل مصطفى الفار مثلاً بعد ثلاثين سنة من العمل فى وزارة الزراعة إلى منصب رئيس مجلس بنك التنمية والائتمان الزراعى؟ أو أن يصل زميله الآخر حافظ عوض إلى منصب وكيل وزارة مع أنه لم يصل إلى هذا المنصب فى وزارة الزراعة مع سيد مرعى وإنما وصل إلى منصب وكيل وزارة التموين . . بل إن فى سطور المؤلف نفسه ما ينبئ عن أن حافظ عوض هذا آثر العمل بعيداً عن الزراعة حتى لا يُؤذى بسبب صداقته لسيد مرعى . . وهكذا

وهكذا . . . مما لا ينبغى إضاعة وقت القارئ فى نقده وكأننا نستعرض قدرتنا على تصويب الآراء ليس إلا .

الباب الخامس : العائلة فى دنيا المال والتجارة :

يُناقش الفصل الأول من هذا الباب الأضرار التى حاقت بأسرة سيد مرعى نتيجة تطبيق قانونى الإصلاح الزراعى فى ١٩٥٢ و١٩٦١ ويثبت المؤلف ما توارد من غضب أسرة سيد مرعى منه لأنه لم ينبههم فى الوقت المناسب للخطر القريب (ص ٥٧ و٥٨) وفى الحقيقة أن سيد مرعى نفسه قد ذكر فى مذكراته قصة تأثر حميه منه لأنه تهرب من إجابته على الاستفسارالذى طرحه عليه عن قرب تنفيذ قانون ثان للإصلاح الزراعى . ومع هذا فإن التشويش يبدو واضحاً فى عبارة المؤلف حين يقول فى ص ٥٧ : « ومن واقع المعلومات التى تم الحصول عليها من أفراد أسرة مرعى نفسها ومن أشخاص آخرين وثيقى الصلة بالعائلة تبين أن قانون الإصلاح الزراعى الثانى الذى صدر عام ١٩٦١ ولم يكن سيد مرعى وقتها فى وضع يمكنه فيه التصرف - مما أدى لظهور أسماء من عائلة مرعى واسم واحد من عائلة نصر فى قائمة الإصلاح الزراعى » أى أن بورج يقول إن سيد مرعى برئ لأنه كان بعيداً عن السلطة . بينما يعترف روبرت بورج نفسه بعد سطوربرأى آخر وهو أنه كان فى وسع سيد مرعى - لو أراد - أن ينبه أسرته ، ولكن الحقيقة ـ وهذا هو ما لم يورده بورج لأنه يبخل علينا بتسجيل بعض إيجابياتنا ـ أن قوة الدفع الثورى فى المجتمع وفى نفسية سيد مرعى نفسه يومها كانت أقوى من أن تجعله يضع نفسه فى هذا الموقف .

بيد أن المؤلف ربما كان يقصد أن يصور مقدمة للهلع الذى اجتاح العائلات جميعاً عند تشكيل لجنة تصفية الإقطاع ، ولكنه خلط التواريخ والوقائع ووحد ما بين الإصلاح الزراعى وتصفية الإقطاع ، ويبدو هذا واضحاً من العبارة التى نورد نصها بعد قليل والتى تبدأ كما يرى القارئ بعبارة «ويسجل المؤلف الأمريكى» فهل ياترى هناك مؤلف آخر ينقل عنه روبرت بورج أم إن هذا تصرف من المترجم المصرى بعد أن حذف فقرات من الطبعة الإنجليزية . . الله أعلم . . على كل حال هذا هو نص العبارة التى نشير إليها وهى فى صفحة ٥٨ من النص المترجم :

«ويسجل المؤلف الأمريكى اجتماعات العائلة فى ساعات الليل المتأخرة وكان سيد

مرعى ومعه قيادات العائلة خلال هذه الساعات الطويلة يحددون ممتلكاتهم فى محافظات الشرقية والقليوبية والمنوفية على الخرائط المساحية لسرعة التخلص من هذه المساحات بالبيع أو بأى وسيلة أخرى قبل أن تسطو عليها لجنة تصفية الإقطاع » .

وبقية هذا الفصل تتحدث عن عزيز قدرى عديل سيد مرعى ووظيفته فى شركة الجوت التى بقى فيها بعد التأميم (ص ٥٩) ولا يذكر المؤلف (سواء عن عمد أو عن عدم معرفة) أن نظام الثورة المصرية كان يتبع هذا التقليد عند التأميم بالإبقاء على أصحاب الشركة كمديرين لها فى ظل التأميم، ولكن المؤلف يصور الموقف على أنه مكسب كبير تحقق بسبب الانتماء إلى عائلة مرعى . . ولكن المأساة التاريخية فى هذا الفصل هى أن يصل تسطيح المؤلف للحقائق وليٍّ هذه الحقائق على النحو الذى يجعله يقول فى ص ٥٩ إن حسن مرعى (وهو ذلك العالم الكبير والأستاذ الجامعى القدير الذى وصل إلى الوزارة قبل شقيقه سيد مرعى نفسه والذى نال من التقدير العلمى الرسمى مالم ينله سيد مرعى نفسه) بعد أن فقد منصبه كوزير للاقتصاد والصناعة (كان مسمى منصبه وزير التجارة والصناعة) عام ١٩٥٤ تم إنشاء مكتب استشارى له يقدم المشورة والخبرة لشركة الجوت التى تمتلكها العائلة ويديرها «عزيز قدرى» . . وهنا يحسن بنا أن نسأل المؤلف بورج عن المفيد والمستفيد من مثل هذه العلاقة؟

يأتى بعد هذا الفصل الثانى «الاستثمارات فى المدينة» ويردد المؤلف بعض الشائعات التى لا تقدم ولا تؤخر عن ممتلكات الأسرة لبعض مصانع النسيج ، أو اسطبلات الخيول ولكنه لا يبنى على هذه المعلومات أى استنتاج مفيد . . ويتضح التخبط الشديد فى هذا الفصل الذى يقع فى صفحتين فقط والذى يفتقد المقومات التى تجعله لائقاً بالعنوان الذى يحمله من قراءة هذه الفقرة المهلهلة جداً التى نوردها هنا بنصها حيث يقول بورج : - « وفى عام ١٩٦٨ عاد «عمر عبد الرحمن» نجل «عايدة مرعى» من بريطانيا بعد حصوله على زمالة كلية الجراحين الملكية الإنجليزية وعلم أن وظيفة طبيب جريدة الأهرام شاغرة فقام بالاتصال بعمه سيد مرعى الذى صحبه لمكتب الصديق محمد حسنين هيكل ومازال الدكتور عمر عبد الرحمن يشغل الوظيفة للآن ويقوم بإحالة المرضى الذين يحتاجون لإخصائيين إلى عيادة الدكتور «محمد» ابن خالته أو الدكتور «قصدى مدور» زوج أخته » وهناك بالطبع آلاف من العاملين فى الأهرام يستطيعون أن يتبينوا من هذه العبارة مدى مصداقية هذا الكتاب التاريخى دون أن نبذل جهداً فى التفنيد .

أما الفصل الثالث وعنوانه اقتحام عالم البنوك فليس أقل تهلهلاً من الفصل السابق وجوهر الفكرة الدرامية فيه أن عمر مرعى شغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامى المصرى على أن المؤلف (وربما المترجم) يورد هذا الاسم مرة أخرى على هذا النحو «البنك المصرى العربى؟».

على أن فى هذا الفصل فقرة تنبئ بقوة شديدة عن روح التلفيق التى يعشقها هذا البحث التاريخى !! حين يقول فى ص ٦٣ : « والشىء المؤكد أن لعائلة مرعى علاقة ما بالبنوك والمؤسسات المالية ترجع لعام ١٩٣٢ عندما عمل أحمد نصير ابن عم (هكذا بلاحياء) سيد مرعى بوظيفة إدارية ببنك الائتمان الزراعى والذى أسسه اسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء فى عام ١٩٣١ وذلك لتخفيف حدة الأزمة المالية الطاحنة التى تعرض لها ملاك الأراضى الزراعية فى مصر خلال سنوات الكساد التى سادت العالم. . والمعروف أن أحمد نصير كان قد تزوج ابنة إسماعيل صدقى باشا عام ١٩٣١ » . وكل قرائنا يعرفون بلاشك كل الأخطاء التاريخية التى فى العبارة، وحتى لو صحت هذه الأخطاء فإن بناء العبارة باستنتاجاتها يمثل أوضح دليل على التلفيق السهل جداً.

الباب السادس : خبير زراعى فى بداية عهد عبد الناصر

فى هذا الباب تحليل جيد لاختيار سيد مرعى لرئاسة اللجنة العليا للإصلاح الزراعى فى يناير ١٩٥٣ وفيه كذلك تحليل مُقنع يُنبئ عن إلمام شبه تام بطبيعة العلاقات فى بداية عهد الثورة والصراع بين أقطابها المختلفين ، وفى الفصل الثانى يتحدث المؤلف بكثير من الإنصاف عن تنامى نفوذ سيد مرعى فى قطاع الزراعة وإن كان بالطبع ينتقص من قيمة العمل التاريخى الذى قدمه حين يضع له عنوان «بناء الإمبراطورية» وهكذا تجد أن كتابة التاريخ على الطريقة الأمريكية كثيراً ما تعانى من سيطرة البروباجندا، ويُفرط المؤلف - كالمتوقع - فى الحديث عن ميول مجدى حسنين الشيوعية (على حد فهمه) إلى الحد الذى يجعله يقول فى ص ٧٦ «وللدعاية الشيوعية قام حسنين بإرغام الفلاحين على ارتداء زى موحد مُكون من قمصان وبنطلونات ذات ألوان تتفق مع هذه الأفكار. . بل وإرغام الفلاحين أيضاً على إلقاء الأغانى الوطنية» وللأسف الشديد فإن هذا هو مفهوم الشيوعية فى فكر باحث تاريخى أمريكى وتم التجاوز عن كل مضمون

رسالة مجدى حسنين وكفاحه، أما الفصل الثالث والذى أساء المؤلف اختيار عنوانه كعادته فجعله (السقوط) فيتحدث عن أزمة القطن فى مطلع الستينات والتى إن لم تخرج بسيد مرعى من قطاع الزراعة مباشرة إلا أنها اضطرته للخروج بعد فترة.

الباب السابع: الفترة الأخيرة فى عصر عبد الناصر: الصراع من أجل البقاء:

فى الفصل الأول من هذا الباب يتضح الخلط الشديد بين تعاقب الأحداث خلال الستينات ويبدو المؤلف متأثراً تماماً بحكاوى القهاوى رغم أن التاريخ وتسلسل أحداثه كانا فى متناول يده تماماً.

وفى الفصل الثانى والذى عنوانه «مرعى فى عصر عبد الناصر» يتراوح موقف المؤلف بين أن يجعل من سيد مرعى رجلاً فى الصف الأول تماماً وبين أن يبعده عنه إلى حين، وهو يبدأ هذا الفصل بهذه الفقرة التى تنبئ لا عن مسك العصا من الوسط فقط بل على افتقاد العصا تماماً حيث يقول المؤلف: «وبصفة عامة لا ينكر أحد أن سيد مرعى كان أحد المدنيين القلائل الذين لمعوا فى عصر عبد الناصر وربما يرجع ذلك لأنه لا يشكل أى تهديد على عبد الناصر لأنه ليس من رفاق السلاح. وقد استطاع أن يثبت وجوده فى مجتمع الصفوة من خلال خبرته بقطاع معين هو قطاع الزراعة ومع ذلك لا يمكن وضع سيد مرعى فى قائمة أهل الخبرة من الأكاديميين أمثال عبد المنعم القيسونى، ومصطفى خليل، وعزيز صدقى فقد كان مرعى يختلف عن هؤلاء لأن لديه خبرة وخلفية سياسية حيث سبق أن مارس السياسة فى عصر ما قبل يوليه ١٩٥٢ كما أنه لم يحرص على الحصول على درجة الدكتوراه فى تخصصه لأنه استطاع تعويض ذلك باكتساب الخبرة العملية والحس السياسى».

وإذن فروبرت بورج يريد أن يقول إن سيد مرعى طراز مختلف ولكنه للأسف يقيسه على الطراز الأقل جودة من وجهة نظره كما سيتضح لنا إذا قرأنا عباراته بعد ذلك، ونرجو القارئ أن يعطينا العذر فى أننا لا نفيض فى مثل هذه النقطة مما يحتاج إلى تفصيل فنحن بصدد الحديث عن سيد مرعى لا عن افتقاد بورج الواضح أحياناً إلى الكفاءة فى كتابة التاريخ.

أما الفصل الثالث والذى عنوانه «العودة للمسرح السياسى» فهو جوهر هذا الباب وكان الأولى به أن يتقدم على الفصلين الأول والثانى اللذين فشل المؤلف فى صياغتهما على النحو الذى يبدو أنه كان مطلوباً منه أو من أستاذه أو المشرف على رسالته، ومع هذا فإن المؤلف للأسف الشديد لم يتعمق الخلاف بين أنور السادات وسيد مرعى من ناحية وبين على صبرى من ناحية أخرى ، وآثر كعادة كثير من الباحثين الأمريكيين أن يضع هذا الخلاف فى خانة النزاع بين ما هو شرقى وغربى، أو ما هو شمولى وديمقراطى، أو ما هو ليبرالى وعسكرى ، وهذا أقصى ما يستطيعه كثير من النقاد والمؤرخين الأمريكيين مع أن الأمر كما نعرف جميعا لا يصل إلى هذا الحد أبداً .

وفى الفصل الرابع الذى عنوانه « قطاع الزراعة » يعود المؤلف ليتناول أحداثاً كان أجدر به أن يتناولها فى الباب السادس ، وبالتحديد فى الفصل الثانى من الباب السادس بدلاً من أن يؤخرها إلى هذا الفصل الرابع فى الباب السابع . . ولكنه لم يكن له يد فى هذا العمل بعد ما اختار منهج القص واللصق من دون أن يجيد ترتيب ما يقصه وما يلصقه .

أما الفصل الخامس «سيد مرعى على وشك التصفية كإقطاعى» ففيه ما يُطلق عليه نموذج الخيال المريض الذى كان لابد منه لباحث تاريخى يكتب التاريخ مستعيناً بالخيال الروائى فى الأحداث الكبرى بدلاً من أن يستعين بالتفصيلات الدقيقة الموثقة فى المقام الأول .

وفى الفصلين السادس والسابع يتبنى المؤلف روايات سيد مرعى نفسه فى مذكراته عن عودة نفوذه الشديد فى قطاع الزراعة ، ولا يجد المؤلف حرجاً فى أن يأخذ جانب سيد مرعى فى مواجهة عبد المحسن أبو النور، وذلك بالطبع لأن أبو النور يسارى ، والذى يقف فى مواجهته لابد أن يحظى بتأييد أمريكا أو على الأقل بتأييد دارسى التاريخ فى جامعاتها ، وفضلاً عن هذا فإن[هذا] الباحث التاريخى[المحترف] لابد أن ينحاز مرة هنا ومرة هناك لتظهر حيدته وموضوعيته، ولما كان روبرت بورج قد أخذ الجانب المعادى لسيد مرعى فى بداياته فلابد أن يأخذ جانبه أو بعبارة أدق لابد أن يعتمد رواياته وكأنها الصدق فى مرحلة ثانية مع أننا جميعاً لو تأملنا جهود سيد مرعى فى

قطاع الزراعة والإصلاح الزراعى لوجدناها أعظم شأناً فى الفترة الأولى (٥٢-٦٢) منها فى الثانية (٦٧-٧١) ولكن الكتابة التاريخية على طريقة روبرت بورج تخضع لعوامل أخرى لا تهتم بالطبع بوجود الحقيقة فى تاريخنا الوطنى.

الباب الثامن: مدير سياسى ودبلوماسى فى عصر السادات

يقع هذا الباب فى ستة فصول، يمكن القول بأن الرابطة الموضوعية فيه أضعف من الرابطة الزمنية حيث يتناول المؤلف فى هذا الباب تطور مكانة المهندس سيد مرعى فى السنوات الأولى من حكم أنور السادات ما بين نشاطه فى مجلس الوزراء ثم فى الاتحاد الاشتراكى ثم عمله كمساعد للرئيس ومهمته العربية فى حرب ١٩٧٣ ثم عمله كمدير لمجلس الغذاء العالمى.

ويعتمد المؤلف فى هذا الباب - على نحو ما سنرى - على قدرته على تحوير روايات سيد مرعى لإبراز صراع ما، ونظراً لأن الجانب الآخر فى خصومة سيد مرعى فى هذا الباب (إن صح هذا التعبير) لم يكن قد كتب مذكراته أو آرائه حين أعد الباحث رسالته العلمية(!!)، فقد وجد المؤلف أن الأوقع أن يعطى لنفسه دوراً فى التشكيك فى روايات سيد مرعى باستغلال العموميات التى يعرفها معظم الناس، وذلك من أجل أن يحقق التوازن المطلوب فى الأعمال الأكاديمية التى تحرص على استيفاء الشكل فيما يتعلق بعرض أكثر من وجهة نظر ونجد ذلك واضحاً فى تحليله وعرضه لموقف سيد مرعى قبيل ١٥ مايو كما نجده واضحاً أيضاً فى تحليله وعرضه لدور سيد مرعى فى مجلس الغذاء العالمى.

وبالإضافة إلى هذا يُملى علينا المؤلف انطباعاته وانطباعات الأمريكيين عن تطور نظام الحكم فى مصر. . فهو يقول فى صفحة ١٢١ مثلاً «ويمكن وصف نظام الرئيس السادات بأنه كان نظاماً مدنياً وليس عسكرياً»وعنده أن نظام عبد الناصر عسكرى وهى مقولة قد يكون ظاهرها قريباً من الصواب ولكنها أبعد ما تكون عن الحقيقة. . . ويقول المؤلف فى سهولة شديدة أيضاً :

«ويسجل التاريخ أنه لم تكن هناك مشروعات تنمية ضخمة تذكر فى عهد السادات، وبالتالى لم يعد هناك حاجة لأهل الخبرة أو أهل العلم فى قائمة الحكومة» وهى مقولة مغلوطة ولو صح ظاهرها فإنها تخلط تماماً بين السبب والنتيجة كما أنها تظلم عهد

السادات كما ظلمت عهد عبد الناصر من قبل.

ويقع المؤلف في صفحة ١٢٢ في خطأ غريب حين يتحدث عن توثق علاقة السادات بمرعى في منتصف الستينات فيذكر أن ذلك كان في الاتحاد الاشتراكي وبالطبع فإنه يقصد مجلس الأمة حين كان السادات رئيساً للمجلس وسيد مرعى وكيلاً لمجلس الأمة.

ويبدو هذا الخطأ بصورة أخرى في نهاية الصفحة حين يخلط بين الاتحاد الاشتراكي وبين النشاط السياسي (ولعله خطأ ترجمة أو صياغة أو تحوير من الأستاذ المشرف على رسالة الباحث الاسترالي آثر العموميات على اللفظ المحدد) ثم حين يذكر أنه تم إحلال ممدوح سالم السياسي الصلب الذي لا يلين محل سيد مرعى وهو ما لم يحدث على الإطلاق في أي من المناصب أو المهمات السياسية. . ولكن المؤلف هنا يبدو شأن كثير من الباحثين المغرمين متأثراً تماماً بشطحات كاتب مصري (راحل) كانوا يقابلونه كثيراً وكان يجيد تقديم مثل هذه المعلومات المغلوطة والمخلوطة في سياق منطقة الصراع السياسي كما كان يتخيلها بشطحاته المعروفة، وميوله الشاذة إلى تكوين أحكام عامة وسريعة على مواقف أبسط من أن تحتمل التأويل، وللقارئ أن يحكم بنفسه حين يقرأ هذه الفقرة في نهاية صفحة ١٢٢: «وعندما بدأ السادات في تنفيذ سياسته بشأن النشاط السياسي وتعدد الأحزاب قام على الفور بتعيين سيد مرعى لإدارة النشاط السياسي وحين تعدى هذا النشاط الحدود التي سمح بها الرئيس تم استبدال سيد مرعى بسياسي آخر صلب لا يلين وهو «ممدوح سالم» الذي كانت مهمته إرهاب أعضاء المجلس وليس العمل كوسيط بينهم كما كان يفعل سيد مرعى» دعك من خطأ المترجم في إدخال باء الاستبدال على الجديد بدلاً من المتروك وتأمل ما ذكرناه له في الفقرة السابقة من حقيقة أن أياً من الرجلين لم يخلف الثاني أبداً في أي من المناصب أو المهمات.

بعد مقدماته المهزوزة هذه في الفصل الأول، يخصص المؤلف الفصل الثاني للحديث عن الصراع على السلطة في ١٥ مايو، فيأخذ كل معلوماته كما قدمنا من رواية سيد مرعى في كتابه «أوراق سياسية» من دون أن يشير إلى المصدر ثم يأخذ في طرح التساؤلات عليها ليشكك في دور سيد مرعى على نحو ما تناولناه بالتفصيل في الفصل الرابع في هذا الكتاب.

ولكن روبرت بورج يأبى إلا الوقوع في مصيدة الأخطاء التاريخية مرة أخرى حين

يقول إن سيد مرعى كان يطمع فى رئاسة الوزارة ولكن «الواضح أن العقبة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف كان صديق الشلة عزيز صدقى الذى كان وزيراً للصناعة وله كثير من المريدين والأنصار بمجلس الوزراء» وهنا يظهر عدم إلمام المؤرخ بطبيعة النظام السياسى المصرى الذى يصوره لنا على هذا النحو ، كما لو كان مجلس الوزراء هو الذى ينتخب رئيسه أو يؤثر على صاحب قرار الاختيار بحبه لشخص دون الآخر . . بيد أن الخطأ الأكبر يأتى حين يقول المؤلف فى ثقة شديدة معقباً «وقد كان هناك من يزاحمهما على هذا المنصب وهو محمود فوزى واستطاع بالفعل أن يفوز فى لعبة الكراسى الموسيقية» وهذا هو شر ما يضحك فقد كان محمود فوزى رئيساً للوزراء منذ أكتوبر ١٩٧٠ وحتى يناير ١٩٧٢ وكانت مكانته (البروتوكولية على الأقل) أعلى بكثير من أن تخوض (لاحظ التاء إشارة إلى المكانة . . وكان بإمكاننا أن نقول أن يخوض . .) مثل هذه المعركة والدليل على ذلك واضح جداً فهو لم يترك رئاسة الوزارة إلا لمنصب نائب رئيس الجمهورية ولم يحدث أبداً أنهما ناقساه، فقد تولى رئاسة الوزارة عقب وفاة عبد الناصر مباشرة وبدون أن تتغير الوزارة نفسها وعمل الأثنان معه كوزيرين قبل أن يصبحا نائبين لرئيس الوزراء بعد أربعين يومًا ،راجع كتابى : الوزراء ، دار الشروق، ١٩٩٦ وكتابى البنيان الوزارى : دار الشروق، ١٩٩٦).

وفى الفصل الثالث من هذا الباب تبدو قدرة المؤلف الجديرة بالاحترام على تحليل المضمون السياسى من خلال ما يصل إليه من معلومات أو نصوص مكتوبة ، ولو كان بورج قد اكتفى بهذا الفصل من كتابه لبناء الكتاب كله لاستحق التقدير العميق ، ولو كان قد اتبع نفس الاسلوب ونفس المنهج لأضاف للمكتبة العربية دراسة متميزة جداً ولكنه آثر أن يحيطه بفصول ضعيفة وأبواب كاملة أضعف شأناً ويحدثنا المؤلف فى ثقة عن فهمه - وهو صحيح إلى حد كبير - لمهمة سيد مرعى فيقول :

« لقد كانت المهمة الأولى لسيد مرعى تخفيف حدة الموقف المتوتر بمحاولة إرضاء العمال والمهنيين فى اتحاداتهم ونقاباتهم خاصة أن الطلبة قاموا بالتظاهر فور إعلان تعيينه رئيساً (يقصد أميناً) للاتحاد الاشتراكى منددين بأن هذا التنظيم قد أصبح فى قبضة إقطاعى ورأسمالى وقاموا بالهتاف ضده.

كما يذكر المؤلف فى أمانة ودقة تحسبان له التصورات الأولى لفهم سيد مرعى لدوره فى الاتحاد الاشتراكى فيقول :

« وبعد تعيين مرعى رئيساً (يقصد أمينا) للاتحاد الاشتراكى بيومين فقط ذكر فى اجتماع

اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى أنه لابد من تحويل الاتحاد الاشتراكى إلى منبر حقيقى تعرض من خلاله مختلف الآراء والاتجاهات للقوى الشعبية التى تضم العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية والمثقفين والجنود».

ويعنى هذا الكلام أن الأمور كما هى ، وأن الاتحاد الاشتراكى سيظل التنظيم السياسى الوحيد وأنه لن يسمح بمعارضة رسمية خارج قبة هذا التنظيم وعلى أى حال فقد كان هذا التوضيح على جانب كبير من الأهمية حتى لا تذهب هذه الإصلاحات إلى أبعد مما يخطط له المسئولون أى أن تكون الإصلاحات فى حيز محدود.

وينتبه المؤلف إلى علاقة سيد مرعى باليساريين، وهى نقطة تهم الأمريكيين والغربيين كثيراً (كما نعرف) فنجده يقول فى ص ١٢٩ : « ولكى يشعر اليساريون بأنهم شركاء فى مسئولية الإصلاحات قام مرعى بتعيين خالد محيى الدين ولطفى الخولى عضوين بهذه اللجنة ، وقد تم تعيين الخولى عضواً باللجنة لأن له تأثيراً على طبقة المنتفعين (كذا) كما أنه رئيس لتحرير مجلة الطليعة ذات الميول اليسارية ولاشك أن دعم هذه المجلة سوف يساهم فى نجاح جهود الإصلاح ، وقد وافق لطفى الخولى على بنود خطة الإصلاح وبدأ يعمل خلال الربيع وبداية فصل الصيف جنباً إلى جنب مع سيد مرعى على توضيح هذه البنود وتفسيرها لإقناع المتشككين بأهميتها وبدأت المجلة شرحاً تحليلياً لأعمال اللجنة على مدى شهور مايو ويونية ويولية.

ويعقب روبرت بورج بعد قليل بقوله :

«ويمكن القول إن استقبال مجلة الطليعة لعملية الإصلاح البرلمانية كان مشجعاً وربما بالغت فى اهتمامها إلى حد ما بعملية الإصلاح مؤكدة أن اللجنة تقوم بعمل جاد يستحق اهتمام المثقفين وذوى الميول السياسية ، وعلى أى حال فقد تحقق هدف سيد مرعى وهو تحويل الأنظار للاتحاد الاشتراكى ووضع حد للممارسات السياسية من خلال قنوات أخرى وبذلك كانت التغطية الصحفية التى قامت بها مجلة الطليعة نصراً محققاً له ».

ويُطلعنا المؤلف فى ذكاء على قدرة سيد مرعى الفائقة على احتواء المعارضين والمتخوفين فيذكر أن سيد مرعى اضطر إلى أن يلعب لعبة القط والفأر (وهو تشبيه تنقصه روح التاريخ الدقيق وروح الأدب الرفيع) مع أعضاء الاتحاد الاشتراكى ، ويردف المؤلف بقوله :

« وفى الاجتماع الأول الذى ضم أعضاء الاتحاد الاشتراكى وأعضاء لجنة العمل قال سيد مرعى إنه سيتم إعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى ولا يعنى ذلك أنه سيتم إعادة الانتخابات ولكنه تغيير فى أسلوب نشاط التنظيم ، وإن فشل الاتحاد الاشتراكى فى الوفاء باحتياجات المواطنين وتحقيق مطالبهم لا يشكل إدانة لكل من عملوا بالاتحاد الاشتراكى فى الفترة السابقة حيث إن هؤلاء الأعضاء قد ساهموا فى بناء ركائز الاتحاد الاشتراكى» .

وينتهى المؤلف إلى القول :

« وعلى أى حال فقد كان سيد مرعى يشن هجومه على عزيز صدقى وينتقد قراراته من خلال الاتحاد الاشتراكى ولكنه كان فى نفس الوقت حريصاً على عدم تدمير الاتحاد الاشتراكى أو إحلاله بتنظيم جديد يسمح فيه بالمعارضة الرسمية أو حتى شبه الرسمية أو أن يحدث فيه ما يحدث فى النقابات والنوادى السياسية والأحزاب التى تعمل خارج إطار الاتحاد الاشتراكى » .

ويمر المؤلف فى ص ١٣١ مروراً سريعاً على حوارات بعض المثقفين المصريين مع سيد مرعى حول الاتحاد الاشتراكى فيشير إشارات خاطفة إلى آراء المؤرخ محمد أنيس والأديب نجيب محفوظ والوزير عبد الخالق الشناوى ويعود المؤلف بعد صفحتين ليلخص نجاحات سيد مرعى فى الاتحاد الاشتراكى بقوله :

« وبالرغم من الإحباط فإن سيد مرعى يرى أنه قد حقق بعض الإنجازات فى النصف الأول من عام ١٩٧١ كأمين عام للاتحاد الاشتراكى [ربما يقصد المؤلف ١٩٧٢ لأن سيدمرعى لم يتول مسئوليته فى الاتحاد الاشتراكى إلا فى ١٩٧٢] حيث ساعد على تهدئة المناخ السياسى والعمل على احتواء حالة العصبية السياسية لكن من المؤكد أنه غير راض عن الجهود التى بذلها لترميم الاتحاد الاشتراكى والتى لم تكن إلا وسيلة من وسائل النظام الحاكم لكسب الوقت ولم تثمر أى شىء » .

ويخرج لنا المؤلف من لآلئ الصحافة المصرية (المظلومة فى كثير من الأحيان) رأياً فى غاية الخطورة أو الشجاعة لسيد مرعى وذلك حيث يقول :

« ونشرت جريدة الجمهورية حواراً معه فى ١٠ يناير عام ١٩٧٣ وكان السؤال الموجه إليه هو لماذا يتجاهل الاتحاد الاشتراكى المشاكل القومية مثل تحديد النسل ومحو الأمية؟

ورد سيد مرعى على هذا السؤال مؤكداً أنه من واقع مؤتمرات الشباب والعمال والمثقفين فإن محو الأمية ليس من الأولويات فى هذه المرحلة . وأشار إلى أنه لو تبين أن محو الأمية أو تحديد النسل من الأولويات فإنه من المؤكد أن الاتحاد الاشتراكى قد أخفق فى تحديد الأولويات ، وذلك بالطبع غير صحيح لأن ما يشغل الناس الآن هو تحرير الأرض المحتلة على مدى ست سنوات كاملة . وقال لمحرر الجمهورية إن علينا أن نحرر أراضينا سواء كان شعبنا أمياً أم لا ، ولن يشغلنا أن الشعب المصرى لا يحدد النسل فى هذه المرحلة ، وهذا لا يعنى أننا سوف نتجاهل قضيتى الأمية وتحديد النسل ولكن لن نعتبرهما من الأولويات » .

ويُخصص المؤلف الفصل الرابع بعد ذلك للحديث عن خصومة سيد مرعى مع عزيز صدقي ، وقد ناقشنا المؤلف فى أفكاره التى أوردها عن هذا الموضوع فى الباب الخامس من هذا الكتاب .

وفى صفحة ١٣٨ يحدثنا سيد مرعى فى سطر واحد عن جهود الدكتور جابر جاد عبد الرحمن دون أن يحدثنا على الإطلاق عن فلسفته أو جهوده أو حجم دوره فى الاتحاد الاشتراكى ، أو نتائج هذه الجهود . . عبارة مبتسرة بل شديدة الابتسار ولا أستطيع أن أجد لوضعها فى وسط الكلام أى معنى . وهذه هى العبارة حتى يتخيل القارئ الموقف معى : « والمؤكد أن سيد مرعى قد استعان بالدكتور جابر جاد عبد الرحمن عضو الاتحاد الاشتراكى . والذى كان حريصاً على إجراء إصلاحات بهذا التنظيم – مما يعنى أنه يحتفظ بحليف قوى » انتهى كلام المؤلف .

نأتى بعد هذا كله إلى الفصل الخامس «دبلوماسى فوق العادة» الذى يتناول دور سيد مرعى كمبعوث للسادات إلى الدول العربية فى حرب أكتوبر وقد نقل المؤلف كل هذا الفصل تقريباً عن مذكرات سيد مرعى نفسه .

أما الفصل السادس «مرعى مديراً لمجلس الغذاء العالمى» ففصل جيد تظهر فيه قدرة المؤلف على تلخيص وعرض السياسات الدولية بموضوعية وتركيز .

الباب التاسع : سيد مرعى فى مجلس الشعب

يبدأ هذا الباب بفصل تنظيرى عن الحرية السياسية يظهر الرؤية السطحية التى يتناول بها المؤلف الحياة السياسية المصرية وليس أدل على ذلك من أنه يبلور الموقف فيقول فى

ص ١٥٥ :

« وقام سيد مرعى بدور الوسيط أو السمسار بين الرئيس السادات وبين مختلف الجهات التى تسعى للسلطة والنفوذ فى ذلك النظام السياسى المتقلب » .

وهى كما نرى عبارة مضحكة أو هزلية . . ولكن المؤلف يحاول أن يبدو عليماً بالأمور فيحدثنا فى سذاجة شديدة عن فهمه للسياسة وصراعاتها فيقول فى ص ١٥٦ :
« وقد كان سيد مرعى يعرف جيداً أنه يتعامل مع سياسيين وأنه من المضحك أن يظل يردد أمامهم آراء وأفكار السادات . . ويعنى ذلك أنه لابد من توسيع مساحة الجلسات الخاصة حيث يتمكن من القيام بمناوراته السياسية . . وخلف الأبواب المغلقة يقول رأيه بصراحة فى كثير من سياسات السادات ، حتى يكسب ثقة هؤلاء السياسيين ويمكن إقناعهم بعد ذلك بسهولة بالموافقة على سياسات السادات . أى أن عليه أن ينتقد السادات وسياساته مع توضيح تأييده الشديد لانتقادات المعارضة فى مناسبات خاصة . ومن الخطأ أن ينظر البعض لهذه التصرفات على أنها مجرد سمسرة سياسية . . فمن المؤكد أن سيد مرعى لم يكن مقتنعاً بكل آراء السادات ولكنه لا يستطيع أن يعارض آراءه حتى لا يفقد وظيفته بسرعة » .

وعلى أية حال فإن المؤلف لا يعكس هنا قدرة على التحليل التاريخى أو السياسى بقدر ما ينبئنا عن أنه سمع كثيراً ممن ينتحلون لأنفسهم صفة المحللين السياسيين المصريين الذين نصادفهم كثيراً فى النوادى والمقاهى وعلى بعض صفحات بعض الصحف .

على أن الأهم من هذا أن المؤلف وجد نفسه مدفوعاً إلى أن يضع للفصل الثانى عنوان مرعى «بديل الرئيس» . . وهو عنوان لا يعكس الأفكار التى يستعرضها المؤلف من قراءته للأحداث ، ولكنه يعكس كما ألمحنا من قبل تأثره بالمحللين السياسيين المصريين ، وليس أدل على ذلك من قوله فى نهاية هذا الفصل . « والمؤكد أن سيد مرعى لم يكن راضياً عن دوره كمتحدث باسم الرئيس ومدافع عن قراراته . . فقد كانت مواهبه تتيح له وظيفة أكثر بريقاً يمكن أن يعبر من خلالها عن فكره التقدمى وثقته فى قدراته على الحوار ومناظرة الحجة بالحجة » . ويقول المؤلف أيضاً : « ولاشك أن طموح سيد مرعى ورغبته فى الصعود لقمة الهرم السياسى هما اللتان أرغمتاه على التودد للرأى العام بينما يقف بالمرصاد لأى محاولة لتهديد سلطة الرئاسة » .

يخصص المؤلف بعد هذين الفصلين فصلا ثالثا للحديث عن السياسات الحزبية ولايزال المؤلف متأثراً بالمحللين السياسيين المصريين الذين نعرفهم إلى الحد الذى يجعله يقول فى ص ١٦١ :

« وعندما كان أميناً للاتحاد الاشتراكى - أى قبل هذا اللقاء بعدة أعوام - قرر الذهاب للحج بعد أن اتهمه البعض بأنه اشتراكى ملحد . . وحرص أيضاً على إضافة آيات من القرآن الكريم لخطبه » . ثم يردف ذلك بقوله : « والمؤكد أن هؤلاء الإسلاميين قد كسبوا أرضاً شاسعة فى فترة السبعينات ولذلك بدأ مرعى فى تكثيف اتصالاته برجال الدين الرسميين - على سبيل المثال - التقى بشيخ الأزهر وأبدى دعمه لفكرة إنشاء فرع لجامعة الأزهر بالزقازيق بمحافظة الشرقية » .

وهكذا تجد المؤلف نفسه لا يستقر على رأى فى [اشتراكية] سيد مرعى فهو ينكرها على طول الكتاب ، ولكنه يثبتها هنا بل ويتزيد فى إثباتها ، بل ويأتى هذا التزيد متأثرا بفهم مشوش للاشتراكية ينحو بها نحو الإلحاد : [اشتراكى ملحد] لتحقيق التضاد أو «الكونتراست» الفنى فى صياغة الصورة التاريخية . وعلى هذا النحو تجد هذا الفصل متأثراً تماماً بروايات (غير موثقة) حتى وإن كانت صحيحة جزئيًا وقد التقطها روبرت بورج من أفواه اليسار المصرى ، وله الشرف فى ذلك ، ولكن الكتابة التاريخية تقتضى شيئاً من التوثيق خصوصاً إذا تناولت أموراً جوهرية جداً . . وخذ مثلاً هذه الفقرة فى ص ١٦٤ حيث يقول :

« ويرى اليساريون أنهم متفقون تماماً مع سيد مرعى حول سياسة الانفتاح الاقتصادى حيث يعتقد مرعى أنها سياسة جيدة من الناحية النظرية ، ولكن لم تنفذ بالصورة الصحيحة . . وكان يوجه انتقاداته للحكومة لأنها قد وعدت بالكثير ، بينما لم تستطع أن تفى بالأساسيات كالملابس الرخيصة وحل مشكلة الإسكان . وانتقد بشدة المزايا والإعفاءات التى تمنح للشركات بالسوق الحرة ببور سعيد حيث إن سياسة الانفتاح عليها أن تشجع الاستثمارات فى مؤسسات إنتاجية كبرى » .

بيد أن نوعاً من الشك يرتابنا فى أمانة المؤلف فى إثبات مصدر عباراته لأننا نراه يردف هذه العبارة بقوله :

«والمؤكد أن هذه التصريحات تشير إلى أن سيد مرعى يسير فى خط مشابه لخط عزيز صدقى رئيس الوزراء الأسبق . . وربما يخسر بها أصحاب المال والتجارة ولكنه يكسب كل أصحاب الأعلام الحمراء » . فإن صياغة «الزمن النحوى الإنجليزى» فى أفعال هذه

الجملة لا يدل على أنها جملة تتحدث عن تاريخ ولكنها جملة واقع حى كأنما قيلت فى ١٩٧٥ أو بعدها بقليل.

ثم يأتى الفصل الرابع «مناورات مع المعارضة» حيث يجد المؤلف فرصة ليلخص رأيه القائل «بأن هناك حدوداً لدعم سيد مرعى للمعارضة» ويضرب المثل على صحة هذا القول بواقعة أو اثنتين مع أن الأمر من المسلمات.

وفى الفصل الخامس يتناول المؤلف علاقة سيد مرعى (عن بعد) بوزارة الزراعة بعد أن أصبح فى موقع متقدم بين رجال الدولة.. وهو فصل لا يغنى ولا يسمن من جوع ولكننا مع ذلك، نلخص للقارئ فلسفة المؤلف فيه حين أنهى الفصل بجملة مصرية تماماً فقال: « وبالرغم من أن سيد مرعى كان يبدو مثل البرج الشاهق بين حاشية الرئيس إلا أنه لم يعد قادراً على الدفاع عن عزبته القديمة ».

ولعل هذا يجعلنا نتأمل طبيعة آراء بورج عندما يبدأ فى استعراض علاقات سيد مرعى بأبرز معاونيه وهو المهندس سعد هجرس ويبالغ بالطبع فى دور هذه العلاقة وفى دور كل من الرجلين فى هذه العلاقة فى جميع مراحلها، ولهذا فإنه يلجأ فى النهاية بعد المفارقات التى صنعها هو نفسه من خياله الروائى إلى أن يعود إلى أرض الواقع التاريخى ليقرر أنه ببساطة أكثر يمكن الحكم على علاقة مرعى وهجرس بأنها « علاقة وظيفية.. وهى علاقة تظل قائمة طالما كان كل منهما فى حاجة للآخر »..

وعبارات روبرت بورج فى تفسيره لهذه العبارة البسيطة تقوده مرة أخرى إلى الضلال البين والتناقض الواضح حتى إنه يختم هذا الباب بالعبارات التالية التى يغنينا تهلهلها عن تفنيدها وذلك حيث يقول:

«وقد كان لشبكة المؤيدين والتابعين قيمة كبيرة، فى ظل النظام المركزى الناصرى، ومثال ذلك شبكة التابعين التى كان يملكها عبد الحكيم عامر. وفى الظروف الحالية (يقصد وقت كتابة الكتاب) يصعب تكوين شبكة من الأتباع لأن القطاع العام لم يعد يتحكم إلا فى نسبة ضئيلة من الاقتصاد القومى. وقد كان سيد مرعى يرتبط بسعد هجرس كما كان يرتبط بغيره. وهى روابط فقدت قيمتها أو نفعها لأن القطاع الزراعى لم يعد مطمعاً فى حد ذاته حيث قلت وتناقصت الفرص والمغانم الاقتصادية والسياسية التى يمكن الحصول عليها من هذا القطاع ».

«ولم يكن سيد مرعى حريصاً على استمرار علاقته بسعد هجرس وآخرين وبدأ يبحث عن علاقات وفرص جديدة من خلال عائلته واتصالاتها بمحافظة الشرقية والتى بدأت تطفو على السطح مرة أخرى كشبكة لها قيمتها فى مجتمع الصفوتين السياسية والاقتصادية».

أما الفصل السادس " مرعى ضد الاتحاد الاشتراكى " فإنه يفتقد إلى قدرات المؤلف فى البحث والتحليل والترتيب ويتضح تماماً أنه ينقل فيه عن مؤرخين من الذين يصدق عليهم القول بأنهم «ضد ساداتيين» فحسب. وإليك بعض العبارات التى تصور لك هذا المعنى، حيث يقول المؤلف فى ص ١٧٣ :

« وفى عام ١٩٧٥ أصبح واضحاً أن الاتحاد الاشتراكى قد فقد عناصر وجوده وأنه على فراش الموت . . وقد بدأ ينسحب فعلاً من الساحة بعد أن أصبح المناخ لا يلائمه فى ظل الحريات وتكوين الأحزاب. ولوقف حملات التشهير ضد الاتحاد الاشتراكى قام رفعت المحجوب بمحاولة لإدخال الفزع فى قلوب الصحفيين بمؤسسة روز اليوسف بالإطاحة برئيس تحريرها وتعيين رئيس تحرير جديد موال له. ومع ذلك عادت مجلة روز اليوسف تهاجم المحجوب وتخرج له لسانها (كذا) . . وانضمت إليها مجلة الطليعة اليسارية فى مواجهة الاتحاد الاشتراكى تطالب بالحرية السياسية من خلال مجلس الشعب وليس الاتحاد الاشتراكى مما يعنى أن الرماح فى حلبة المصارعة قد جعلت خطوات الثور ثقيلة. ولم يعد أمام سيد مرعى أو «التوريدو المصرى» إلا أن يوجه له الضربة القاتلة.

والخلط واضح تماماً بين دور سيد مرعى، وبين عقيدته السياسية، وبين حدود قدرته على إصدار القرارات السياسية أو توجيه الضربات ولست فى حاجة إلى كثير من التحليل أو النقد أو التوثيق لاثبات هذا الخلط فبين يدى كثير من نصوص بورج نفسه تمثل الدليل الدامغ من كتابات المؤلف نفسه على عدم صواب ما توصل إليه فى المقدمات وهو مثلا يقول فى صفحة ١٧٤ :

« وطالما أن أعضاء الاتحاد الاشتراكى يشعرون بالخوف على المستقبل بعد تكوين المنابر أو الأحزاب. لم يعد أمام سيد مرعى إلا أن يعمل على تهدئة نفوسهم مؤكداً لهم أن تكوين المنابر لن يدمر الاتحاد الاشتراكى وإنما سينظم المعارضة من خلاله، ووعد بإعادة انتخاب أعضاء اللجنة المركزية للإشراف على المنابر الثلاثة المزمع تأسيسها. ولكن ما حدث كان غير ذلك تماماً حيث لم تجر انتخابات اللجنة المركزية على الإطلاق

وتم فصل المحجوب من وظيفته وتولى مصطفى خليل صديق سيد مرعى القديم منصب أمين الاتحاد الاشتراكى » .

وعلى هذا نجد أنفسنا بحاجة إلى أن نوجه اللوم للمؤلف على هذا العنوان المثير للفصل «ضد الاتحاد الاشتراكى» ونجد أنفسنا بحاجة أكثر إلى توجيه اللوم له على هذا المحتوى المتناقض وغير المتسق لهذا الفصل ، ويتضاعف اللوم إذا ذكرنا للقارئ أن المؤلف نفسه قد أجاد الحديث فى فصل سابق كان محور الحديث فيه هو الاتحاد الاشتراكى نفسه ولكن فى فترة سابقة .

ويبدو أن المؤلف يصمم على أن يمضى فى تصوير الصراع على هذا النحو الدرامى(غير الجيد)، فها هو الفصل السابع تحت عنوان مرعى ضد «حجازى وسالم» يمضى فى نفس الخط من إبراز خلافات طبيعية ووضعها فى إطار أكبر ثم تأصيلها ثم تفصيلها . . ويبدو والعلم لله أن المؤلف كان ينوى أن يكون هذا الباب بفصوله المتوالية (ضد صدقى "الذى وضعه فى الباب السابق" . . ضد الاتحاد الاشتراكى . . ضد حجازى . . ضد سالم . . . إلخ) هو جوهر كتابه ويبدو أنه كان معجبا بديناميكيات الصراع السياسى التى سجلها فيه إلا أن أساتذته الأكثر منه خبرة بعد أن قرءوا الكتاب كله مرة واحدة نصحوه بأن يؤجل هذا الباب بهذه الفصول الضعيفة لنهاية الكتاب وأن يختصر فيه ، فجاء على هذا النحو الذى لا يستحق منا أن نكثر فى نقده .

وليس أدل على هذا الذى أزعمه من أن المؤلف يجد نفسه منساقاً إلى ختام الفصل السابع بقوله : «وللأسف لم يكن سيد مرعى وقتها فى وضع يسمح له بحماية أى شخص وكان كل ما يستطيعه هو أن يجلس على مقعده الوثير فى المجلس ويتفرج على العرض الذى يقدمه ممدوح سالم يومياً ويقوم فيه بدور رئيس الحزب الحاكم ورئيس مجلس الشعب فى نفس الوقت ومع ذلك كان العامة يرون أن سيد مرعى أحد القلائل من أصحاب النفوذ فى مصر » .

وكلنا تقريباً يعرف أن الأمور لم تكن تمضى على هذا النحو الذى آثر المؤلف أن يصورها به ، أو لكى نكون منصفين وجد نفسه مضطراً أن يصورها به!

ولهذا أيضًا فإن المؤلف وجد نفسه ينساق إلى أن يخصص فصلاً ينهى به هذه الصراعات التى افتعلها وأن يجعل لهذا الفصل عنوان «معاش مبكر» وأن يجعل جوهر

هذا الفصل هذه العبارات:

«وأصبح واضحاً أن السادات قد رفع عصاه مما يعنى أنه سيتولى كل شيء وحده ، وصاحب ذلك تغيير فى علاقات القوى داخل مجتمع الصفوة السياسية. . وبدأ الرئيس يستعين بممدوح سالم ضابط البوليس السابق وغيره من المتشددين وذوى الأنياب من أعضاء حزب الوسط. . ولم يعد سيد مرعى مفيداً فى تلك الفترة. . ربما لأن مواهبه تناسب مناخ الحريات. وفضل سيد مرعى أن يعمل بعد ذلك فى وظيفة تشبه إلى حد كبير «الإحالة للمعاش» وهى وظيفة «مساعد الرئيس» وعندما عرض عليه الرئيس السادات هذه الوظيفة فى أكتوبر عام ١٩٧٨ لم يبد أى علامة من علامات عدم الرضا أو يعترض على ذلك. . بالرغم من أن هذه الوظيفة غير جذابة. ولا يعنى قبوله لوظيفة مساعد الرئيس أنه قد أعطى ظهره للطموح السياسى. . فقد ظل يؤدى دوره كوسيط من خلال هذه الوظيفة. . وربما كان ينتظر فرصة موجة حريات جديدة أو تغييراً فى نظام الحكم » .

ومن الطريف ومن المؤسف أيضاً أن نذكر للمؤلف أن التوفيق قد خانه تماماً فى ترتيب الأحداث على هذا النحو فإنه مع تعيين سيد مرعى مساعداً لرئيس الجمهورية فى ١٩٧٨ وتركه رئاسة مجلس الشعب، بل وفى نفس القرار تقريباً وفى نفس الخبر فى الصحف تم تعيين ممدوح سالم نفسه مساعداً للرئيس مع سيد مرعى أى باختصار شديد فإن ممدوح سالم لم يحل محل سيد مرعى كما توحى كتابات روبرت بورج. . وفضلاً عن ذلك فإنى فى حيرة شديدة من هذا التوصيف الذى يصف به المؤلف بورج ممدوح سالم دائماً ولا أدرى من أين جاء به؟ وأنا أعرف أن له جذوراً عند بعض الكتاب المصريين الذين التقى بهم بورج ولكنها لا تبلغ عشر معشار توصيف روبرت بورج لممدوح سالم على هذا النحو الصلب الذى لا يلين؟ ولولا أن هذا الكتاب عن سيد مرعى وليس عن ممدوح سالم لتناولنا هذه القضية بشيء أكبر من التفصيل الذى سيجده القارئ فى كتابتى عن ممدوح سالم إن شاء الله.

بيد أن الشيء الغريب فى هذا الفصل هو أن يحشر المؤلف فيه موقف سيد مرعى من ياسر عرفات وكأن القضايا العربية لا تستحق أن يفرد لها المؤلف فصلاً. ولكننى بعد أن انتهيت من قراءة ما كتبه بورج أتمنى أن أجد من يدلنى على طريقة لفهم الجملة الأخيرة

التى تبدو غمزاً أو لمزاً فى السياسة المصرية ، بينما هى فى الواقع دليل قوى على سوء نية هذا المؤلف شاء الله أن يطلعنا عليها بوضوح شديد وهى تتبدى وهو يختم كتابه .

ومع أن رواية بورج لا تذكر مصدرها إلا أننا نؤثر أن ننقلها لنكمل الصورة التى أرادها المؤلف قبل أن يختم كتابه ، يقول روبرت بورج : « ولكن الحقيقة المؤكدة أن سيد مرعى ليس من هواة العزلة عن العالم العربى ولم يكن يتمنى التعرض لهذا المأزق . . والحوار التالى مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يؤكد هذه الحقيقة . .

– هل صحيح أنك تهدد الرئيس السادات؟

– ياسر عرفات : أؤكد أن السادات سوف يدفع الثمن فى وقت قريب أو بعيد . . أنا أعرف الشعب المصرى أكثر منك . . لقد قدم سيد مرعى استقالته من منصبه فى مصر . . وبعث لى برسالة قال فيها بالحرف الواحد : «أنا أود أن يستريح ضميرى فليس لى شأن بها» . . (ويقصد بها طبعاً رحلة السادات للقدس) .

والسؤال هو لماذا أرسل سيد مرعى هذه الرسالة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية؟ . . ربما يمكن تفسيرها بحدوث انهيار فى علاقته مع السادات .

ويجب الإشارة إلى أن سيد مرعى قد التقى سراً بمناحم بيجين فى بوخارست فى ٢٥ أغسطس عام ١٩٧٧ لمناقشة إمكانية اجتماعه مع السادات .

وعلى أى حال فقد أدى سيد مرعى دوره كوسيط بفتح خطوط الاتصالات مع أعداء الرئيس بينما يعمل فى نفس الوقت على تنمية علاقته بالرئيس نفسه . وليس ذلك غريباً – فهذه هى سمة السياسة المصرية » .

الباب السابع
بيليوجرافيا

أولا : كتب تحمل اسم سيد مرعى كمؤلف

١ - «الإصلاح الزراعى فى مصر» ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٧

٢ - « الزراعة المصرية» ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى ، ١٩٧٠ ، ٤٢٠ صفحة ، دار الشعب

٣- «الزراعة فى عهد عبد الناصر » ، دار التعاون للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ ، ٢٢٨ صفحة

٤ - «التعاون الزراعى على أبواب مرحلة جديدة » ، سلسلة اخترنا للفلاح ، العدد الثالث ، السنة الرابعة ، سبتمبر ١٩٦٩ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١١٨ صفحة .

٥- « الثورة الخضراء؟ » ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى ، ١٩٧١ .

٦- « الطعام الرخيص هل انتهى عصره » ، دار المعارف سبتمبر ١٩٧٤

٧- « لكى نربح المستقبل » ، دارالمعارف ، يونيو ١٩٧٥

٨- « أوراق سياسية » ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٩ ، ثلاثة أجزاء

ثانياً : فصول من كتب شارك فيها سيد مرعى

الديمقراطية فى مصر ، ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو ، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، الأهرام ، ١٩٧٧ بالاشتراك مع د. مصطفى خليل، د. بطرس غالى ، حسن يوسف ، السيد يسين ، طارق البشرى ، د. سعد الدين ابراهيم ، جون ووتربرى ، علىّ الدين هلال .

ثالثاً : مقالات بقلم سيد مرعى

رأى عن حملة قومية لزيادة الإنتاج الزراعى . الأهرام : ٢٦/ ٤/ ١٩٨٦

الغذاء والقمة العربية . الأخبار : ٢٤/ ٥/ ١٩٨٩

المشروع العربى للتنمية . الأهرام : ١٠/ ٣/ ١٩٩١

سيد مرعى يكتب لروز اليوسف :

الأرض للملاك والعدالة للمستأجرين ... حاول عبد الناصر تعديل القانون فخذله الملاك ... هذه ملاحظاتى حول القانون الجديد.

روز اليوسف : ٢٤/ ٢/ ١٩٩٢

متاهة المالك ومتاهة المستأجر:

تعديل القانون مطلوب والمواءمة السياسية ضرورة.

الأهرام الاقتصادى : ١٦/ ٣/ ١٩٩٢

رابعاً : كتب تناولت سيد مرعى

«العائلة والسلطة والسياسة فى مصر : سيد مرعى، العشيرة، الأتباع، الأعوان» .

تأليف روبرت سبرنج بورج ، وترجمة محمد سامى

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر : القاهرة ، (١٩٩٣).

خامساً : فصول من كتب تناولت سيد مرعى

عبد الناصر وهؤلاء ، ١٩٧٥ .

مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر (١٨٩١ - ١٩٨١) ، د. عبد العظيم رمضان ، مكتبة مدبولى.

الديمقراطية والانتخابات ، محمد مصطفى . دار المعارف : ١٩٩٠

مذكرات وزراء الثورة ، د. محمد الجوادى . دار الشروق ١٩٩٥

سادساً : حوارات صحفية
(رتبنا هذه الحوارت حسب الترتيب الهجائى لاسماء الذين أجروها)

أحمد إسماعيل

سيد مرعى يهاجم المهاجمين ، لامجال للردة ، و الفلاحون يجب أن يدافعوا عن مكاسبهم . الأهالى : ١٩٨٥/٦/٢٦

أكرم عيسوى

تجاربهم فى الحكم : مزارع ورئيس اتحاد للصيد . مجلة الشباب : ١/ ٦/ ١٩٨٨

بدون إحراج : رفضى لزيارة السادات للقدس كان خاطئاً .

الأهرام المسائى : ١٤/ ١١/ ١٩٩٢

جريدة القبس

سيد مرعى فى حديث صحفى : « لا مستقبل لمصر بغير استصلاح أراض زراعية جديدة ، خرجت من الوزارة فى أواخر الستينات بسبب صدامى مع المخابرات العامة »

القبس : ٨/ ١٩٨٤

رضا هلال

سيد مرعى يرد على الهجوم على الإصلاح الزراعى .

الأهرام الاقتصادى : ٨/ ٩/ ١٩٨٦

سعيد مصطفى

الرجل الصامت منذ حادث المنصة يتحدث للقبس. القبس : ١٧/ ٨/ ١٩٨٤

سليمان جودة

سيد مرعى فى حوار حول العلاقة بين المالك والمستأجر ، القانون الحالى جعل المالك يتمنى أن يكون مستأجراً. الوفد :١٨/ ٤/ ١٩٩١

سناء السعيد

قبل رحيله بأيام . . . سيد مرعى فى حديث إلى العالم اليوم .

العالم اليوم :٢٩/ ١٠/ ١٩٩٣

سيد على

مُلاك ليوم واحد فى الأسبوع ، سيد مرعى يقول : عبد الناصر وافق على تعديل القانون والاتحاد الاشتراكى رفض. الأهرام :١٣/ ١/ ١٩٩٢

مجدى الدقاق

المهندس سيد مرعى يقول : حان وقت تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر وعلينا الإسراع فى إصدار القانون. المصور: ٢٠/ ٣/ ١٩٩٢

محمد مصطفى

سيد مرعى فى حوار مميز مع السياسة . السياسة: ٢/ ٨/ ١٩٨٤

السياسة فى حوار شامل مع المهندس سيد مرعى. السياسة: ٢/ ٣/ ١٩٨٥

السياسة تحاور المهندس سيد مرعى عن الديمقراطية فى مصر .

السياسة: ٨/ ٣/ ١٩٨٦

مرسى نويشى

أنا وعبد الناصر وذكرياتى مع السادات ، السياسة تحاور المهندس سيد مرعى .

الحلقة الثانية : ٢٠/ ٣/ ١٩٨٦

الحلقة السادسة : ٢٧/ ٣/ ١٩٨٦

هشام عبد الغفار

اللورد مرعى . مجلة الشباب : ١/ ١٢/ ١٩٩١

ثالثا : حلقات من مذكراته التى نشرت فى الصحافة العربية

محمد مصطفى

السياسة ورحلة ذكريات رجل ولاؤه للمبدأ وليس للأشخاص

الحلقة (١) السياسة الكويتية : ١٧/ ٥/ ١٩٨٦

الحلقة (٢) السياسة الكويتية : ١٨/ ٥/ ١٩٨٦

الحلقة (١٤) السياسة الكويتية : ١٢/ ٧/ ١٩٨٦

محمد وجدى قنديل

شاهد على ثورة يوليو . سيد مرعى يتذكر

الحلقة الأولى، آخر ساعة : ٢٥/ ٧/ ١٩٨٤

الحلقة الثانية ، آخر ساعة : ١/ ٨/ ١٩٨٤

محمد وجدى قنديل

شاهد على ثورة يوليو

(١) آخر ساعة : ٩/ ٩/ ١٩٨٧

(٢) آخر ساعة : ١٦/ ٩/ ١٩٨٧

محمود فوزى

دفتر أسرار سيد مرعى و السادات

الحلقة الأولى ، الأنباء الكويتية ، ٢٨/ ٧/ ١٩٩٢

الحلقة الرابعة ، الأنباء الكويتية ، ٣١/ ٧/ ١٩٩٢

رابعا: مقالات عنه فى حياته وفى تأبينه
(تشمل بعض هذه المقالات خطابات منه للكاتب وتعليقه عليها)

أحمد بهاء الدين

يوميات ، رسالة من المهندس سيد مرعى

الأهرام : ٦/ ٥/ ١٩٨٤

الأهرام : ٧/ ٥/ ١٩٨٤

الأهرام : ٨/ ٥/ ١٩٨٤

أحمد بهاء الدين

يوميات ، رسالة من المهندس سيد مرعى

الأهرام : ٢٨/ ١١/ ١٩٨٥

الأهرام : ٢٩/ ١١/ ١٩٨٥

الأهرام : ٣٠/ ١١/ ١٩٨٥

أحمد حمروش

سيد مرعى والتضامن. الأهرام: ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٣

أنيس منصور

مواقف . . رسالة من سيد مرعى . الأهرام : ١٩٩٠/٦/٢٩

جريدة الأحرار

الأحرار تنشر ٣ حلقات من كتاب " العائلة والسلطة والسياسة فى مصر "

الحلقة الأولى ، ١٩٩٣/٢/١٥

الحلقة الثانية ، ١٩٩٣/٢/٢٢

الحلقة الثالثة ، ١٩٩٣/٣/٢٢

جريدة الأحرار

حزب الأحرار ينعى المهندس سيد مرعى . الأحرار : ١٩٩٣/١٠/٢٥

جريدة الأهرام

وفاة سيد مرعى مساعد رئيس الجمهورية السابق .

الأهرام : ١٩٩٣/١٠/٢٢

جريدة الجمهورية

مات سيد مرعى مهندس الزراعة . الجمهورية : ١٩٩٣/١٠/٢٢

جمال عبد السميع

رئيس مجلس الشعب المثالى . الأحرار : ١٩٨٤/١١/١٩

رفعت فياض

مات سيد مرعى مهندس الإصلاح الزراعى فى مصر الأخبار : ١٩٩٣/١٠/٢٢

صلاح منتصر

حكاية الإصلاح ، مجرد رأى . الأهرام : ١٩٩١/٦/١١

عبد الحميد يونس

سيد مرعى والإصلاح الزراعى . أكتوبر : ١٩٩١/٢/٢٤

صلاح نقيب

فى الأسبوع مرة. الأهرام الاقتصادى : ١٠/ ٦/ ١٩٨٥

مجدى حسنين

(يرد على سيد مرعى) : خرجت من مديرية التحرير بسبب خلافات سياسية.

آخر ساعة : ١٢/ ٩/ ١٩٨٤

محرر "الحوار القومى" بالأهرام

سيد مرعى. الأهرام : ٣/ ١١/ ١٩٩٣

محرر "الصفحة البرلمانية" بالأهرام

ورحل سيد مرعى فارس العملين السياسى والبرلمانى. الأهرام: ٢٩/ ١١/ ١٩٩٣

محرر صفحة "برلمان وأحزاب" بالأهرام

السياسى الوحيد منذ الثورة الذى جلس على المنصة البرلمانية.

الأهرام : ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٣

محمد جلال كشك

رسالة من سيد مرعى. أكتوبر : ٨/ ٩/ ١٩٨٤

مدكور أبو العز

مذكرات الفريق طيار مدكور أبو العز ، نص الرسالة التى سلمتها إلى سيد مرعى حول أسباب هزيمة يونيو. الوفد: ١٣/ ٩/ ١٩٨٧

مرسى عطا الله

من الجمعة إلى الجمعة: دفتر أسرار سيد مرعى وقصة علاقته مع السادات.
الأهرام المسائى : ١٤/ ٨/ ١٩٩٢

كتب للمؤلف

■ **الدكتور محمد كامل حسين عالماً ومفكراً وأديباً .**

(الكتاب الفائز بجائزة مجمع اللغة العربية الأولى فى الأدب العربى عام ١٩٧٨) .

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨

■ **مشرّفة بين الذرة والذروة ،**

[نال عنه المؤلف جائزة الدولة التشجيعية فى أدب التراجم عام ١٩٨٢] .

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠

■ **كلمات القرآن التى لانستعملها** (دراسة تطبيقية لنظرية العينات اللفظية)

دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ١٩٨٤ .

الطبعة الثانية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧

■ **يرحمهم الله** (كلمات فى تأبين بعض الشخصيات)

دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

■ **من بين سطور حياتنا الأدبية** (دراسات أدبية)

دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

■ **الدكتور أحمد زكى ، حياته ، وفكره ، وأدبه .**

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

■ **مايسترو العبور المشير أحمد اسماعيل .**

دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

■ **سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض .**

دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، ١٩٨٤ .

■ **الدكتور على باشا إبراهيم ، سلسلة أعلام العرب ،**

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

■ **الحلول الجزئية هى الأجدى أحيانا . . مستقبلنا فى مصر** ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥
الطبعة الثانية تحت عنوان : **مستقبلنا فى مصر** : دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧
■ **التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة** ،
الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
■ **الدكتور سليمان عزمى** ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .
■ **الدكتور نجيب محفوظ** ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .
■ **دليل الخبرات الطبية القومية مع مقدمة وافية عن تاريخ وحاضر مؤسسات التعليم الطبى المصرية** ،
مركز الإعلام والنشر الطبى ، الجمعية المصرية للأطباء الشبان ، ١٩٨٧ .
■ **الصحة والطب والعلاج فى مصر** ،
جامعة الزقازيق ، مطبوعات الجامعة والمجتمع ، ١٩٨٧ .
■ **توفيق الحكيم من العدالة إلى التعدلية** ، المكتبة الثقافية ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .
■ **رحلات شاب مسلم** ،
الطبعة الأولى : دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
الطبعة الثانية : دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
■ **الببليوجرافيا القومية للطب المصرى** ، الجزء الأول والثانى ١٩٨٩ ،
الجزء الثالث والرابع ١٩٩٠ ، الأجزاء من الخامس وحتى الثامن ١٩٩١ .
الأكاديمية الطبية العسكرية ، وزارة الدفاع ، القاهرة .
■ **منهج أدباء التنوير فى كتابة تاريخ الأمة الإسلامية** ،
رابطة الجامعات الإسلامية ، الرباط ، ١٩٩٠ .
الطبعة الثانية تحت عنوان : **أدباء التنوير والتأريخ الإسلامى** ، دار الشروق ، ١٩٩٤
■ **مجلة الثقافة [١٩٣٩ - ١٩٥٢] : تعريف وفهرسة وتوثيق** ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ .
■ **شمس الأصيل فى أمريكا** (من أدب الرحلات) ،
دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

■ **أوراق القلب** (رسائل وجدانية) ،

دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

■ **مذكرات وزراء الثورة** [دراسة تشريحية تاريخية نقدية لمذكرات كمال حسن على ، وسيد مرعى ، وعبد الجليل العمرى ، وثروت عكاشة ، وإسماعيل فهمى ، وعثمان أحمد عثمان ، وضياء الدين داود ، واحمد خليفة ، وعبد الوهاب البرلسى ، وحسن أبو باشا] ،

دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

■ **المحافظون** (قوائم كاملة ، وفهارس تفصيلية وأبجدية وزمنية ، ودراسة لتسلسل وتطور اختيار المحافظين منذ بدء الإدارة المحلية فى ١٩٦٠ وحتى الآن) ،

دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

■ **مذكرات المرأة المصرية** [دراسة تحليلية تاريخية نقدية لمذكرات بنت الشاطىء ، وجيهان السادات ، ولطيفة الزيات ، وزينب الغزالى ، وإنجى أفلاطون ، واعتدال ممتاز ، وإقبال بركة ، ونوال السعداوى ، وسلوي العنانى ، وثريا رشدى]

دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

■ **الوزراء** ، ونواب رؤسائهم ، ونوابهم : تشكيلاتهم ، وترتيبهم ، مسئولياتهم (١٩٥٢ - ١٩٩٦)

الطبعة الأولى ، دار الشروق ، ١٩٩٦ . الطبعة الثانية ، دار الشروق ، ١٩٩٧

■ **مذكرات الضباط الأحرار** [مدارسة تاريخية نقدية لمذكرات محمد نجيب ، وعبد اللطيف بغدادى ، وخالد محيى الدين ، وعبد المنعم عبد الرءوف ، وجمال منصور ، وعبد الفتاح أبو الفضل ، وحسين حمودة] دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٦ .

■ **البنيان الوزارى لمصر فى عهد الثورة** : فهارس تاريخية وكمية وتفصيلية لإنشاء وإلغاء وإدماج الوزارات والقطاعات الوزارية (منذ ١٨٧٨) ودراسة لتوزيع المسؤليات الوزارية والوزراء الذين تعاقبوا علي كل وزارة (١٩٥٢ - ١٩٩٦) ،

دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

■ **فن كتابة التجربة الذاتية . . مذكرات الهواة والمحترفين** [مع دراسة تطبيقية لمذكرات كل من جمال أبو العزايم ، حامد طاهر ، سمير حنا صادق ، عبد الله عبد البارى ، علاء الديب ، محمد أحمد فرغلى ، ميلاد حنا] .

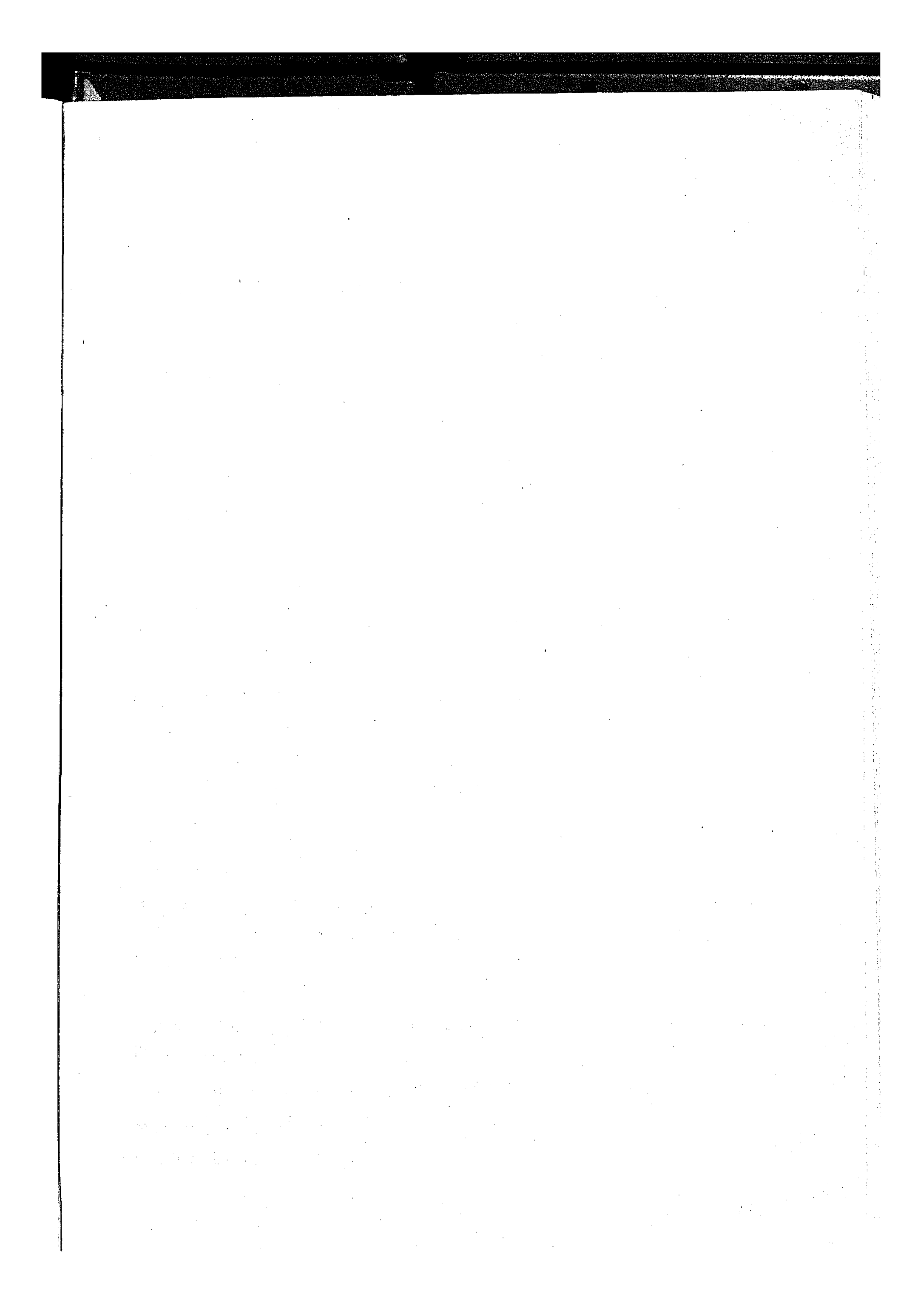
دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧

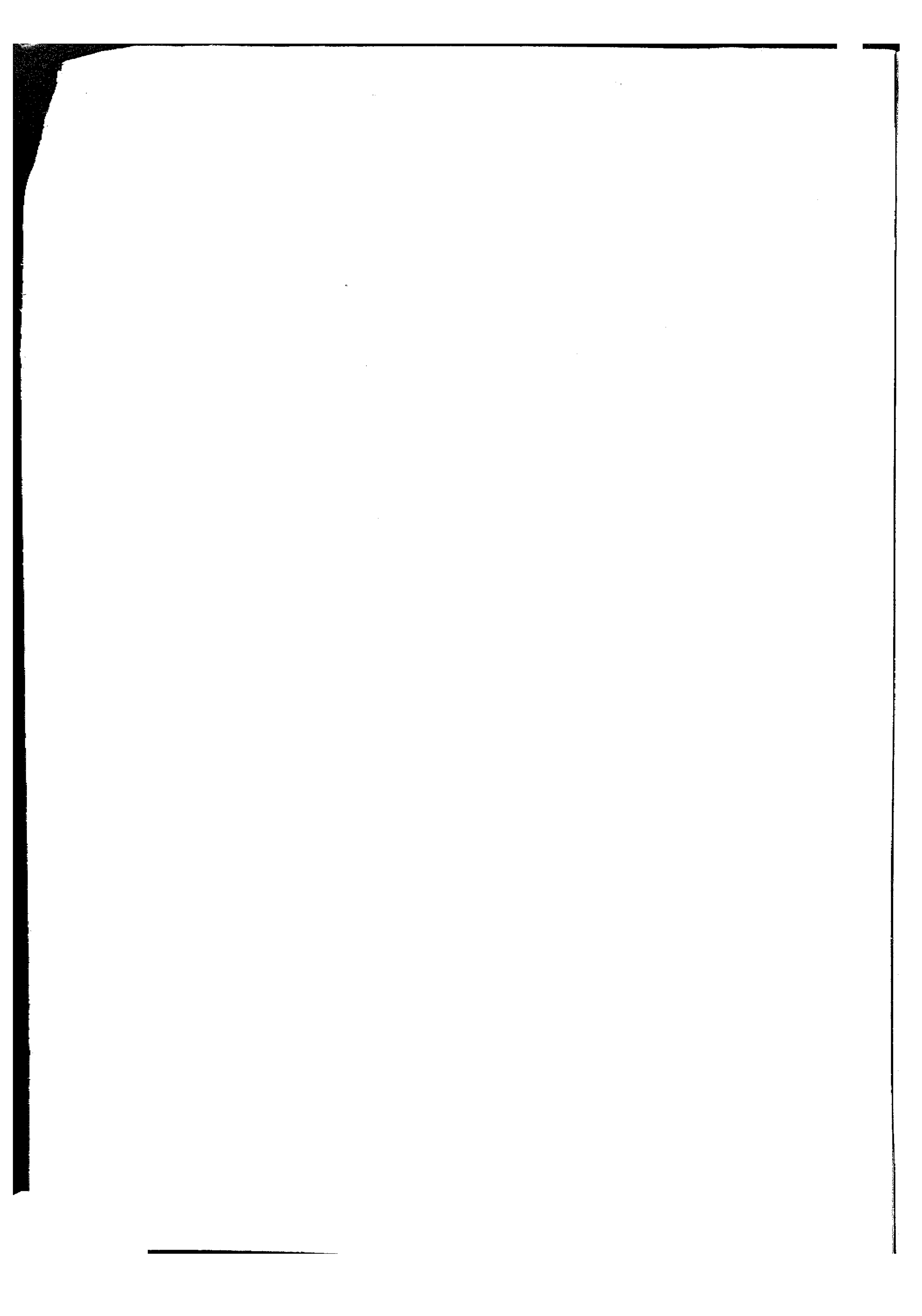
■ **القاموس الطبى نوبل** [٣ أجزاء ٥٠ ألف مصطلح] بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور محمد عبد اللطيف إبراهيم ،

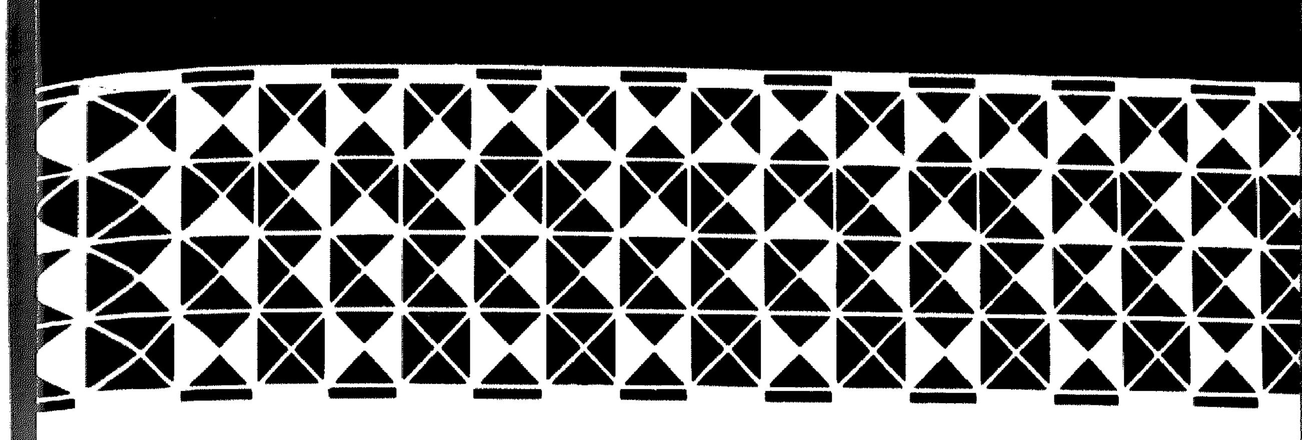
دار الكتاب المصرى ، دار الكتاب اللبنانى ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

■ **اسماعيل صدقى باشا** ، سلسلة تاريخ المصريين ،

الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨







هذه السلسلة تضم :

١ - فتح العرب لمصر
٢ - تاريخ مصر إلى الفتح العثماني
٣ - الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي
٤ - تاريخ مصر من أقدم العصور الى الفتح الفارسي
٥ - تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
٦ - تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر
٧ - ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا
٨ - تاريخ مصر في عهد الخديري إسماعيل باشا (مجلد أول)
٩ - تاريخ مصرفي عهد الخديري إسماعيل باشا (مجلد ثاني)
١٠ - فتوح مصر وأخبارها
١١ - تاريخ مصر الحديث مع فزلكة في تاريخ مصر القديم
١٢ - قوانين الدواوين
١٣ - تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث
١٤ - الحكم المصري في الشام
١٥ - تاريخ الخديري محمد باشا توفيق
١٦ - آثار الزعيم سعد زغلول
١٧ - مذكراتي
١٨ - الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم
١٩ - وادي النطرون ورهبانه وأديرته ومختصر البطاركة
٢٠ - الجمعية الأثرية المصرية في صحراء العرب والأديرة الشرقية
٢١ - الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض (النيل الأبيض)
٢٢ - السلطان قلاوون (تاريخه ـ أحوال مصر في عهده ـ منشآته المعمارية)
٢٣ - صفوة العصر
٢٤ - المماليك في مصر
٢٥ - تاريخ دولة المماليك في مصر
٢٦ - سلاطين بني عثمان
٢٧ - محمود فهمي النقراشي
٢٨ - دور القصر في الحياة السياسية
٢٩ - مذكرات اللورد كيللرن
٣٠ - عادات المصريين
٣١ - خنقاوات الصوفية ج ١
٣٢ - خنقاوات الصوفية ج ٢
٣٣ - تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين
٣٤ - تاريخ عمرو بن العاص
٣٥ - دور القبائل العربية في صعيد مصر
٣٦ - علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب
٣٧ - عبد الرحمن الجبرتى ٥ أجزاء
٣٨ - مصر في العصر العثماني في القرن ١٦
٣٩ - خطط المقريزي ٣ أجزاء (محققة منقحة في ٢٧٥٠ صفحة)
٤٠ - صفحات من تاريخ مصر (صليب باشا سامى)
٤١ - صفحات من تاريخ مصر (سيد مرعى

مكتبة مدبولى
MADBOULI BOOKSHOP
٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت : ٥٧٥٦٤٢١
6 Talat Harb SQ. Tel.: 5756421